

Jadra University
College of Economic, Finance
And Administration studies

جامعة جدارا
كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية

دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية

The Role of Audit Comittee in Enhancing the Function of Internal Auditing in Jordanian Insurance Companies: Field Study

إعداد

نبيه توفيق المرعي

إشراف:

الأستاذ الدكتور حسين دحدوح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية

جامعة جدارا للدراسات العليا

كانون ثاني - ٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة باللغة العربية وعنوانها دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية المقدمة من الطالب: نبيه توفيق أحمد المرعي وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠٠٨

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الاسم

- ١ - الأستاذ الدكتور حسين أحمد دحدوح مشرفاً، ورئيساً
.....
(أستاذ)
- ٢ - الأستاذ الدكتور حسين يوسف القاضي عضواً
.....
(أستاذ)
- ٣ - الدكتور محمد ياسين رحاحله عضواً
.....
(أستاذ مشارك)

جامعة جدارا

نموذج التفويض

أنا الطالب نبيه توفيق أحمد المرعي أفوض جامعة جدارا بتزويد نسخ من رسالتي بعنوان "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية" للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: / /

الإهداء

إلى من أوصاني ربّي بهما ، إلى من أفنيا عمريهما في سبيل إسعادي:

إلى أمي نبع المحبة .

إلى أبي نبع العطاء .

إلى إخواني وأخواتي .

إلى زوجتي الفاضلة

إلى زهرات حياتي أوس وعبادة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع سائلاً المولى أن ينفع به وأن

يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الباحث

نبيه توفيق المرعي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، والله الشكر من قبل ومن بعد، فقد منحني من الصحة والعافية والجلد والمثابرة ما مكنني من إنجاز هذه الرسالة، وبعد: .

فأسجل جزيل شكري وامتناني للمشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور حسين دحدوح فقد غمرني بلطفه، ولم يدخر جهداً إلا بذله، ولم يتوانَ عن تقديم النصح والإرشاد لي؛ فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى عضوي لجنة المناقشة اللذين تفضلاً بقبول المشاركة بمناقشة هذه الرسالة ليضيفا عليها من ملاحظاتهم ما يكملها وهما: الأستاذ الدكتور حسين القاضي، والدكتور محمد رحاحله، كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور محمد المومني على ملاحظاته ومتابعته لإتمام هذه الرسالة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى مثلي الأعلى والدي العزيز الأستاذ الدكتور توفيق مرعي الذي قدم لي النصح والإرشاد، وأفادني بملاحظاته القيمة لتخرج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى والدتي وزوجتي وأولادي لصبرهم على انشغالي عنهم، ولتوفيرهم الجو الدراسي المناسب لي. وأشكر إخواني وأخواتي، الذين كانوا لي سنداً ودعماً، وأشكر شقيقي محمد مرعي على صبره وجهده الكبير في طباعة هذه الرسالة،

وأخيراً أسجل كل الشكر إلى أولئك المجهولين لما قدموه لي من تعاون ونصح وجهد ولو بكلمة طيبة، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الباحث

نبيه توفيق المرعي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة.....	ب
نموذج التفويض.....	ت
الإهداء.....	ث
شكر وتقدير.....	ج
فهرس المحتويات.....	ح
قائمة الجداول.....	د
قائمة الملاحق.....	ز
الملخص باللغة العربية.....	س
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ص
الفصل الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة.....	1
مقدمة.....	2
مشكلة الدراسة.....	3
أهمية الدراسة.....	3
أهداف الدراسة.....	4
مصطلحات الدراسة.....	4
فرضيات الدراسة.....	5
محددات الدراسة.....	5
الدراسات السابقة.....	6
- الدراسات العربية.....	6
- الدراسات الأجنبية.....	14
الفصل الثاني- الإطار النظري.....	18
المبحث الأول- لجنة التدقيق مفهومها وماهيتها.....	19
تمهيد.....	20
مفهوم لجنة التدقيق.....	20
العوامل التي أدت إلى نشأة لجنة التدقيق.....	21
لجان التدقيق وعلاقتها مع الأطراف المختلفة.....	23
العناصر اللازمة للجنة التدقيق الفعالة.....	27
لجان التدقيق في القوانين والتعليمات الأردنية.....	29
المبحث الثاني- طبيعة التدقيق الداخلي ومعايره.....	38
تمهيد.....	39
نشأة التدقيق الداخلي وتطوره.....	39
مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه.....	40
أنواع التدقيق الداخلي.....	43
العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الداخلي.....	44
قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي.....	45
معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.....	47
التدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية.....	60
المبحث الثالث- طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي.....	63
تمهيد.....	64

64	أهمية لجان التدقيق للتدقيق الداخلي.....
66	مسؤولية لجان التدقيق تجاه التدقيق الداخلي.....
66	أولاً- تعزيز استقلالية المدقق الداخلي.....
68	ثانياً- مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.....
71	ثالثاً- تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.....
74	الفصل الثالث- الطريقة والإجراءات.....
75	المبحث الأول- منهجية الدراسة.....
76	منهجية الدراسة.....
76	مجتمع الدراسة وعينتها.....
78	أداة الدراسة.....
79	اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها.....
80	الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
81	المبحث الثاني- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.....
110	المبحث الثالث- النتائج والتوصيات.....
111	أولاً- النتائج.....
111	ثانياً- التوصيات.....
113	المراجع.....
113	المراجع العربية.....
116	المراجع الأجنبية.....
118	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١ -	خصائص عينة الدراسة	٧٧
٢ -	مستوى الموافقة ودرجتها لمقياس ليكرت الخماسي	٧٨
٣ -	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمجالات وللأداة ككل.	٧٩
٤ -	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين.	٨٣
٥ -	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين.	٨٥
٦ -	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.	٨٦
٧ -	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.	٨٨
٨ -	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً.	٨٩
٩ -	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً.	٩١
١٠ -	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين.	٩٢
١١ -	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين.	٩٤

٩٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.	- ١٢
٩٦	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.	- ١٣
٩٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً.	- ١٤
٩٩	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً.	- ١٥
١٠٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين.	- ١٦
١٠٢	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين.	- ١٧
١٠٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.	- ١٨
١٠٤	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.	- ١٩
١٠٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً.	- ٢٠
١٠٧	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً.	- ٢١
١٠٧	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية	- ٢٢

١٠٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبين دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين وبين أعضاء لجان التدقيق.	- ٢٣
-----	---	------

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١ -	قائمة أسماء شركات التأمين التي شملتها عينة الدراسة	١١٩
٢ -	الاستبانة	١٢٠
٣ -	قائمة أسماء محكمي أداة الدراسة	١٢٦

دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات

التأمين الأردنية: دراسة ميدانية

إعداد الطالب: نبيه توفيق أحمد المرعي

إشراف الأستاذ الدكتور: حسين دحدوح

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف أجابت الدراسة على الأسئلة التالية:

أ- ما دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟
ويندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية ثلاثة تمثلت ب: ما دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية المدقق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟ ما دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟ ما دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي السنوية في شركات التأمين الأردنية؟

ب- هل يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق؟

تم تطبيق الدراسة العملية على شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (٢٩) شركة مساهمة عامة مسجلة في سوق عمان المالي في مركز إيداع الأوراق المالية باستثناء الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو) فهي فرع لشركة أجنبية غير مدرجة في سوق عمان المالي، وعليه يصبح عدد الشركات (٢٨).

تكوّن مجتمع الدراسة من فئتين الأولى من المدققين الداخليين ومدراء التدقيق الداخلي وبلغ عددهم في هذه الشركات (٤٢) مدققاً داخلياً، حيث تم توزيع (٤٢) استبانة وعليه فإن نسبة الاسترداد تبلغ (٧١,٤%). أما الفئة الثانية فقد تمثلت بأعضاء لجان التدقيق في شركات التأمين الأردنية وبلغ عددهم (٨٤) عضواً، حيث تم توزيع (٨٤) استبانة تم استرداد منها (٤٤) استبانة وعليه فإن نسبة الاسترداد تبلغ (٥٢,٣%). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة خاصة، واستخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة والأساليب الإحصائية الوصفية، مثل مقاييس النزعة المركزية كالوسط الحسابي ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، واختبار(ت) لاختبار الفرضيات، واختبار كرونباخ ألفا لاختبار درجة مصداقية البيانات.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليتها، ويسمح لها بالقيام بواجباتها. وأظهرت النتائج إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين، كما أظهرت النتائج بأنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل.

إن الاتجاه العام من قبل المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي اتجاهات إيجابية مرتفعة. وقد أوضحت النتائج إلى أنه لا يوجد أي فروق جوهرية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي، ومن ناحية أخرى تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي وفي مجال مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي .

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة تفعيل المادة (٤٦) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ المتعلقة بتشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة، كذلك ضرورة أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية وبشكل دائم مع المدقق الداخلي لمتابعة كافة الأمور والأحداث في الشركة أولاً بأول، وضرورة أن يتم تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذي خبرة مالية ومحاسبية.

The Role of Audit Committee in Improving the Task of Internal Auditing in the Jordanian Insurance Companies:Field Study

Prepared by: Student Nabih Tawfiq Ahmad Al- Meri'

Supervised by: Prof Hussein Dahduh

Abstract

This study aims to clarify the role of Audit Committee in improving the function of internal Audit in Jordanian Insurance Companies

In order to achieve this objective, the study answers the following questions:-

1- What is the role of Audit Committee in improving the function of internal Audit in Jordanian insurance companies. This main question includes the following sub questions:-

- What is the role of Audit Committee in strengthening and confirming the independency of internal Audit in Jordanian Insurance companies?
- What is the role of Audit Committee in the revising of internal Audit activities in the Jordanian insurance Companies?
- What is the role of the Audit Committee in improving the annual plan of internal Audit in Jordanian insurance Companies?

2- Is there a statically significant difference with regard to the role of Audit Committee in improving the role of internal Audit from the point of view of internal Audits and the members of Audit Committee?

The sample of study consisted of (42) Internal Audits and (84) members in the Audit Committee . In order to achieve the aims of the study, the researcher used a questionnaire. The stability and accuracy of the tool of the study were examined and proved. So as to deal with the data statistically, the researcher used the statistical program SPSS in order to analyze the results of the study and the descriptive statistically methods such as measures of central Tendency. These include Arithmetic mean and measures of variability such as standard deviation, T-Test foresting hypothesis and kronpah alfa test for testing the data validity.

As a result of analyzing data of the study from the point of view of Internal Audits and members of Audit Committee, the following results appeared:-

- There are with statistically significant differences ($\alpha=0.5$) These differences were found when the researcher compared the independency of Internal Audits in the Jordanian

Insurance companies, the Audit committee makes sure that the position of the internal Audit department lies in the organizational structure. On the other hand, the Audit committee must follow the recommendations of the internal Auditor.

- while Comparing the activities of the internal Audits, with statistically significant differences were noticed. This shows that there is a vital role of the Audit Committee in revising the activities of the internal Audit in the Jordanian Insurance Companies. The Audit committee makes sure that the internal Audit department there has a commitment towards the policies and the rules of the management.
- There were statistically significant difference ($\alpha=.05$) while improving the plan work of the internal Audit in Jordanian insurance companies. The Audit committee will discuss any important issues with the internal Audit manager which may rise during the year. Furthermore, the committee will provide many facilities of the Internal Auditor so as he can continue his work regardless of any obstacles.
- The general attitude of the internal Audit and members of the Audit Committee towards improving the work of the internal Audit in Jordanian insurance companies were proved to be positive.

The results showed that there were no significant differences between opinions of the Internal Audit Committee and members of Audit Committee with regard to the role of Audit Committee in improving the function of the Internal Committee. On the other hand, there were statically significant differences between Internal Audit and members of Audit Committee with regard to the Independency of These differences were noticed while revising the activities of Internal Audit.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي والدراسات السابقة

مقدمة.

- ١ - مشكلة الدراسة.
- ٢ - أهمية الدراسة.
- ٣ - أهداف الدراسة.
- ٤ - مصطلحات الدراسة.
- ٥ - فرضيات الدراسة.
- ٦ - محددات الدراسة.
- ٧ - الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي والدراسات السابقة

مقدمة:

أدت الفضائح المالية للشركات العملاقة - كفضيحة إنرون (Enron) ، وورلدكوم (Worldcom)، وشركة ماكسويل (Maxwell) ، وبنك داوا (Daiwa) وما نتج عنها من حالات إفلاس وانهيار - إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم الشركات المساهمة العامة، ولفت ذلك أنظار المستثمرين والمشرعين والباحثين وغيرهم. وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت أسباب انهيار هذه الشركات، وخلصت إلى أن السبب الرئيس يعود إلى غياب الآليات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال على الشركات بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية، والالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة لشؤون أعمال الشركات، ويُعدُّ مجلس الإدارة المسؤول عن توفير الآليات المناسبة لتحقيق هذه الأمور.

إن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجنة التدقيق، وهي مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، تتركز مهامها بالإشراف المستقل على العمليات التي تقوم بها الشركة، وكان نتيجة انهيار شركة (Pann Central Company) في السبعينيات في القرن الماضي والكشف عن العديد من حالات الرشاوى التي تقدمها الشركات المساهمة العامة العاملة في مجال التجارة الخارجية إلى المسؤولين الأجانب والتي على إثرها تم سن قانون مكافحة الممارسة الفاسدة (Foreign Corrupt Practices Act) والذي عمل على حث هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبورصة نيويورك بأن توصي بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة وذلك لضمان التحكم وتوجيه في إدارة هذه الشركات (الفرح، ٢٠٠١). وكان لصدور قانون (Sarbanesoxal) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢ أثر كبير في ازدياد أهمية لجان التدقيق في الشركات والبنوك واتساع دورها (William, 2004).

ولأهمية الدور الذي تلعبه لجنة التدقيق فقد صدر قانون هيئة الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ في الأردن الذي ألزم الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجنة التدقيق بحيث تكون جهة رقابية، وأيضاً ألزمت المادة رقم (٣٢) من قانون البنوك رقم ٢٠٠٠/٢٨ بتشكيل لجنة تدقيق مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، إضافة إلى صدور تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية. وفي إطار الجهود المبذولة حديثاً من قبل مجلس إدارة هيئة التأمين لتطوير عملية التدقيق فقد أصدرت تعليمات الحاكمة المؤسسية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ حددت فيها صلاحيات لجان التدقيق.

١ - مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الدور الريادي الذي تقوم به لجان التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي حتى تتم عملية التدقيق بأفضل صورة ممكنة وبمستوى عالٍ من الأداء في شركات التأمين الأردنية.

ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أ- ما دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟ ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:
 - ما دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية المدقق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟
 - ما دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟
 - ما دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي السنوية في شركات التأمين الأردنية؟
- ب- هل يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق؟

٢ - أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- أ- بيان الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في الأردن كأحد أهم القطاعات الاقتصادية وأبرزها، فالنشرات الصادرة عن هيئة التأمين تشير إلى أن مجموع موجودات شركات التأمين بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ ما مجموعه (٥٤٧,٩٥٥,٨٤٢) ديناراً، بينما بلغ مجموع رأس المال المكتتب به (المدفوع) (٢٠٦,٦٠٥,٤٧٧) ديناراً مع نهاية العام نفسه (هيئة التأمين، التقرير السنوي السادس ٢٠٠٦).
- ب- بيان أهمية تشكيل لجان التدقيق في كونها تعمل على مساندة الإدارة في عملها وعلى زيادة فاعلية التدقيق الداخلي الذي يمثل جزءاً مهماً من أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الشركات حيث تعمل لجان التدقيق على التأثير في عمليات الشركة سواءً أكانت عمليات مالية أم غير مالية.
- ج- تتعرض الدراسة لموضوع بالغ في الأهمية من حيث الرقابة الخارجية على شركات التأمين، ومن المؤشرات الدالة على أهميتها إلزام هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات المساهمة بشكل عام بتشكيل لجان التدقيق كما نصت المادة (٤٦) من قانون الأوراق المالية

رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢، إضافة إلى ذلك ألزمت تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بشركات التأمين الصادرة في عام ٢٠٠٦ تلك الشركات بتشكيل لجان التدقيق فيها.

ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بهذا القطاع المالي ينبع من مدى مساهمة شركات التأمين الأردنية في دعم الاقتصاد الوطني الأردني، ومن هنا يُعد التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في هذا القطاع ذا أهمية خاصة تستحق الدراسة والاهتمام.

ويتوقع من هذه الدراسة أن تكون مفيدة لإدارات الشركات بعمامة وشركات التأمين بخاصة، وإدارات التدقيق الداخلي بهدف الوصول إلى الأساليب اللازمة لزيادة فاعلية المدقق الداخلي.

٣ - أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يأتي:

- أ- التعرف على دور لجان التدقيق المرتبط بالتدقيق الداخلي في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من خلال آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق. لعلها تسهم في التعرف على هذا الدور من خلال بيان مسؤوليات لجنة التدقيق وواجباتها، واستكشاف آلية تعزيز هذا الدور كون لجنة التدقيق تعمل على تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، واقتراح توصيات ملائمة تصب في مصلحة شركات التأمين تجاه وظيفة التدقيق الداخلي بخاصة والاقتصاد الأردني بعمامة.
- ب- التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق حول دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

٤ - مصطلحات الدراسة:

التدقيق الداخلي: نشاط استشاري موضوعي مستقل ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها. ويساعد التدقيق الداخلي المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٥).

لجنة التدقيق: مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، تتكون من رئيس وعضوين، على أن يتوفر في أحدهم على الأقل خبرة في مجال التدقيق أو المحاسبة أو المالية أو أن يكون محاسباً قانونياً وفقاً للتشريعات ذات العلاقة النافذة المفعول، وتجتمع لجنة التدقيق مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك (إدارة هيئة التأمين، ٢٠٠٦).

٥ - فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب مع أهدافها، وكانت على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H0₁ لا يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية. وتتدرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الثلاث الفرعية التالية:

H01 لا يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

H02 لا يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

H03 لا يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

الفرضية الثانية:

H02 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر كل من المدققين الداخليين وبين أعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

٦ - محددات الدراسة:

يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة في ضوء المحددات التالية:

١- تعتمد أغلب شركات التأمين على وجود مدقق حسابات داخلي واحد، ما ينتج عنه عدم التمييز الواضح بين مدير التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي؛ وعليه فإن الباحث اعتمد وجهة نظر واحدة عند تحليل البيانات لكل من مدير التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي.

٢- بالنسبة للجانب الميداني في هذه الدراسة- وبالرغم من التعاون الذي لمسّه الباحث في معظم الشركات التي خضعت للدراسة- واجه الباحث صعوبة الوصول إلى أعضاء لجان التدقيق في شركات التأمين الأردنية الذين هم أعضاء غير تنفيذيين في مجالس إدارات تلك الشركات، وغير موجودين بشكل دائم في هذه الشركات؛ ما ألجأ الباحث إلى الذهاب إلى أماكن عملهم الخاصة.

٧ - الدراسات السابقة:

١. الدراسات العربية:

أ. دراسة أزمقنا (١٩٩٤)، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة في الأردن:

ركزت الدراسة على العوامل المؤدية إلي تعزيز قبول مفهوم التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية وذلك بهدف المساعدة في مواجهة المعوقات التي قد تعترض المدققين الداخليين أثناء تأديتهم عملهم. وقد اعتمدت أسلوب الاستبانة التي وجهت إلي الموظفين الذين تخضع أعمالهم للتدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي احتوت على أسئلة تقيس آراء الموظفين في التدقيق الداخلي، وأهم العوامل التي تعزّز من قبوله، وقد شملت الاستبانة (٢٨) شركة مساهمة عامة تقوم بنشاط التدقيق الداخلي من أصل (٧٨) شركة، إذ تم توزيع (٢٢٣) استبانة استردّ (٢٠٢) منها، علماً بأن عدد الموظفين الذين خضعوا للدراسة (١٤٥٦) موظفاً.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الشركات المساهمة العامة الأردنية ما زالت غير مدركة للدور المهم الذي يلعبه التدقيق الداخلي في أعمالها، حيث إن نسبة ٦٤% من عينة الدراسة تفيد بعدم وجود نشاط للتدقيق الداخلي. كذلك أظهرت النتائج أن العوامل التي تعزز قبول المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية هي: التأهيل العلمي، والكفاءة العالية، والخبرة الطويلة، والشخصية الجادة، والتعاون، والعمر المتوسط.

وتختلف دراسة الباحث عن دراسة أزمقنا ١٩٩٤، فدراسته ركزت على جانب القبول لوظيفة التدقيق الداخلي ولم تقم بدراسة كيفية تعزيزها أو تحسينها، كما أن عينة الدراسة لديه اقتصر على موظفي تلك الشركات المسجلة في سوق عمان المالي، وهي خليط من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن دون التركيز على قطاع معين كما هو الحال في دراسة الباحث التي شملت قطاع التأمين في الأردن تحديداً.

ب. دراسة الفرح (٢٠٠١)، مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مديري التدقيق الداخلي ومديري التدقيق الخارجي، وإلى التعرف إلى أهم العوامل المساعدة التي تعمل على تعزيز فعالية لجان التدقيق من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة. واستخدمت الدراسة ثلاث استبانات: الأولى موجهة إلى مديري التدقيق

الداخلي في الشركات التي لديها لجان تدقيق، والثانية إلى مديري التدقيق الخارجي للشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها ويوجد لديها لجان تدقيق، أما الثالثة فهي موجهة إلى أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة، وقد غطت الدراسة جميع الشركات التي لديها لجان تدقيق كما في نهاية شهر كانون أول من عام ٢٠٠٠ وعدها (٢٩) شركة، كما غطت مكاتب تدقيق حسابات تلك الشركات وعددها (١٠) مكاتب.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تتمتع لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية بفعالية من وجهة نظر التدقيق الداخلي، ما يعني أنها تقوم بتنفيذ المهام المطلوبة أو المتوقعة منها من قبل مجلس الإدارة، وذلك لتحسين أساليب الرقابة الداخلية ورفع كفاءة المدقق الداخلي. وقد بينت الدراسة أن لجان التدقيق تقوم بتدعيم استقلال المدقق الداخلي، وبمراجعة نطاق التدقيق الداخلي وخطته سنوياً، وحول مدى الالتزام بسياسات الشركة، وكذلك الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي، والمصاعب التي واجهت عملية التدقيق.

- لا تتمتع لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية بفعالية من وجهة نظر التدقيق الخارجي، وقد بينت الدراسة أن لجان التدقيق تقوم ببعض المهام بما يخص التدقيق الخارجي ولا تقوم بالبعض الآخر، حيث وجد أنها تقوم بمراجعة نتائج التدقيق السنوي، والخدمات الأخرى التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي غير أعمال التدقيق، وكفاية نظام الرقابة الداخلي، ومناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول القضايا الجوهرية التي قد تظهر، مثل الدعاوى والتخمينات.

- تعد استقلالية أعضاء لجنة التدقيق من العوامل المساعدة بتعزيز فعالية لجنة التدقيق، فقد كانت نسبة الموافقة عليه ٨٩,٣% ما يؤدي إلى المحافظة على حقوق المساهمين والدائنين وغيرهم.

وتختلف دراسة الباحث عن دراسة الفرع ٢٠٠١ من حيث تناولها الشركات المساهمة العامة، أي تناولها جميع القطاعات بعكس دراسة الباحث التي تطبق على قطاع واحد محدد في شركات التأمين الأردنية، لكن متطلبات التدقيق الداخلي ومهام لجان التدقيق في قطاع شركات التأمين تختلف عنه في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، ويعود ذلك إلى أن القطاع المالي يطبق مفهوم اللامركزية بشكل أوسع منه في القطاع الصناعي أو الخدمي، إضافة إلى ذلك فإن دراسة فرع ٢٠٠١ تركز على قياس مدى فعالية لجان التدقيق بينما الدراسة الحالية تركز على دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي.

ج. دراسة مقدار (٢٠٠٢)، المهنية لدى المدققين الداخليين في البنوك الأردنية وعلاقتها بمخرجات العمل:

هدفت الدراسة إلى تقييم درجة المهنية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في البنوك الأردنية على المستوى الفردي، وكذلك إلى تكوين صورة عن طبيعة العلاقة بين المهنية ومخرجات العمل، من التزام تنظيمي، ورضى وظيفي، وأداء وظيفي، ونية لترك العمل، وتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في البنوك الأردنية البالغ عددها (١٦) بنكاً، وقد بلغ عدد هؤلاء المدققين في هذه البنوك (١٨٦) مدققاً.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- يتمتع المدقق الداخلي في البنوك الأردنية بمهنية عالية، تمثلت بالالتزام الاجتماعي فهو يولي اهتماماً كبيراً بخدمة المصلحة العامة للمجتمع مثل المساهمين، والعملاء، والعاملين في المنظمة.
- يؤثر الانتساب المهني إيجابياً في الرضى الوظيفي، حيث إن مساهمة المدقق الداخلي في نشاطات المجتمع المهني يساعد في استقراره الوظيفي، ويؤثر بشكل إيجابي في أدائه الوظيفي.
- تفاني المدقق الداخلي في عمله له تأثير إيجابي في الالتزام التنظيمي ويزيد من رضاه الوظيفي.
- تؤثر الدعوة إلى الاستقلالية لدى المدقق الداخلي في البنوك الأردنية بشكل سلبي في رضاه الوظيفي، وعلى العكس من ذلك يؤثر بشكل إيجابي في نية المدقق الداخلي لترك عمله في البنك الذي يعمل به.
- لا يوجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في مهنية المدقق الداخلي تعزى للعوامل الشخصية والوظيفية المستخدمة في هذه الدراسة، وذلك باستثناء بُعد الدعوة إلى الاستقلالية الذي تأثر بخبرة المدقق في غير التدقيق، وكذلك بُعد الالتزام الشخصي للمهنة والذي تأثر باختلاف التخصص الأكاديمي.

د. دراسة جمعة (٢٠٠٤)، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي:

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير التطور في إطار ممارسة التدقيق الداخلي في دعم فعالية التحكم المؤسسي، وقد اعتمدت الدراسة على إجراء مراجعة للجهود الدولية (المنهج الاستنباطي)

بشأن التحكم المؤسسي وأطر الممارسة المهنية الصادرة من معهد المدققين الداخليين منذ عام ١٩٧٨ لتطوير مهنة التدقيق الداخلي، كذلك اهتمت الدراسة ببيان الإسهامات الجوهرية (المنهج الاستقرائي) في هذا المجال وتقديم رؤية أفضل للمجتمع المهني فيما يتعلق بالمزايا المحتملة الناتجة عن إسهام إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في عمليات التحكم المؤسسي.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تتحرك المنظمات المختلفة بشكل كبير لوضع هياكل وعمليات تحكم تتسم بالفعالية، وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي الأكثر تأهيلاً للمساعدة في تحسين التحكم المؤسسي، ويجب على المدققين الداخليين الاستفادة من هذا النمو المتعاظم في الطلب على خدماتهم، وهم بالتالي بحاجة إلى تحسين مهاراتهم المختلفة، والسعي لرفع مكانتهم التنظيمية.
- تختلف أدوات الرقابة داخل المنظمة اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في المنظمات التقليدية وعليه فقد أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المساندة المهمة للإدارة ولجنة التدقيق ولمجلس الإدارة وللمدققين الخارجيين وكذلك لأصحاب المصالح الرئيسيين.
- تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك في داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية كما تتم عملية التدقيق الداخلي من خلال أشخاص داخل المنظمة وخارجها، بحيث تؤثر تلك الفروق على الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- تعد المنظمات في عالم اليوم منظمات تعتمد على المعلومات، كما أنها منظمات كثيفة المعرفة وتدخل في عمليات بالغة التعقيد والتخصص على المستوى الدولي فقد أدى ذلك إلى تغيير هدف ووظيفة المنظمة كما أدى إلى تغيير حاجاتها للرقابة.
- يتعاظم دور وظيفة التدقيق الداخلي في المنظمات كونها تسعى لتحسين أساليب إدارة المخاطر وتحسين الجودة، وكل ذلك يحتاج إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار المناسب.

هـ. دراسة خشارمة (٢٠٠٥)، العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها (حالة الشركات الصناعية المساهمة الأردنية):

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، واختبار العلاقة بين حجم الشركة ممثلاً برأس مالها وعدد العاملين فيها، وحجم الأصول، وحجم المبيعات، وبيان مدى أثر المتغيرات الديمغرافية للمدقق الداخلي في تطبيق معايير التطبيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة

العامة الأردنية. كما هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف إلى المعوقات التي تحد من معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، واستخدمت الدراسة استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين العاملين في هذه الشركات. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٣٥٠) استبانة عاد منها (٢٩٠) استبانة، وهي التي خضعت للدراسة والتحليل وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- بلغ متوسط تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ٥٨,٧١% وهذا يعني وجود ضعف عام في عملية تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف في هذه الشركات.
- لا يوجد تأثير بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم الشركة ممثلاً برأس مالها، وعدد العاملين فيها، وحجم المبيعات، وحجم الأصول.
- إن المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي: المركز الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر، والشهادات المهنية، والمؤهل العلمي، والتخصص - لها تأثير إيجابي في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ما عدا الجنس فليس له أي أثر في ذلك.
- يوجد العديد من المعوقات التي من شأنها أن تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية فمثلاً: لا يوجد إلزام قانوني بتطبيق هذه المعايير، كما تبدو بيروقراطية الإدارة وعدم اعترافها باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي بنسبة مئوية ٨٠,٨٦%، ٧٩,١٦٠% على التوالي.
- و. دراسة السويطي (٢٠٠٦)، تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي:

هدفت الدراسة إلى تقييم التجربة الأردنية لقياس مدى توافر المتطلبات الأساسية لممارسة هذه اللجان لدورها بفاعلية، وفحص مدى تأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي واستخدمت الدراسة استبانة تم توزيع (٢٣٠) منها على عينة طبقية عشوائية نسبية ممثلة لهذه الشركات، تتكون من المديرين العامين والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي في (٦٨) شركة من أصل (١٨٣) شركة مساهمة عامة أردنية شكلت لجان التدقيق في عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى (٢٦) مكتب تدقيق حسابات تقوم بأعمال التدقيق الخارجي للشركات التي شكلت هذه اللجان.

ومن أبرز النتائج التي توصلت هذه الدراسة ما يلي:

- لا يوجد نموذج موحد لدور وتشكيل لجان التدقيق يمكن تطبيقه بحيث يلائم جميع بيئات دول العالم، وإنما وجدت نماذج متعددة لتجارب دولية تختلف باختلاف الظروف البيئية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية.
- تمتاز بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية بوجود إدارات كفؤة للتدقيق الداخلي واختيار جيد لأعضاء لجان التدقيق ممن يمتازون بالخبرة المالية والقدرة على تأدية مهامهم بكفاءة وفاعلية.

وتختلف دراسة الباحث عن دراسة السويطي (٢٠٠٦) في تناولها للشركات المساهمة العامة الأردنية، فقد تناولت جميع القطاعات، بعكس دراستي التي طبقت على قطاع واحد هو شركات التأمين الأردنية، إضافة إلى ذلك فإن دراسة السويطي (٢٠٠٦) تركز على دور لجان التدقيق وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي بعكس دراستي التي تركز على دور لجان التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، وكذلك فإن دراسة السويطي (٢٠٠٦) وجهت إلى المديرين العامين والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين بينما دراستي وجهت إلى أعضاء لجان التدقيق ومديري التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين.

ي. دراسة جمعة (٢٠٠٦)، إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي (دراسة تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية):

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات التطور في المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي على الصعيد العلمي والمهني، وعلى صعيد الممارسة العملية لتحديد واجبات مهنة التدقيق الداخلي بعد نشر الإطار الجديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي الصادر عن IIA في أمريكا في ٢٠٠٤. وقد أجرت الدراسة اختباراً على (١١١) شركة مساهمة عامة مستخدمة أسلوب الاستبانة في جمع البيانات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- إن قطاع البنوك في الأردن أكثر القطاعات التزاماً بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي.
- إن الدليل على تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في منظمات الأعمال الأردنية ما زال غير مقنع ويلقى معارضة داخل هذه المنظمات.
- أصبح لمهنة التدقيق الداخلي هيكل متكامل للمعرفة ما أكسبها معرفة معوقات المهنة كاملة.

ك. دراسة عيبرات (٢٠٠٧)، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار (دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال):

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية التدقيق على اعتبار أنها أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية، والمالية، والتشغيلية، وعملية اتخاذ القرارات ومساعدة إدارة المؤسسة على إدراك مسؤولياتها المختلفة في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتهديدات وفي ظل الأشكال المختلفة للمؤسسات وتنوعها وعلى اختلاف أحجامها.

طبقت الدراسة على مؤسسة صنع الأدوية صيدال في الجزائر التي اعتمدت وظيفة التدقيق الداخلي التي تساعد المؤسسة في التحكم في إدارة هذا المجمع بشيء من الفعالية والكفاءة، فكان للتدقيق الداخلي دور كبير في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعها وأساليبها في المجمع؛ الأمر الذي جعله يحقق نتائج متلاحقة، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- يجب على أي مؤسسة تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي أن تراعي مجموعة من الشروط الموضوعية من أجل الوصول إلى فعالية كبيرة لهذه الوظيفة، من هذه الشروط: الاستقلالية، والعناية المهنية، ونطاق العمل، ونوع التدقيق سواء كان تدقيقاً مركزياً مختلطاً أو لا مركزياً، وعدد القائمين على وظيفة التدقيق الداخلي، وطبيعة المؤسسة ونشاطها.
- تعتمد معظم الإدارات الحالية على وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة لديها. وأصبح التدقيق الداخلي بمفهومه الحديث يمارس أنشطته في مختلف أجزاء التنظيم بحيث يراجع العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية كافة.
- يساعد التدقيق الداخلي في إيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة، كما يساعد في تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية وكفاءة هذه القرارات؛ الأمر الذي جعل التدقيق الداخلي أداة مساعدة للمؤسسة في تدعيم وتفعيل قراراتها.

ل. دراسة دحدوح (٢٠٠٧)، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا:

هدفت الدراسة إلى إيضاح أسس حوكمة الشركات وأبعادها المختلفة والتعرف إلى الأنشطة التي تمارسها المراجعة الداخلية والتي لها دور فعال في حوكمة الشركات، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب الاستبانة والتي وجهت إلى مدققي الحسابات الداخليين والبالغ عددهم (١٥٠) مدققاً داخلياً وعينة أخرى من المديرين الماليين والبالغ عددهم (٧٥) مديراً مالياً في الشركات المساهمة في مدينة دمشق.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- هناك أنشطة متعددة يمارسها التدقيق الداخلي ولها دور فعال في حوكمة الشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين، وأهمها:
- العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات وتقديم التعديلات والتحسينات اللازمة.
- حماية حقوق المساهمين.
- تقديم الاستشارة في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية.
- تزويد لجنة التدقيق بتقارير حول الانحرافات والمخالفات المرتكبة في الشركة.
- تساعد على قيام جميع موظفي الشركة بواجباتهم بكل دقة وعناية.
- تفحص إجراءات الرقابة الداخلية وتتأكد من فاعليتها وجودتها وملاءمتها.
- يمارس التدقيق الداخلي أنشطة متعددة لها دور فعال في حوكمة الشركات من وجهة نظر المديرين الماليين، وأهمها:
- دعم إدارة الشركة من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية.
- تفحص إجراءات الرقابة الداخلية وتتأكد من فاعليتها وجودتها وملاءمتها.
- العمل على حماية حقوق المساهمين.
- مساعدة لجنة التدقيق في تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية المحاسبية.
- تقديم الاستشارة في الجوانب الإدارية والمالية والتشغيلية.
- المساعدة في رفع كفاءة وفاعلية الأنشطة والبرامج.
- المساعدة على قيام جميع موظفي الشركة بواجباتهم بكل دقة وعناية.
- العمل على تزويد لجنة التدقيق بتقارير حول الانحرافات والمخالفات المرتكبة في الشركة.

٢. الدراسات الأجنبية:

أ. دراسة (Lee, Mande, and Ortman (2004):

أثر لجنة التدقيق ومجلس الإدارة على استقلالية المدقق.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير لجان التدقيق ومجالس الإدارة في استقلالية المدقق، بحيث تهتم الإدارة بجعل المسؤولية القانونية تأخذ مجراها بما لا يؤثر في سمعة هذه اللجان ومجالس الإدارة بشكل سلبي.

شملت عينة الدراسة (٢٨٠) شركة تم إخراجها من قاعدة البيانات الخاصة بسوق المال الأمريكي، وتم دراسة القوائم المالية من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ينتج عن استقلالية لجان التدقيق ومجالس الإدارة التعاون الجاد مع المدقق، إضافة إلى التقليل من احتمالية استقالته.
- ينتج عن عدم استقلالية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة اختيار مدقق جديد ذي كفاءة أقل من المدقق القديم.

ب. دراسة (Mangena and Pike (2005)

علاقة استقلالية أعضاء لجان التدقيق مع خبرتهم المالية وحجم اللجنة على مصداقية الإفصاح في القوائم المالية.

ركزت الدراسة على فهم العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية قبل النهائية، وتمت دراسة ذلك من خلال ثلاث خصائص هي: كون أعضاء لجنة التدقيق مساهمين في الشركة، وحجم لجنة التدقيق، وخبرتهم المالية.

شملت الدراسة (٢٨٤) شركة صناعية، وقامت بالإجابة عن الأسئلة (٢٣٩) شركة، أي بنسبة ٨٤%، وتم الحصول على معلومات إضافية من (٢٣) شركة حتى أصبح عدد الشركات (٢٦٢) شركة.

شملت الدراسة الفترة من (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) وتم اختيار (١١٣) نوعاً من المعلومات للتأكد من أن الشركات قامت بإظهارها والإفصاح عنها، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتدرج لتحليل البيانات وحصلت الدراسة على النتائج التالية:

- يقل الإفصاح عن المعلومات في القوائم قبل النهائية كلما كان أعضاء لجنة التدقيق مساهمين.

- لا توجد علاقة بين حجم لجنة التدقيق وبين مستوى الإفصاح.

- كلما زادت الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق زادت احتمالية الإفصاح.

ج. دراسة (2005) Chen, Moroney, and Houghton

تكوين لجان التدقيق واستخدام مدقق متخصص في مجال عمل الشركة.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين استخدام مدقق متخصص في مجال عمل الشركة وتكوين لجنة تدقيق من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي: هل يتم اختيارها من داخل الشركة أو من خارجها، والخبرات المالية لأعضائها، وعدد اجتماعات اللجنة في السنة.

افترضت الدراسة أن وجود العوامل الثلاثة السابقة يؤدي إلى وجود علاقة إيجابية بين تكوين لجنة التدقيق ونوعية التدقيق التي يختارونها.

شملت الدراسة (٤٥٨) شركة من أصل (٥١٠) شركات مدرجة في سوق أستراليا المالي خلال عام (٢٠٠٠)، أما الـ (٥٤) شركة الأخرى فلم يكن لديها لجان تدقيق، واعتمدت الدراسة أسلوب الانحدار المتدرج لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال التقارير المالية للشركات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- إن معظم لجنة التدقيق مكون من خارج الشركة، وهناك علاقة إيجابية بين تكوين لجنة التدقيق وبين نوعية التدقيق التي يختارونها، وهي أيدت فرضية الدراسة وتم تأكيدها.

- لا توجد علاقة بين تكوين لجنة التدقيق وعدد اجتماعات اللجنة مع اختيارهم مدققاً متخصصاً في مجال عمل الشركة.

د. دراسة (2006) Cahill

فعالية لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي في فرع لبنك دولي: دراسة حالة.

ركزت الدراسة على فاعلية التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق من خلال دراسة حالة بنك National Irish Bank (NIB). وتميزت هذه الدراسة بالمصداقية العالية بسبب حصولها على معلومات من جهات عليا، فقد حصلت على معلومات من تقارير منشورة في حكومة أيرلندا ومن لجنة برلمانية حكومية للحسابات، كما حصلت على بعض المعلومات من داخل البنك، وكذلك من خلال الرجوع إلى قضايا في المحاكم مرفوعة ضد البنك، التي تبين منها وجود معاملات غير

قانونية مع العملاء تتمثل بالتهرب الضريبي، وإخفاء حقائق، وقد غطت الدراسة فترة عشر سنوات انتهت في عام ١٩٩٨.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين أن نظام التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كانا على علم بوجود هذه المشكلات والتجاوزات ولكن لم يتم علاجها بالشكل السليم والصحيح.
- توقعت الدراسة أن هذا بنك دولي يخضع للرقابة الشديدة من أكثر من جهة ومن الشركات الأم في الخارج، إلا أن هذه الدراسة أظهرت فشل لجان التدقيق في مهامها.
- وتختلف دراستي عن هذه الدراسة في كونها دراسة حالة مقصورة على بنك دولي أما دراستي فقد اعتمدت أسلوب الاستبانة الذي سيطبق على شركات التأمين الأردنية لمعرفة دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

هـ. دراسة (2006) Forgione, Dana, Raghunandan, and Vermeer

تشكيل لجان التدقيق في مؤسسات غير ربحية.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى آلية تطبيق توصيات مجلس الشيوخ الأمريكي من خلال قانون Sarbanes –Oxley فيما يتعلق بتشكيل لجنة التدقيق في المؤسسات غير الربحية.

وقد حددت الدراسة شروط المؤسسات التي اشتملت عليها العينة وهي: أن تستلم تبرعات من الحكومة، وأن تستخدم واحدة من شركات التدقيق الأربع الكبرى بهدف التأكد من وجود لجنة تدقيق مستقلة بالكامل.

واشتملت عينة الدراسة على (١١٨) مديراً مالياً في مؤسسات غير ربحية، واستندت إلى معلومات من قاعدة البيانات الأمريكية Guidestar خلال عام ٢٠٠٤، وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن (٣٦%) من المؤسسات غير الربحية لديها لجان تدقيق ليست كلها مكونة من أشخاص مستقلين أي لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة.
- الاستخدام القليل للجان التدقيق في الجامعات والمستشفيات.
- أن (٨٨%) من المؤسسات غير الربحية لديها على الأقل خبير مالي واحد في لجنة التدقيق.
- يعتمد تكوين لجنة التدقيق على متطلبات مختلفة مثل: احتياجاتها للموارد، وجود الرقابة الخارجية، ونوع المؤسسة الربحية.
- لم يحقق قانون Sarbanes –Oxley النتائج المطلوبة بعد سنتين من صدوره.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتفرد الدراسة الحالية عن كل الدراسات السابقة وحسب علم الباحث في تناولها دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، فقد تناولت بعض الدراسات السابقة جانب القبول لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية كدراسة إزمقتا (١٩٩٤)، كذلك تناول بعضها قياس مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية كدراسة الفرحة (٢٠٠١)، وتناول بعضها الآخر دور لجان التدقيق وتأثيرها في فعالية واستقلالية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية كدراسة السويطي (٢٠٠٦)، وتناول بعضها الآخر اتجاهات التطور في المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي على الصعيدين العلمي والمهني كدراسة جمعة (٢٠٠٦)، وتناول بعضها دراسة فعالية لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي في بنوك دولية كدراسة Cahill (٢٠٠٦).

أما الدراسات التي أجريت في الأردن، فتعتبر قليلة وما تزال محدودة، فبعد صدور العديد من القوانين والتشريعات التي أشارت إلى تشكيل لجان التدقيق ومنها قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢، وقانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، وتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية، وكان آخرها تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ الصادرة عن هيئة التأمين الأردنية. فقد كان لتعليمات الحاكمية الأثر الكبير حيث بينت بشكل أكثر تفصيل من القوانين والتعليمات السابقة لمهام وواجبات لجان التدقيق، مما تطلب ذلك إجراء دراسة تكون أكثر توسعاً من الدراسات التي سبقتها، حيث كانت أول دراسة ميدانية الفرحة (٢٠٠١)، وقد بلغت عدد الشركات المساهمة العامة بواقع (٢٩) شركة، في حين بلغ عدد الشركات التي شكلت لجان تدقيق (١٨٣) شركة في عام (٢٠٠٥) حسب دراسة السويطي (٢٠٠٦).

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول - لجنة التدقيق مفهومها وماهيتها.

المبحث الثاني - طبيعة التدقيق الداخلي ومعاييرہ.

المبحث الثالث - طبيعة العلاقة بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي.

المبحث الأول

لجنة التدقيق مفهومها وماهيتها

تمهيد.

- ١ - مفهوم لجنة التدقيق.
- ٢ - العوامل التي أدت إلى نشأة لجان التدقيق.
- ٣ - لجان التدقيق وعلاقتها مع الأطراف المختلفة.
- ٤ - العناصر اللازمة للجنة التدقيق الفعالة.
- ٥ - لجان التدقيق في القوانين والتعليمات الأردنية.

لجنة التدقيق: مفهومها وماهيتها

تمهيد:

دفعت الفصائح المالية العالمية المجتمعات المالية إلى البحث عن دور حيوي لمجالس الإدارات ولجان التدقيق والإدارة العليا والمدققين الداخليين والخارجيين لتفعيل دورهم بشكل أكبر، فقد أشار السويطي (٢٠٠٦) أن نتائج أعمال الشركات المساهمة العامة المحلية والشركات العالمية والمتعددة الجنسيات لا تؤثر نتائجها فقط على ملايين المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية ودائنيها والمقترضين منها وإنما تعدت تأثيراتها سواء كانت إيجابية أو سلبية لتشمل جميع الفئات ذات العلاقة بها أو المصلحة فيها، كالجهاز الحكومية وفئات المجتمع بشكل عام.

من هنا جاء الاهتمام بلجان التدقيق من حيث تطوير خدماتها، والتركيز على القيام بأنشطتها، كونها وسيلة رئيسية تلجأ إليها الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة لممارسة وظائفها الرقابية والإشرافية على مختلف الأنشطة والعمليات داخل هذه الشركات بحيث لا تقتصر عمليات الرقابة على العمليات المالية والمحاسبية وإنما أيضاً الإدارية بهدف التأكد من أن جميع الضوابط ونظم الرقابة الداخلية تم وضعها بما يتناسب مع تحقيق الأهداف الموضوعية كذلك الرقابة على التدقيق الخارجي والتأكد من نزاهته وموضوعيته وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث بشكل مفصل.

١ - مفهوم لجنة التدقيق:

لا يوجد تعريف موحد للجان التدقيق وذلك نظراً لأن مسؤوليات لجان التدقيق قد تختلف من شركة إلى أخرى بحسب الهدف من تشكيلها، والوظائف والمسؤوليات المنوطة بها إلا أن Arens, et al., (2003) قد عرفها بأنها "عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة" (السويطي، ٢٠٠٦).

ووصفها Spira (2003) بأنها "لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة ليس لها سلطة اتخاذ القرارات، وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات من مجلس الإدارة، وهي تقوم بأنشطة وأفعال رقابية لكن دورها يظل دوراً استشارياً، دون أن يحق لها أن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين". وعرفها سليمان (٢٠٠٦) بأنها "لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة

والتدقيق، وتكون مسؤوليتها الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات".

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنه توجد ثلاث خصائص للجنة التدقيق وهي:

١. لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة.
٢. عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.
٣. مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وأيضاً مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة (سليمان، ٢٠٠٦).

٢ - العوامل التي أدت إلى نشأة لجان التدقيق:

إن فكرة تكوين لجنة التدقيق في الشركات والبنوك بدأت نتيجة وجود بعض الضغوط التي قد تمارسها إدارة تلك الشركات والبنوك على مدقق الحسابات الخارجي، الأمر الذي يؤثر سلباً في استقلاله وحياده، وخاصة أن الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله، ويمكن القول أن المحافظة على استقلال مدقق الحسابات الخارجي هو الأساس في نشأة فكرة وجود لجنة التدقيق (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

وقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان التدقيق وأهم هذه العوامل كما بينها علي وشحاته (٢٠٠٧) هي:

- ١ - تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
- ٢ - زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.
- ٣ - التناقض الموجود بين مدقق الحسابات الخارجي وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مدقق الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد، وبالتالي فإن وجود لجنة تدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية.

٤ - حاجة المساهمين في الشركات المساهمة العامة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

ويوجد عوامل أخرى أسهمت في زيادة الاهتمام بلجان التدقيق وهي أنه قد يحدث خلاف فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية، ما يترتب عليه عدم تدخل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في عملية إعداد التقارير، من هنا تبرز أهمية وجود أعضاء غير تنفيذيين داخل مجلس الإدارة، كذلك فإن عملية الإشراف الفعّال على عملية إعداد التقارير يتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والممارسة في المحاسبة والإدارة المالية، هذه الخبرة التي قد لا تتوافر لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة في حين نجدها متوفرة لدى أعضاء لجنة التدقيق (سليمان، ٢٠٠٦).

وهنا لا بد من الإشارة إلى دور لجنة "تريدواي" Treadwa Commission، فهي لجنة أمريكية تم تشكيلها عام ١٩٨٥ لدراسة التقارير المالية المضللة في الشركات الأمريكية، وهي كذلك تمثل كلاً من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وجمعية المحاسبين الأمريكي، ومعهد المديرين الماليين الأمريكي، ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي.

وقد أصدرت هذه اللجنة عام ١٩٨٧ توصيات بهدف زيادة فعالية لجان التدقيق ومما جاء فيها:

- ١ - على لجان التدقيق أن تمتلك مصادر مالية وسلطة لتنفيذ مسؤولياتها.
- ٢ - على لجان التدقيق أن تقوم بمراجعة تقييم الإدارة حول استقلالية المدقق الخارجي.
- ٣ - على هيئة الأوراق المالية إلزام الشركات بتشكيل لجان تدقيق مكونة من أعضاء مستقلين عن الإدارة.
- ٤ - على هيئة الأوراق المالية أن تطلب من لجان التدقيق إصدار تقرير تبين فيه مسؤولياتها ونشاطاتها خلال العام ضمن التقرير السنوي للشركة.
- ٥ - على لجان التدقيق أن تصنع دليلاً مكتوباً يوضح مهامها وأهدافها (Bean and James, 1999).

كذلك لا بد من بيان دور معهد المحاسبين الأمريكي (AICPA)، ففي عام ١٩٦٧ أكدت اللجنة التنفيذية على ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق مكونة من أعضاء خارجيين.

وفي عام ١٩٧٩ قامت اللجنة الخاصة بلجان التدقيق المنبثقة عن المعهد بتشجيع الشركات العامة على تشكيل لجان التدقيق فيها. أما حديثاً فقد قام مجلس معايير التدقيق (Auditing Standards Boards) بإصدار نشرة التدقيق رقم (SAS N090) تحت اسم اتصالات لجان

التدقيق لتعديل نشرة التدقيق (SAS No 61) "الاتصال مع لجان التدقيق"، ونشرة التدقيق رقم (SAS No71)، "المعلومات المالية المرحلية"، فبموجب المعيار رقم (٩٠) فإنه على مدقق الحسابات الخارجي للشركات المساهمة العامة أن يناقش مع كل من الإدارة ولجنة التدقيق تقديراته حول نوعية المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة والمنعكسة في القوائم، إذ لا يكفي أن تكون هذه المبادئ مقبولة فقط، وقد أصبح هذا المعيار ساري المفعول مع بداية السنة المالية للعام ٢٠٠٠ (الفرح، ٢٠٠١).

كما لعب معهد المدققين الداخليين الأمريكي The Institute Of Internal Auditors (IIA) دوراً يتمثل بإصدار بيان عام ١٩٨٥ أوصى من خلاله الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق من مجلس الإدارة (الفرح، ٢٠٠١).

ومن خلال الاطلاع على التجربة المصرية للجان التدقيق فقد بين دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥ والذي ألزم الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات حيث أشار في المادة (٦) من الدليل أن لجنة التدقيق تشكل من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويجب أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة. كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

٣ - لجان التدقيق وعلاقتها مع الأطراف المختلفة:

تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها لمجلس الإدارة فهي حلقة الصلة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة (علي و شحاته، ٢٠٠٧)، ومن هنا فإن لجنة التدقيق لا بد من أن ترتبط مع العديد من الجهات والأطراف المختلفة التي تتحقق في النهاية الفائدة لجميع هذه الأطراف ويمكن بيان هذه الجهات على النحو التالي:

أولاً- علاقة لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي:

فيما يتعلق بعلاقة مدقق الحسابات مع لجنة التدقيق يمكن أن تقوم لجنة التدقيق بمهام معينة أهمها:

- ١- ترشيح مدقق الحسابات وتقدير أتعابه وإعداد خطاب التكاليف الصادر له.
- ٢- متابعة نتائج التدقيق الذي يقوم به مدقق الحسابات الخارجي ودراسة وتقييم الملاحظات التي يبديها، ودراسة التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

٣ - مساعدة المدقق الخارجي في الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاج إليها وحل أي مشاكل قد تواجهه الأمر الذي يترتب عليه في النهاية تحسين جودة وفاعلية عملية التدقيق الخارجي.

٤ - العمل كحلقة وصل بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وبين المدقق الخارجي، وبالتالي فهي تعمل على دعم وتحسين عملية الاتصال بالمدققين، وعلى دعم استقلال المدقق الخارجي (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

ثانياً - علاقة لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الداخلي:

بما أن التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية فإن المهام الأساسية للجنة التدقيق هي تقييم فاعلية التدقيق الداخلي كجزء من نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تقييم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، كمصدر للمعلومات عن مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة، (شحاته وعلي، ٢٠٠٧). ويعتقد (Brody 1998) انه حتى يمثل التدقيق الداخلي آلية مهمة لتحقيق أهداف الشركة والحفاظ على حقوق حملة الأسهم فان ذلك يقتضي وجود فريق تدقيق داخلي قوي، وتوفير التعاون المتبادل بين المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين، ما يزيد من فرص اكتشاف الأخطاء وحالات الغش، وبالتالي زيادة كفاءة التدقيق الخارجي وفاعلية. كما إن درجة اعتماد المدقق الخارجي على أعمال التدقيق الداخلي ترتكز على مقدار فهم قسم التدقيق الداخلي لعمليات الشركة وموضوعية تقاريره وجودة أدائه، بحيث يأخذها المدقق الخارجي في اعتباره عند تقدير مخاطر التدقيق ووضع إجراءاته.

ثالثاً - علاقة لجنة التدقيق مع العملاء والموظفين:

إن اهتمام العملاء وخاصة الدائمين منهم، والموظفين في الشركة يتبلور في مقدرة الشركة على الاستمرار كمصدر من مصادر احتياجاتهم سواء للمواد أو الخدمات في حالة العملاء، أو للدخل في حالة الموظفين، وكذلك فإن قدرة المنشأة على الاستمرار كمصدر من مصادر احتياجات العملاء والموظفين يعتمد أساساً على قدرتها في توليد التدفقات النقدية ومدى كفاية هذه التدفقات، ويتطلب ذلك معلومات أساسية مماثلة لما يحتاج إليه المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتبون (سليمان، ٢٠٠٦)، وترى الهنيني (٢٠٠٤) أنه يجب أن تتسم علاقة الشركة بالموظفين فيها بالعدل والمساواة، بحيث تقوم بتبني سياسات وإجراءات لتزويد الموظفين بالرواتب والمكافآت مع الأعمال التي يقومون بها، كذلك يجب أن تراعي الشركة عند تواصلها مع الموظفين ما يلي:

- توفير خدمات الرعاية الصحية والتأمين والتقاعد.

- إفساح الشركة المجال للموظفين لانتقاد الإدارة دون خوف من العقاب.

وينصب اهتمام لجنة التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة في تحقيق تلك الأهداف عن طريق تحليل المؤشرات والتحقق من تنفيذ سياسات مجلس الإدارة، كذلك تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم بعض الأصول أو دراسة تقدير بعض الالتزامات المحتملة، كما تقوم بدراسة معاملات الشركة مع بعض الأطراف ذات العلاقة بها(علي وشحاته، ٢٠٠٧).

رابعاً - علاقة لجنة التدقيق مع مجلس إدارة الشركة:

أتاحت تعليمات الحاكمة المؤسسية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ الخطوط الإرشادية الرئيسية لتوجيه الشركات، فقد شملت المادة (٣) من هذه التعليمات ما يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، بحيث يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع السياسات العامة لها والإشراف على تنفيذها، وقد حدّدت المسؤوليات والصلاحيات لمجلس الإدارة كحد أدنى على ما يلي:

أ- تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة والإجراءات اللازمة للإشراف على تنفيذها وتقييمها، على أن تتم مراجعة تلك الأهداف وتقييم مدى الالتزام بها سنوياً أو خلال السنة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ب- تعيين مدير عام الشركة وإقرار تعيين نائبه ومساعدته بناء على تنسيب مدير عام الشركة.

ج- الموافقة على الهيكل التنظيمي للشركة وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية لتحديد مهام الجهاز التنفيذي لها وصلاحياته بما يكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمالها.

د - وضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تحقيق أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية لأي منفعة ذاتية على حساب مصالح الشركة.

هـ- وضع الإجراءات الكفيلة لضمان تقييد الشركة بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة، وبأحكام أي تشريعات أخرى تتعلق بأعمال الشركة وأنشطتها.

و- ضمان وجود نظام إدارة مخاطر يتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها يغطي أوجه عمليات الشركة وإيجاد آلية فعالة لضمان التقييم المنتظم لسياسة إدارة المخاطر.

ز- تشكيل اللجان اللازمة لتنفيذ مهام مجلس الإدارة على أن يحدد مجلس إدارة الشركة مسؤوليات هذه اللجان وآلية عمل كل منها.

ح - وضع خطة عمل لتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية الواردة في هذه التعليمات وفي التشريعات الأخرى ذات العلاقة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي (هيئة التأمين الأردنية، ٢٠٠٦).

مما سبق يتضح مدى أهمية الدور الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة كمدعم للدور الذي تقوم به لجنة التدقيق، حيث يتمثل بإدارة المخاطر ونظام الضبط والرقابة الداخلي وهو ما حددته المادة (٨) من تعليمات الحاكمة المؤسسية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦، والذي يجب أن تتوفر لدى الشركة سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر تتلاءم مع حجم أعمال الشركة ومع طبيعة نشاطها، كما يجب تقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها واحتواؤها، ولضمان ذلك يجب على الشركة اتباع ما يلي:

١ - تغطية كافة أوجه عمليات الشركة ووضع مقاييس وحدود واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر وإجراءات التعامل معها، ويجب أن يتم التأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها.

٢ - مراقبة التزام الشركة بسياسة إدارة المخاطر وحدودها بكافة أنواعها.

٣ - اتباع الشركة إجراءات تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار عن أي تجاوزات ذات أثر مادي والخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات ومتابعة تنفيذها.

٤ - تقييم منتظم لإجراءات وسياسات إدارة المخاطر وحدودها وذلك في ضوء خطورة المشاكل التي قد تظهر وإستراتيجية الشركة وتطورات السوق (هيئة التأمين الأردنية، ٢٠٠٦).

أما فيما يتعلق بنظام الضبط والرقابة الداخلي فيجب على الشركة وضع نظام يعتمد على مجلس إدارتها يتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها ومع التشريعات ذات العلاقة، وأن يكون مدعماً بأنظمة معلومات تكفل تدقيق المعلومات، وعلى أن تتم مراجعة هذا النظام بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والخارجي للتأكد من انسجامه مع أحكام التشريعات ذات العلاقة ولتقييم مدى فاعليته وكفاءته.

من خلال ما سبق يلاحظ أنه تقع مسؤولية الإشراف والرقابة على نوعية البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين على عاتق مجلس إدارة الشركة، إذ أن مجلس الإدارة هو مجلس إشرافي أي هو الآلية الإشرافية المكلفة بمراقبة الإدارة للتأكد من قيام المديرين بوضع الأصول المملوكة للشركة في أفضل الاستخدامات من ناحيتي الكفاءة والتنافسية، ولما كان ينظر إلى مجلس الإدارة على أنه وكيل المستثمرين فإنه بذلك يصبح مسؤولاً عن التأكيد لهم أن المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها تعكس بدقة الحالة الحقيقية للشركة، ولمساعدة مجالس

الإدارة على الوفاء بمسؤولياتها الإشرافية فإن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجنة التدقيق (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣).

ويرى الباحث أنه لا بد للشركات من أن تقوم بتقديم تقرير عن سياساتها في التعامل مع الأطراف ذات المصالح، ما يشير إلى أن هذه الشركات تعمل في إطار من الشفافية وأنها ملتزمة بالتعاون مع الأطراف ذات المصلحة وتحترم حقوقهم، ما يؤدي إلى زيادة الثقة في هذه الشركات وفي تحسين سمعتها وبالتالي وضعها داخل المجتمع.

٤ - العناصر اللازمة للجنة التدقيق الفعالة:

أظهرت نتائج دراسة (1996) Rabinowitz التي أجريت على أربعين من أكبر البنوك الأمريكية، التي تبلغ موجودات كل منها عشرة مليارات دولار فأكثر، أن غالبية أعضاء لجان التدقيق فيها تنقصهم الخبرات المحاسبية والمالية، وأن ٣٥% من هذه المؤسسات المصرفية البارزة لا تضم لجان تدقيقها خبير حسابات أو خبير تدقيق، وبناء عليه فإنه من البديهي أن تشير معظم التوصيات المتعلقة بتحسين فاعلية هذه اللجان إلى ضرورة تشكيلها من مديرين مستقلين تنفيذيين، على أن يكون أحدهم خبيراً محاسبياً أو خبيراً تدقيقاً، كما أشارت دراسة (1990) Bradbur إلى أن بعض مجالس الإدارة لا تدرك أهمية تشكيل لجان تدقيق؛ فتقوم بتشكيلها لمجرد إرضاء أطراف خارجيين كالمساهمين والمشرعين وحتى المدققين الخارجيين.

من خلال النظر في المادة رقم (٧) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ يلاحظ أنه ينبغي أن تتوفر في لجنة التدقيق عناصر رئيسة معينة مثل: الاستقلالية، الخبرة، الكفاءة، وفيما يلي بيان ذلك:

أ- الاستقلالية:

تقتضي الاستقلالية أن تضم اللجنة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وبذلك فإن هذا يمنع كلاً من المسؤول التنفيذي الرئيسي والمدير المالي وأي عضو آخر من مجلس الإدارة في الشركة من العمل كعضو في لجنة التدقيق، إن لجنة التدقيق المكونة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين تكون في وضع أفضل لتقييم نوعية الإفصاح المالي، ومدى كفاية الرقابة الداخلية، وتؤدي الاستقلالية إلى تجنب كثير من الإغراءات التي يواجهها المديرون، أو لتبرير القرارات التي يتخذونها، ومن ثم فإن أعضاء مجالس الإدارة المستقلين، قد يكونون أقرب إلى الموضوعية عند تحليل النتائج المالية وتقييم الأداء الإداري وأداء الشركة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣).

وقد وصفت بورصة الأوراق المالية الأمريكية (AMEX) الأعضاء المستقلين هم الذين لا يوجد لديهم علاقة بإدارة الشركة، ولا تربطهم صلة قرابة مباشرة مع المديرين أو مع من تتركز الملكية في أيديهم، وهم في نظر أعضاء مجلس الإدارة في حل من أي علاقة يمكن أن تؤثر في ممارسة العضو للحكم والتقدير المستقل (السويطي، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أنه حتى يكون عضو لجنة التدقيق مستقلاً يجب أن يتمتع بعدة صفات منها:

- ١ - أن لا يكون له أي روابط عائلية مع أي من أعضاء مجلس الإدارة العاملين.
- ٢ - ليس عضواً بالإدارة التنفيذية ولم يكن قد عين في أي وظيفة تنفيذية بالشركة سابقاً.
- ٣ - أن لا يكون قد تلقى أي مبالغ أو أتعاب من الشركة بخلاف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
- ٤ - أن لا يكون مورداً لسلع أو خدمات للشركة.

ب - الخبرة المالية:

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة، والتطبيق لمعايير المحاسبة كلها معاً توضح أهمية وجود أعضاء لجنة تدقيق مؤهلين ذوي دراية مالية بحيث يكون لديهم القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية للشركة، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية (مركز المشروعات الدولية، ٢٠٠٣).

وفي هذا المجال قام Sarbanes- Oxley Act, of 2002 في الولايات المتحدة بوضع مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق منها على سبيل المثال:

- ١ - أن يكون مدققاً خارجياً أو محاسباً سابقاً أو حاصلاً على شهادة علمية في مجال المحاسبة والتدقيق.
- ٢ - لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وبكيفية إعداد القوائم المالية.
- ٣ - لديه خبرة في إجراءات عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي.
- ٤ - لديه دراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة التدقيق القيام بها (سليمان، ٢٠٠٦).

ج - الكفاءة:

ينبغي أن تتوفر في لجنة التدقيق الخبرة والكفاءة -ولو في عضو واحد- بحيث يكون لديه القدر الكافي من التدريب والمهارات اللازمة التي تساعد في الإطلاع على المعلومات وثيقة الصلة والتقارير والنصائح من المتخصصين والأفراد الفنيين، وعلى الشركة تحديد مجموعة من

الكفاءات والمؤهلات التي تطبق على كل عضو لجنة التدقيق يتم اختياره إضافة إلى ذلك ضرورة توفر الخبرة في الشؤون القانونية للشركة ومتطلبات التوافق مع القوانين واللوائح والنظم.

ويجب على الأعضاء أن يكونوا على درجة عالية من تفهم أعمال الشركة، وأن تتوافر لديهم القدرة على التعامل مع الممارسات غير المعتادة أو المجالات التي تكون فيها المعلومات ضعيفة (حماد، ٢٠٠٥).

وينبغي أن يقوم مجلس الإدارة دورياً باستعراض قائمة أعضاء لجنة التدقيق، وأن يقوم بالتعديلات المناسبة فيها إذا ما رأى أنها تتطلب وجود خبرات إضافية أو أفراد ذوي خصائص معينة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣).

من جانب آخر يجب أن يتميز عضو لجنة التدقيق بالقدرة التالية:

- أ- القدرة على التفكير المنطقي الواضح المعالم، خاصة في عملية اتخاذ القرارات.
- ب- أن يكون له وجهة نظر كلية، تتمثل في القدرة على رؤية الصور جميعها متكاملة دون التعرض لأي قيد أو إرباك بسبب أي من أجزائها.
- ج- الإحساس بالروح الخدمية من خلال التضحية بالكسب السريع لحماية موارد الشركة ونقلها إلى وضع أفضل مما كانت عليه عند تسلم اللجنة مسؤولياتها.
- د- القدرة على الاستخدام المكثف لحلقات المناقشة وأسلوب حلقات العمل والاستعانة باستشاريين خارجيين (جمعة، ١٩٩٩).

ويوافق الباحث على أن عضو لجنة التدقيق لا بد أن تتوافر لديه المقومات السابقة المذكورة، والتي يمكن قياسها من خلال عدة طرق: فالاستقلالية يمكن تحديدها من خلال العلاقات العائلية والأسرية مع أعضاء من مجلس الإدارة، أما الكفاءة فيمكن قياسها من خلال الشهادات المهنية التي يمتلكها عضو لجنة التدقيق أو الشهادات العلمية إضافة إلى الخبرة العملية بالجوانب المالية والمحاسبية.

٥ - لجان التدقيق في القوانين والتعليمات الأردنية:

توجد في بيئة الأعمال الأردنية العديد من التعليمات والقوانين التي اهتمت بلجان التدقيق من حيث الالتزام بتشكيلها وآلية عملها ومسؤولياتها وفيما يلي أهم هذه القوانين والأنظمة:

١ - قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ :

صدر قانون البنوك في الأردن وتم العمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٨/١، وقد طالب البنوك في المادة رقم (٣٢) والمادة (٣٣) منه بتشكيل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وحدد المهام والصلاحيات لهذه اللجنة بما يلي حسب نص المادتين:

المادة (٣٢):

أ- تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة البنك من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١- رقابة مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال البنك والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين في حال وجود أكثر من مدقق.

٢- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

٣- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق وتقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

٤- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من أوامر البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.

٥- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

٦- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.

٧- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.

ب- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

المادة (٣٣):

- أ- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناء على قرار من مجلس إدارة البنك أو على طلب من عضويها الآخرين، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائها.
- ب- يتولى أمين سر مجلس إدارة البنك أمانة سر اللجنة.
- ج- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
- د- لغايات هذه المادة، يصدر البنك المركزي أوامر خاصة لتنظيم أعمال لجنة التدقيق في البنك الأجنبي أو أي ممثلين لها وبما يمكنها من ممارسة الأعمال والصلاحيات المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٢) من هذا القانون على فرعها أو فروعها العاملة في المملكة.
- هـ- يحدد مجلس إدارة البنك بدل الأتعاب الذي يراه مناسباً لأعضاء اللجنة (قانون البنوك الأردني، ٢٠٠٠).

٢ - قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢:

ألزمت المادة (٤٦) من القانون مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة من أعضائه غير التنفيذيين وأعلام هيئة الأوراق المالية بهذا التشكيل وبأي تغيير يطرأ عليه.

إلا أن قانون الأوراق المالية وبنفس المادة أعلاه بند (ب) لم يحدد صلاحيات لجنة التدقيق وإنما ترك ذلك إلى مجلس الإدارة بتحديد هذه الصلاحيات بموجب تعليمات يصدرها المجلس كذلك تحديد مدة عمل لجنة التدقيق (قانون الأوراق المالية، ٢٠٠٢).

٣. تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها رقم

(٢) لسنة ٢٠٠٦ الصادرة عن هيئة التأمين الأردنية

صدرت هذه التعليمات التي تهتم بتنظيم أعمال التأمين وبتحديد العلاقة بين مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية ومساهميها والجهات الأخرى ذات العلاقة بالشركة، بحيث تهدف إلى تحقيق مصالح الشركة ومصالح المؤمن لهم ومراقبة تحقيق تلك الأهداف ومدى تقييد الشركة بمبادئ العدالة والشفافية والإفصاح عن مركزها المالي وأدائها.

ونصت التعليمات سالفة الذكر في المادة رقم (٧) على أنه: "تشكل لجنة التدقيق من رئيس وعضوين، على أن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة في مجال التدقيق أو المحاسبة أو المالية أو

أن يكون محاسباً قانونياً وعلى أن ينتخبهم مجلس إدارة الشركة من بين أعضائه من غير أعضاء الإدارة التنفيذية أو أي من اللجان المشكلة من المجلس، وعلى أن تجتمع لجنة التدقيق مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد بينت التعليمات أن على مجلس إدارة الشركة الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق ونشاطاتها وعدد اجتماعاتها التي عقدت خلال السنة.

وأشارت التعليمات إلى أن لجنة التدقيق تقوم بالمهام والصلاحيات التالية:

- ١ - التوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.
- ٢ - الرقابة على مدى شمولية أنظمة التدقيق الخارجي لأعمال الشركة.
- ٣ - التحقق من وجود التنسيق بين أعمال المدققين الخارجيين في حال وجود أكثر من مدقق.
- ٤ - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير هيئة التأمين وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- ٥ - دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- ٦ - التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والمالية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
- ٧ - التحقق من مراجعة البيانات المالية من قبل المدقق الداخلي قبل عرضها على مجلس إدارة الشركة والتحقق بصفة خاصة من الالتزام بمتطلبات الهيئة.
- ٨ - التأكد من تقيد الشركة بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تخضع لها أعمال الشركة وأنشطتها.
- ٩ - الاجتماع مع المدققين الخارجيين والداخليين والاكنتوري المعين أو المعتمد - حسب مقتضى الحال - مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون وجود ممثلين عن الإدارة التنفيذية للشركة.
- ١٠ - التوصية إلى مجلس إدارة الشركة بالموافقة على تعيين واستقالة أو إقالة المدقق الداخلي.
- ١١ - عرض محاضر اجتماعاتها والتقارير التي تعدها على مجلس إدارة الشركة.
- ١٢ - أي مهام أخرى يكلفها بها مجلس إدارة الشركة.

٤ - مشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان أيلول ٢٠٠٦ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية:

أصدرت هيئة الأوراق المالية مشروعاً يهدف إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها وبما يحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها، وقد حددت في الباب الأول من هذا المشروع طبيعة لجنة التدقيق على النحو التالي:

١ - يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراسة في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة.

٢ - يجب أن تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

٣ - يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف اللجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.

٤ - على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة واحدة على الأقل في السنة. أما الباب الثاني من هذا المشروع فقد حدد مهام لجنة التدقيق بالإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:

١ - مناقشة الأمور المتعلقة بتشريح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليتته.

٢ - بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٣ - مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٤ - متابعة مدى تقييد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

٥ - دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على:

- أ- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- ب- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق.
- ٦- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- ٧- دراسة وتقييم إجراءات التدقيق الداخلي والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات وعلى تقارير التدقيق الداخلي لا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- ٨- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- ٩- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- ١٠- مراجعة وإقرار تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة قبل إبرامها.
- ١١- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

وفي الباب الثالث من هذا المشروع حددت صلاحيات لجنة التدقيق على النحو التالي:

- ١- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.
- ٢- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.
- ٣- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٦).
- ٥- **تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية:**

صدرت هذه التعليمات وتم العمل بها اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٤/٣/١، حيث بينت المادة (١٥) منه أن على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام هيئة الأوراق المالية بذلك وبأي تغييرات تحصل على لجنة التدقيق وأسباب ذلك.

وحتى يتم اعتبار عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي اشترطت فيه أن لا يكون موظفاً أو يتقاضى راتباً منها، كذلك دعت إلى أن تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى

مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

وحددت الفقرة (د) من المادة (١٥) مهام لجنة التدقيق على النحو التالي:

- ١ - مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
- ٢ - بحث كل ما يتعلق من عمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- ٣ - مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد منها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- ٤ - متابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
- ٥ - دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:
 - أ. أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
 - ب. أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق.
- ٦ - دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- ٧ - دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية لا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- ٨ - التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- ٩ - التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذات العلاقة.

كما حددت الفقرة (هـ) من المادة نفسها صلاحيات لجنة التدقيق بالآتي:

- ١ - طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- ٢ - طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- ٣ - طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.
- ٤ - طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.
- ٥ - التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.
- ٦ - ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

مما سبق يرى الباحث ان كل البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ومجلس إدارة هيئة التأمين يسعون للوصول إلى تطبيق فعال للجان التدقيق، إلا أنهم قد أغفلوا نقطة مهمة ألا هي التزام لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص بالإفصاح عما إذا قامت لجان التدقيق بالمهام والوظائف المطلوبة، منها كذلك لم تفرض القوانين الأردنية على لجان التدقيق إصدار تقرير سنوي يوضح المهام التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي شكّلت فيها، كذلك فإن هناك العديد من الوظائف والمهام التي تقوم بها لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة في بعض الدول العربية كمصر مثلاً، فقد تطرقت إلى العديد من المهام، إلا أن تعليمات الحاكمية المؤسسية لم تنطرق لها ومن هذه الوظائف تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين، كذلك دراسة خطة التدقيق مع المدقق الخارجي والإدلاء بملاحظات اللجنة عليها، إضافة إلى ذلك دراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها وهذا ما نصت عليه المادة رقم ٢/٦ من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادرة في أكتوبر ٢٠٠٥.

كما يرى الباحث أيضاً أن هذه القوانين والتعليمات اكتفت بالإشارة إلى أن أعضاء لجنة التدقيق يجب أن يكونوا غير تنفيذيين، دون أن تضع خطوطاً واضحة ودقيقة لتوفير الاستقلالية لهم حتى يقوموا بعملهم بحيادية وموضوعية، ومما يؤكد ذلك أن هذه التعليمات والقوانين نصت أن تعيين أعضاء اللجان يتم من قبل مجلس إدارة الشركة ما ينقص من استقلالية اللجنة وموضوعيتها. كما أن وضع اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة من حيث تحديد المهام والصلاحيات وبدل الأتعاب ومدة العضوية لا يوفر لها الحد الأدنى من شروط الاستقلالية.

وينتقد جمعه (١٩٩٩) النموذج الأردني للجان التدقيق بالإشارة على أنه على الرغم من أن هذا النموذج موجه أساساً للتعامل مع نواحي فنية في المحاسبة والتدقيق، إلا أن عدداً محدوداً من أعضاء مجالس الإدارة مختصون بالمحاسبة، وبالتالي فإن هذه اللجنة ستؤدي إلى ضياع وقت المدققين والإدارة في محاولتهم لتوضيح وجهة نظرهم ما يترتب عليه ضعف حساسية اللجنة لاكتشاف مدى صدق وعدالة التقارير المالية، كما أورد (جمعه، ١٩٩٩) بعضاً من أوجه القصور الذي يرى أن النموذج الأردني للجان التدقيق يعاني منها وتتمثل بالآتي:

- ١ - أن تشكيل اللجنة يتم بمعرفة مجلس الإدارة سنوياً تحت رقابة هيئة الأوراق المالية فقط.
 - ٢ - لم تحدد موارد اللجنة اللازمة لتسيير أعمالها.
 - ٣ - لم يتم تحديد مؤهلات أعضاء اللجنة.
 - ٤ - لم يتم ذكر أي مسؤوليات (مدنية، جزائية، تأديبية) على أعضاء اللجنة.
 - ٥ - أن تكاليف اللجنة على ضوء المهام غير المحددة سوف تفوق المنافع المترتبة على إنشائها.
- وقد أورد السويطي (٢٠٠٦) بعض الملاحظات المرتبطة بالنصوص القانونية والتي تمثل أوجه قصور يمكن أن تضعف فاعلية لجان التدقيق وهي:
- ١ - لم تفرض القوانين الأردنية جزاءات محددة على الشركات التي لم تقم بتشكيل لجنة تدقيق وبالتالي لم يتوفر رادع عقابي أو حافز تشجيعي للشركة.
 - ٢ - لم تشترط القوانين والتشريعات الأردنية توافر مؤهلات علمية أو خبرات خاصة لدى أعضاء لجان التدقيق تتناسب مع أهمية واجباتها ومسؤولياتها.
 - ٣ - لم توضح القوانين الأردنية آلية محددة ودوراً واضحاً للجنة التدقيق في ترشيح وتعيين المدقق الخارجي، والأسس التي تعتمد عليها في التوصية بالتعيين وتحديد الأتعاب.
 - ٤ - لم تفرض القوانين الأردنية جزاءات على أعضاء اللجنة عن التقصير في أداء مهامها.
 - ٥ - لم تفرض القوانين الأردنية وضع ميثاق عمل مكتوب كدليل يوضح مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجان التدقيق وما يطرأ عليه من تعديلات.
 - ٦ - لم توضح القوانين الأردنية حجم السلطات والصلاحيات المنوطة للجنة التدقيق لتتناسب مع المسؤوليات والمهام المحددة لها.

المبحث الثاني

طبيعة التدقيق الداخلي ومعايره

تمهيد .

- ١ - نشأة التدقيق الداخلي وتطوره .
- ٢ - مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه .
- ٣ - أنواع التدقيق الداخلي .
- ٤ - العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الداخلي .
- ٥ - قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي .
- ٦ - معايير التدقيق الداخلي التعارف عليها .
- ٧ - التدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية .

المبحث الثاني

طبيعة التدقيق الداخلي ومعايره

تمهيد:

تشهد مهنة التدقيق الداخلي تطوراً غير مسبوق، ويعود هذا التطور إلى أن أدوات الرقابة داخل منظمات الأعمال أصبحت تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه الحال في المنظمات التقليدية في معظم فترات القرن العشرين، حيث تعتمد منظمات الأعمال اليوم على المعلومات، كما أنها أصبحت كثيفة المعرفة نتيجة للدخول في عمليات بالغة التعقيد والتخصص عبر عدد من الصناعات والقطاعات على المستوى الدولي؛ وعليه فقد تغير هدف المنظمة ووظيفتها، وتغيرت حاجة المنظمات للرقابة وأضحت مهنة التدقيق الداخلي من الوظائف المساندة في هذه المنظمات، والعمود الفقري لمنظمات الأعمال بسبب حاجة الإدارة إلى معلومات موثوق بها عن كل جوانب النشاط في المنظمة (جمعة، ٢٠٠٦).

ولذلك يجب أن توجه الجهود لضمان أن المعلومات واضحة وتعبر عن الوضع الحقيقي للمنشأة ولتوفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، ومما لا شك فيه فإن إدارة التدقيق الداخلي تتحمل كثيراً من المسؤوليات تجاه متخذي القرارات باعتبار أن مسؤولياتها تقع في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية والتي تشمل رقابة الكفاءة وفاعلية العمليات، ورقابة التقارير المالية، ورقابة الالتزام (أبو زر، ٢٠٠٦).

١ - نشأة التدقيق الداخلي وتطوره:

هناك العديد من المؤثرات والعوامل التي أدت إلى نشأة وتطور التدقيق الداخلي، حيث لم تعد وظيفة التدقيق الداخلي تنحصر فقط بحماية الأصول، وبتدقيق العمليات المالية بعد الصرف، بل تطور مفهوم هذه الوظيفة لتشمل التدقيق المالي والإداري بسبب بروز عدة عوامل ومؤثرات أدت إلى تطور مفهوم التدقيق الداخلي وتتلخص بالتالي:

- ١ - زيادة حجم المشروعات.
 - ٢ - ظهور الاندماج والتنوع في الأنشطة التي تقوم بها المنشآت الاقتصادية (شحروي، د.ت).
- ويمكن إضافة عوامل أخرى كان لها تأثير في نشأة التدقيق الداخلي وهي:
- ١ - الانتشار الجغرافي - وعلى نطاق واسع - للشركات، ما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين المنفذين للعمل.

٢ - اهتمام الإدارة بنتائج الأداء أولاً بأول والعمل على متابعتها وذلك نظراً لتعدد العمليات الإنتاجية وتطور الأساليب التكنولوجية.

٣ - الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة اضطر الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها (إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية).

٤ - حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظم التدقيق الداخلي.

٥ - شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرئيسية والأفقية والتغذية العكسية (التعليمات والتقارير) إلى مسؤولين يتولون التدقيق لأجل اطمئنان الإدارة من سلامة هذه التقارير وواقعيتها (خشارمة، ٢٠٠٥).

ويمكن إضافة عاملاً آخر يتمثل بحاجة الإدارة إلى منع الأخطاء وتقليلها حيث تحتاج الإدارة معلومات موثوق بها لمراقبة الأداء بشكل مستمر في نطاق مجالات مسؤولياتها، كذلك حاجة الإدارة إلى استبعاد أسباب الإسراف والضياع (البطاح، ٢٠٠٢).

٢ - مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه:

يعتبر مفهوم التدقيق الداخلي ليس بالجديد، فقد عرف منذ فترة زمنية غير قليلة كما أن طبيعة ومجال خدمات المدقق الداخلي قد حدث فيها كثير من التطوير في الجانب النظري، ويتمثل هذا في تعريفات معهد المدققين الداخليين الأمريكيين حيث عرف هذا المعهد التدقيق الداخلي في عام ١٩٥٧ بأنه: "نشاط تقييم مستقل في المشروع لمراجعة الموضوعات المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى بوصفه أساساً لخدمة الإدارة".

وفي عام ١٩٧١ عرفه بأنه: "نشاط تقييم مستقل في المشروع لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة".

وفي عام ١٩٧٨ عرفته بأنه: "وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها بهدف خدمة المنشأة ومساعدة أعضائها على أداء مسؤولياتهم بفاعلية، من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والاستشارات والمعلومات المتعلقة بالنشاطات التي تقوم بمراجعتها".

يلاحظ من خلال تعريفات معهد المدققين الداخليين في أمريكا بالأعوام ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٧١ تطورات مهمة في طبيعة ونطاق أنشطة التدقيق الداخلي حيث اقتصر نطاق أنشطة التدقيق

الداخلي وفقاً للقائمة الصادرة في ١٩٤٧ على الجوانب المالية والمحاسبية فقط، وفي قائمة ١٩٥٧ تم التأكيد على أن يؤخذ في الاعتبار الجوانب التشغيلية للمنشأة عند تدقيق الجوانب المالية والمحاسبية لأعمالها، وفي قائمة ١٩٧١ اعتبر نطاق أنشطة التدقيق الداخلي شاملاً لجميع الجوانب التشغيلية والمالية والمحاسبية للمنشأة وأن على المدققين الداخليين أن يقدموا توصياتهم إلى الإدارة بشأن تطوير وتحسين الأداء التشغيلي للمنشأة.

من خلال تعريف معهد المدققين الداخليين في أمريكا لعام ١٩٧١ يتضح أن هدف التدقيق الداخلي هو خدمة المنشأة ككل ولم يعد قاصراً على خدمة الإدارة فحسب ويؤكد على هذا المفهوم تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC للتدقيق الداخلي على أنه: "تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل الوحدة كخدمة لها، وتشمل وظائف التدقيق الداخلي الفحص والتقييم والمراقبة لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية".

وفي ديسمبر ٢٠٠٠ عرف معهد المدققين الداخليين في أمريكا التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط استشاري وتقييمي، موضوعي ومستقل، أسس لتطوير وإضافة قيمة إلى عمليات المنشأة ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال اتباع مدخل نظامي ومفيد لتقييم وتطوير فعالية الإدارة وأنظمة الرقابة وعمليات التحكم على أنشطة المنشأة" (عبد المغني، ٢٠٠٣).

وعرفه معهد المدققين الداخليين على أنه: "نشاط مستقل، تأكيد موضوع واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحاكمية" (جمعة، ٢٠٠٤).

ويلاحظ في هذا التعريف بأنه جرى تعديله بما يتلاءم مع مسابته للتطورات الجارية سواء على الطرق والوسائل الإدارية والرقابية. كذلك يلاحظ على هذا التعريف أنه قد وسع من مفهوم التدقيق الداخلي بحيث لم يعد مقيداً بالمعنى التقليدي الذي اقتصر على فحص وتقييم مدى سير العمل وفقاً للأنظمة الموضوعية وإنما أصبح يتسم أيضاً بطابع استشاري لمساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها. وإضافة قيمة إلى عملياتها حيث أصبح على المدققين الداخليين أن يأخذوا في الاعتبار إضافة إلى الجوانب المألوفة للرقابة الداخلية القضايا المرتبطة بإدارة المخاطر، وعمليات التحكم في أنشطة المنشأة والحوكمة عند أدائهم لمهامهم (عبد المغني، ٢٠٠٣).

ويشتمل مفهوم التدقيق الداخلي الحديث يشتمل على نوعين من الوظائف وهي:

الوظيفة الأولى - تقييم المخاطر.

الوظيفة الثانية - تقديم الخدمات الاستشارية.

أما وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم القديم فقد كانت تركز على الرقابة الداخلية وتشتمل على:

الوظيفة الأولى - الفحص

الوظيفة الثانية - التقييم (جمعة، ٢٠٠٤).

وتتصدر الأهداف التقليدية للتدقيق الداخلي كما لخصها جيمس هوبر (الرئيس الأسبق لمجلس معهد المدققين الداخليين) بعدة خدمات أساسية وهي:

- ١ - مراجعة وتقييم العمليات والخدمات كدعم لقرارات الإدارة.
 - ٢ - تقديم النصيحة للإدارة بخصوص السياسات، والإجراءات، والقوانين، والقيود الموضوعية من خلال إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة ببناءً على طلب الإدارة العليا.
 - ٣ - مراقبة الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية المحاسبية وتقديم التأكيد اللازم فيما يخص الأخطاء المكلفة والمحرجة.
 - ٤ - ضمان أن أنظمة الكمبيوتر وأنظمة البيانات ذات فعالية ملائمة، ومقاومة لعمليات الغش ومرونتها.
 - ٥ - مراجعة العقود والمشاريع وتشجيع مصالح المنظمة المشروعة في التعامل مع الموردين الخارجيين، والمتعاقدين، والشركاء الإستراتيجيين.
 - ٦ - تقديم المساعدة لضبط عمليات الغش والاحتيال ولردع مرتكبيها.
 - ٧ - الاتصال مع المدقق الخارجي، وتقديم النصيحة للمدير العام وللمجلس الإدارة فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة من قبلهم (مقداد، ٢٠٠٢).
- ويمكن إضافة الأهداف التالية للتدقيق الداخلي:

- ١ - الفحص الموضوعي لأدلة الإثبات لتقديم تقييم مستقل للرقابة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في أنشطة المنشأة، وتقديم التوصيات التي تفيد في تحسين وتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة والتحكم في أنشطة المنشأة.
- ٢ - رفع كفاءة أداء العاملين بالمنشأة عن طريق التدريب، وذلك لأن موظفي إدارة التدقيق الداخلي بحكم إمامهم بجميع أوجه نشاط المنشأة وعملياتها، يكونون أكثر قدرة من غيرهم من موظفي المنشأة على إعداد البرامج التدريبية من حيث اقتراح البرامج التدريبية الضرورية وإعدادها وصياغة المواد التدريبية (عبد المغني، ٢٠٠٣).

وهناك هدفاً آخر يتمثل بتحديد مدى التزام المشروع بالمتطلبات الحكومية والتعاون مع المدقق الخارجي وتقديم المساعدة له، كذلك إن العمل في دائرة التدقيق الداخلي التي تقوم بأعمال التدقيق الإداري أو تدقيق العمليات يجعل من الأشخاص الذين يقومون بتلك الأعمال خبراء في المهام الإدارية لأنهم يراجعون كل ما يتصل بالإدارة ويقيمون نتائج أعمالها، ولقد تنبتهت معظم الإدارات في المشروعات الكبرى إلى تلك الخبرة التي تقدمها دائرة التدقيق الداخلي لأعضائها، فجعلت منها مكاناً لتدريب رجال الإدارة في المستقبل للتزود بالمهارات التخطيطية والتنظيمية والتحليلية والرقابية، لذلك أصبحت الإدارة العليا تدفع بالأشخاص الذين تتوسم بهم المقدره على تولي مناصب القيادة العليا إلى دائرة التدقيق الداخلي لكي يتدربوا فيها قبل أن يتولوا مناصبهم (شحروري، د.ت).

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لأنها تحمي أموال المنشأة وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك يمكن أن تقدم خدمات بناءة لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه سياسات المنشأة وتدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية وذلك من أجل رفع كفاءة العمل في المنشأة (عبدالله، ١٩٩٨).

٣ - أنواع التدقيق الداخلي:

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما:

- التدقيق الداخلي المالي.
 - التدقيق الداخلي التشغيلي.
- وفيما يلي بيان لكل منهما:

١ - التدقيق الداخلي المالي:

يعرف التدقيق الداخلي المالي كما أشار إليها شحروري (د.ت) بأنه "الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى".

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، الذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المنشأة، وتدقيقها حسابياً ومستندياً، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات والأنظمة الخاصة بالإدارة، والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضاً التحقق من وجود

الأصول وحمائتها سواء من الضياع أو الاختلاس، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، (شحروري، د. ت).

٢ - التدقيق الداخلي التشغيلي:

يطلق على التدقيق التشغيلي مصطلحات مرادفة مثل التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء أو التدقيق الوظيفي، وجميع هذه المصطلحات تهدف على وصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين (عبد الله، ١٩٩٨).

إن هذا النوع من التدقيق قد وسع من مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي كان يركز على التدقيق المالي والمحاسبي، ليقوم المدقق بتدقيق كافة النشاطات داخل المنشأة، ويقوم المدقق بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين تلك الكفاءة، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الالتزام الكامل بالأنشطة والسياسات والإجراءات الإدارية (خريسات، ١٩٩٣).

ولكي يعتبر التدقيق التشغيلي مناسباً ومفيداً فإنه يجب أن يقدم للإدارة ما يلي:

- زيادة الربحية للمنشأة ككل.
 - استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية.
 - التعرف إلى المشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى.
 - محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين مستويات الإدارة المختلفة (شحروري، د. ت).
- ويمكن إضافة نوعاً ثالثاً من أنواع التدقيق الداخلي وهو ما يسمى بالتدقيق الاجتماعي، والذي يهدف إلى تدقيق العمليات لضمان أن المنظمة تعطي أهمية أكثر شمولاً لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه هؤلاء الذين يتأثرون بقراراتها بشكل مباشر أو غير مباشر (مقداد، ٢٠٠٢).

٤ - العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الداخلي:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي، وتقسم هذه العوامل إلى عوامل بيئية وعوامل داخلية للتدقيق الداخلي كما بينها مقداد (٢٠٠٢):

أولاً - العوامل البيئية:

- ١ - اتجاهات الإدارة: فدعم الإدارة هو من أهم العوامل المؤثرة في بيئة أي منشأة، وفعالية دائرة التدقيق الداخلي تتأثر بمتطلبات الإدارة.

٢ - اتجاهات أعضاء مجلس الإدارة: عادة ما يتصل مدير دائرة التدقيق الداخلي في المنشأة بشكل مباشر مع مجلس الإدارة، وكذلك فإن الاجتماعات الدورية التي تعقد ما بين مدير دائرة التدقيق الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة تشكل نوعاً من أنواع تأثير مجلس الإدارة على فعالية التدقيق الداخلي نتيجة إبعاد إدارات المنشآت من هذه الاجتماعات، ما يعزز من استقلالية التدقيق الداخلي.

٣ - الهيكل التنظيمي للمنظمة: وجود موقع مستقل لدائرة التدقيق الداخلي على الهيكل التنظيمي للمنشأة يعزز من استقلالية التدقيق الداخلي وبالتالي زيادة فعاليته.

ثانياً - عوامل داخل دائرة التدقيق الداخلي:

١ - سياسة الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي: يفترض أن تستخدم موارد دائرة التدقيق الداخلي بشكل فعال وهذا يتضمن: التعليم والتدريب والعلاقات ما بين الموظفين، والوصف الوظيفي، وتقييم الأداء.

٢ - تخطيط التدقيق: إن تخطيط التدقيق يتضمن إنشاء أهداف واستراتيجيات التدقيق، وهي تربط بين أهداف التدقيق الداخلي مع أهداف المنشأة، وبعدها مساعدة دائرة التدقيق الداخلي للعمل بأفضل فعالية ممكنة.

٣ - المهنية: يعتبر التدقيق الداخلي من المهن المعقدة والتي تتطلب مدى واسعاً من المعرفة والخبرة لتنفيذ عمليات التدقيق بشكل جيد.

٤ - طرق التدقيق: يستطيع المدققون الداخليون استخدام مفاهيم علم السلوك، وهذا يتضمن القوة وقيادة الموقف لتعزيز قبول الدوائر الخاضعة للتدقيق لاقتراحات المدقق الداخلي، فقوة المدقق الداخلي هي معرفته المهنية، وقيادة الموقف هي إعطاء اقتراحات بالاعتماد على نصح الدوائر الخاضعة للتدقيق.

٥ - قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي:

تؤكد معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، على ضرورة التزام المدقق الداخلي بقواعد وأسس مناسبة للسلوك المهني أثناء تأديته لعمله، بحيث لا يكون هناك أي شك في نزاهتهم وموضوعيتهم أثناء تأديتهم لعملية التدقيق ويمكن تلخيص قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي لعام 2007 فيما يلي (2007) IIA:

المبدأ الأول - النزاهة:

ويتضمن القواعد السلوكية التالية:

- ١ - يجب على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية.
- ٢ - يجب على المدققين الداخليين أن يحافظوا على القانون وأن يكتشفوا أي أفعال بوساطة القانون أو المهنة.
- ٣ - يجب على المدققين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية أو غير معروفة تكون معيبة لمهنة التدقيق الداخلي أو للمنظمة التي يعملون فيها.
- ٤ - يجب على المدققين الداخليين أن يحترموا وأن يساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون فيها.

المبدأ الثاني - الموضوعية:

ويتضمن القواعد السلوكية التالية:

- ١ - يجب على المدققين الداخليين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف تقييم العمليات.
- ٢ - يجب على المدققين الداخليين أن لا يقبلوا أي شيء كالهدايا والخدمات وغيرها ربما يضعف أو من المفترض أن يضعف من حكمهم المهني.
- ٣ - يجب على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم، فالحقائق التي إن لم يفصحوا عنها ربما تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يراجعونها.

المبدأ الثالث - السرية:

ويتضمن القواعد السلوكية التالية:

- ١ - يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشأن استخدام المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم وحمايتهم.
- ٢ - يجب على المدققين الداخليين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون، أو يضر بالأهداف بالأخلاقيات التي يفترض أن تكون سائدة في المنظمة التي يعملون فيها.

المبدأ الرابع - الكفاءة المهنية:

ويتضمن القواعد السلوكية التالية:

- ١ - يجب على المدققين الداخليين أن يؤديوا مهامهم الخدمائية بالمعرفة والخبرة والمهارة الضرورية.
- ٢ - يجب على المدققين الداخليين أن يؤديوا خدمات التدقيق الداخلي طبقاً لمعايير الممارسة الداخلية للتدقيق الداخلي.
- ٣ - يجب على المدققين الداخليين أن يحسنوا باستمرار كفاءتهم وجودة خدماتهم.

٦ - معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها:

تمثل معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي والتي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها عند أداء مهامهم المختلفة (خشارمة، ٢٠٠٥).

١ - مفهوم معايير التدقيق الداخلي:

المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كمقياس أو وزن، وعلى الآخرين التماثل معه ومسايرته، فهو ما يتم بوساطته الحكم على دقة أدائهم. ويعرف معيار التدقيق على أنه: "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم" (عبد المغني، ٢٠٠٣).

أما معايير التدقيق الداخلي تحديداً فتعرف على أنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين، وهذا يعني أن معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها تمثل أساساً لعمل المدققين الداخليين وتحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني" (خشارمة، ٢٠٠٥).

ويعرف AICPA معايير التدقيق بأنها: "الإرشادات العامة التي ترشد المدققين للقيام بمسؤولياتهم المهنية في تدقيق القوائم المالية (الهيني، ٢٠٠٤).

وتعرف معايير التدقيق بأنها "نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب اتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق وتعتبر بمثابة المقاييس لتقويم كفاءة المدقق ونوعية العمل الذي يؤديه، وصياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريع أو العرف المهني" (الشمري، ١٩٩٩).

٢ - أهمية معايير التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي بما يلي:

- ١ - تعتبر ضرورية للمدققين الداخليين، كونها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
- ٢ - المعايير ضرورية للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.
- ٣ - وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضرورياً للمدقق الخارجي ليطمئن إلى متانة عمل المدققين الداخليين وكفاءته.
- ٤ - يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد (الشمري، ٢٠٠٦).

٣ - أهداف معايير التدقيق الداخلي:

حدد معهد المدققين الداخليين في قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة في كانون أول (ديسمبر ٢٠٠٠) أهداف هذه المعايير في الآتي:

- ١ - بيان المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة التدقيق الداخلي على الوجه الأكمل.
- ٢ - وضع إطار عام لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي.
- ٣ - وضع أسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخليين.
- ٤ - التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها.
- ٥ - تعميق حالة الفهم لدى جميع المستويات الإدارية في منشآت الأعمال لحقيقة الدور والمسؤوليات المنوطة بالتدقيق الداخلي، وتعزيز إدراكها لأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي (الشمري، ٢٠٠٦).

٤ - معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها:

أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام ١٩٧٨، وتضمنت قائمة بمسؤوليات المدقق الداخلي، بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي، وبأهمية هذه المعايير التي اشتملت على خمسة معايير رئيسية احتوت على مجموعة من المعايير الفرعية، التي تعتبر الإصدارات الرسمية للمعهد، إلا أن المعهد تبني خطة جديدة لتعديل هذه المعايير وذلك وفقاً للتطورات والمشاكل الجوهرية التي تظهر والتي لا تتمكن هذه المعايير

من التعامل معها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وفي مثل هذه الحالات يصدر المعهد إصدارات جديدة ومكمّلة لمعايير التدقيق الداخلي لحل هذه المشاكل والتعامل معها، وتعتبر هذه الإصدارات امتداداً وتوضيحاً للمعايير القائمة الصادرة في عام ١٩٧٨، ولا تعتبر تغييراً فيها (خشارمة، ٢٠٠٥).

وأكد (IIA) على أن أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وداخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية، ومع ذلك فإن الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يعد أمراً ضرورياً (أبوزر، ٢٠٠٦).

وفيما يلي ملخصاً لمعايير التدقيق الداخلي بأقسامه الخمسة كما حددها (IIA (2007):

أولاً - استقلالية المدقق الداخلي وحيادية:

يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، هذا ومن الضروري أن يكون تنظيم دائرة التدقيق الداخلي داخل المنشأة يسمح بالقيام بواجباتها ووظائفها، كما ويترتب على المدقق أن يتمتع بالحيادية عند إبداء الرأي في عملية ما أو نشاط معين.

وينقسم الاستقلال والحيادية إلى المعايير الفرعية التالية:

١ - الاستقلال التنظيمي: ينبغي أن يكون لإدارة التدقيق الداخلي وضع في التنظيم يسمح لها القيام بواجبات وظيفتها.

٢ - موضوعية المدققين: يجب أن يكون موقف المدققين الداخليين متجرداً وغير متحيز، وأن يتجنبوا تعارض المصالح. وقد عرف معهد المدققين الداخليين الموضوعية على أنها "موقف نفسي وأخلاقي غير متميز يحتم على المدققين الداخليين أن يقوموا بعملية التدقيق بالأسلوب الذي يقتنعون معه بصدق وسلامة النتائج التي يتوصلون إليها وبعدم قيامهم بما يعارض جودة التدقيق لشبهات جوهرية هامة، ونقتضي موضوعية المدقق الداخلي ألا يجعل حكمه على مواضيع التدقيق الداخلي تابعة أو خاضعة لأحكام الآخرين".

٣ - الإفصاح عن حالات الإخلال بالاستقلالية والموضوعية: يجب على المدققين الداخليين، إذا ما حدث أي إخلال جوهري أو ظاهري بالاستقلالية التنظيمية لدائرة التدقيق الداخلي أو بالموضوعية الفردية للمدققين الداخليين، أن يرفعوا تقارير تفصيلية عن هذه الحالات إلى المختصين في المستويات الإدارية الملائمة، وأن يحافظوا على الاستقلالية والموضوعية من خلال تجنب القيام بتقييم العمليات التي سبق لهم أن كانوا مسؤولين عن تنفيذها، كما يجب أن يتولى أشخاص من خارج دائرة التدقيق الداخلي فحص وتقييم العمليات التي تقع تحت مسؤولية مدير التدقيق الداخلي.

ومن أجل ضمان الموضوعية في أعمال المدقق الداخلي يجب مراعاة الأمور الآتية كما بينها شقور (٢٠٠٠):

- ١ - عدم تكليف المدققين الداخليين بأعمال التدقيق الداخلي في المجالات التي يكون بينهم وبين المسؤولين عن الأعمال الخاضعة للتدقيق مصالح أو خلافات أو تحيز لصالحهم أو ضدهم.
 - ٢ - يجب على المدقق الداخلي أن يوضح لمدير دائرة التدقيق الداخلي أي احتمالات بأن تتأثر استقلاليته نتيجة تعامله مع الأشخاص المكلف بتدقيق أعمالهم.
 - ٣ - يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يعمل على تغيير المجال الذي يعمل فيه المدققون الداخليون دورياً كلما أمكن ذلك.
 - ٤ - أن لا يتولى المدققون الداخليون أعمالاً تنفيذية، وفي حالة نقل شخص إلى إدارة التدقيق الداخلي فينبغي عدم قيامه بتدقيق أعمال الجهة التي كان يعمل فيها، إلا بعد انقضاء فترة زمنية معينة.
 - ٥ - يجب أن لا يقوم المدقق الداخلي بعرض نتائج التدقيق على الأشخاص الخاضعين للتدقيق قبل تقديمه التقرير النهائي.
 - ٦ - يجب مراجعة جميع التقارير المقدمة من قبل المدققين الداخليين قبل وضع التقرير النهائي. ولكي تتحقق الاستقلالية التامة لوظيفة التدقيق الداخلي فيجب أن ترفع التقارير النهائية لدائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق (خريسات، ١٩٩٣).
- وتمثل دائرة التدقيق الداخلي جزءاً متمماً في الهيكل التنظيمي للمنشأة وتقوم بأداء وظيفتها طبقاً للسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمنشأة حيث أن أهداف دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومسؤولياتها، أو ما يعرف بالنظام الداخلي الخاص بدائرة التدقيق الداخلي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة (شحروري، د. ت).
- ويمكن توضيح الوضع التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي من خلال تحديد بعض المجالات التالية:
- يكون مدير دائرة التدقيق الداخلي مسؤولاً أمام شخص في المنشأة يتمتع بصلاحيات كافية تسمح باستقلالية التدقيق الداخلي، وبضمان التغطية الواسعة لعملية التدقيق، وتقديم تقارير التدقيق والتوصيات له.

- يكون مدير دائرة التدقيق على اتصال مباشر مع مجلس الإدارة، فالاتصال المنظم مع المجلس يساعد على تأكيد استقلالية المدقق وإبقاء الطرف الآخر (المدير والإدارة العليا) على اتصال ومعرفة بما يجري.
 - تعزيز استقلالية التدقيق عندما يكون مجلس الإدارة متفقاً على تعيين أو إنهاء خدمات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
 - أن تكون أهداف وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق مبيّنة في وثيقة رسمية مكتوبة، كما يترتب على مدير دائرة التدقيق الداخلي إعلام الإدارة العليا بنطاق عمل التدقيق الداخلي، وأي قيود فرضت على عملية التدقيق (الخريسات، ١٩٩٣).
- ويمكن بيان البنية التنظيمية لدائرة التدقيق الداخلي كما وضحاها عبد المغني (٢٠٠٢) من خلال الآتي:

أ- موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة:

يختلف موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة من منشأة إلى أخرى حسب حجم المنشأة وطبيعة نشاطها ووجهة نظر الإدارة العليا بخصوص أهمية التدقيق الداخلي، كذلك يتأثر موقعها في الهيكل التنظيمي بطبيعة الدور الذي تؤديه، فحينما كان دور التدقيق الداخلي مقصوراً على عملية التدقيق التقليدي المتعلقة بالمجالات المالية والمحاسبية فقد كانت هذه العملية واقعة تحت سلطة المدير المالي أو نائب المدير المالي، أما في ظل التدقيق الداخلي المعاصر الذي اتسع نطاقه ليشمل الجوانب التشغيلية والمالية والمحاسبية، فقد تغير موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة، فأصبحت دائرة مستقلة عن سلطة المدير المالي تابعة للإدارة العليا في المنشأة. ويجب أن تؤخذ عند تحديد الموقع التنظيمي المناسب لوظيفة التدقيق الداخلي الاعتبار التالية:

- ١- أن يحدد موقعها عند المستوى الذي يؤكد دعم الإدارة العليا لها.
- ٢- أن تكون مسؤولة أمام جهة محددة في المنشأة تتمتع بقدر كافٍ من السلطة تسمح بتدعيم استقلالية المدقق الداخلي وتتيح له مجالاً واسعاً لتأدية أعماله وتكون قادرة على متابعة التوصيات بالإجراءات السليمة التي تكفل تنفيذها والتزام الإدارات الأخرى بها.
- ٣- أن لا يقوم المدققون الداخليون بتأدية أية أعمال أو أنشطة تنفيذية، وذلك لتجنب تعارض المصالح، الذي يكون أحد أسبابه قيام المدقق الداخلي بفحص وتقييم المجالات التي كان أو ما يزال يقوم بالمشاركة في تنفيذها، حيث يكون صعباً أو مستحيلاً، على المدقق الداخلي أن يبقى موضوعياً، ولتفادي هذه المشكلة يجب أن يكون الموقع التنظيمي لدائرة التدقيق

الداخلي عند المستوى الذي يحقق الفصل التام بين مهام التدقيق التي تمارسها هذه الدائرة وبين مهام وأنشطة الإدارة التنفيذية.

وحتى تتحقق الشروط السابقة لا بد أن يتأتى ذلك من خلال الارتباط المباشر لدائرة التدقيق الداخلي مع أعلى المستويات الإدارية في المنشأة لضمان استقلالها وحصولها على الدعم الكافي من الإدارة العليا، كما أن ذلك سوف يسهل اتصال دائرة التدقيق الداخلي مع المستويات الإدارية العليا في المنشأة لنتمكن من تقديم التقارير في الوقت المناسب، وبصورة سليمة، كونها ستصل مباشرة إلى أعلى مستوى إداري دون المرور بالإدارات الأخرى التي قد تُدخل تعديلات عليها، كذلك سوف يمكن ذلك المدققين الداخليين من العمل بموضوعية والتمتع بالاستقلالية عند ممارسة مهامهم، إضافة إلى ذلك فسيكون للمدققين الداخليين مكانة لائقة تجعل باقي أعضاء التنظيم الإداري أكثر استجابة للتعامل معهم وقبول أدائهم واحترامهم (عبد المغني، ٢٠٠٣).

ويرى الباحث أن الارتباط المباشر لدائرة التدقيق الداخلي بأعلى المستويات الإدارية في المنشأة يساعد إدارتها على بلوغ أهدافها وتحقيقها بفعالية وكفاءة وعلى تطبيق سياساتها وإجراءاتها، وبالتالي يصبح التدقيق الداخلي أداة في يد إدارة المؤسسة تستعملها في الكشف عن نقاط الضعف والقوة وتنبيه إدارة المنشأة بما قد تواجهه من أخطار في المستقبل، فقد أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي استشارية تلجأ إليها عند اتخاذ قرارات معينة خاصة الإستراتيجية منها.

ب- الهيكل التنظيمي الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي:

يعتمد التنظيم الداخلي لدائرة التدقيق الداخلي على عدة عوامل منها: حجم الشركة، ونوعها، ومجال عملها، وأهداف التدقيق الداخلي، إضافة إلى عدد العاملين في هذه الدائرة، ومؤهلاتهم. ويجب أن تكون دائرة التدقيق الداخلي منظمة ضمن جهاز واحد وتحت إدارة شخص واحد على درجة عالية من التأهيل الفني والمهني، كما يجب تجنب تقسيم جهاز دائرة التدقيق الداخلي إلى وحدات مصغرة حيث إن التدقيق يتم عادة من خلال مجموعات تؤلف خصيصاً لكل مهمة، ومن المستحسن تقسيم دائرة التدقيق الداخلي إلى تدقيق مالي وتدقيق إداري، فقد تكون الحاجة إلى التخصص في بعض الأحيان أمراً ضرورياً (شحروري، د. ت).

ويرى الباحث أن نوع المؤسسة وحجمها لهما دور أساسي لتحديد شكل دائرة التدقيق الداخلي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى دائرة للتدقيق الداخلي بحجم قسم مماثل لمؤسسة ذات حجم كبير، ما قد يؤدي إلى زيادة في تكاليف عملية التدقيق والرقابة بالمقارنة على ما تدره من منافع على المؤسسة ككل.

ثانياً - العناية المهنية (الكفاءة المهنية):

ينبغي أن يؤدي التدقيق الداخلي بكفاءة، وفي إطار العناية المعقولة، ويندرج تحت هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:

١ - إدارة التدقيق الداخلي: يجب أن تتوخى إدارة التدقيق الداخلي الأمور التالية عند تنفيذ المهام، وهي:

أ - ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي أن تتأكد من أن المدققين الذين يوظفون في دائرة التدقيق الداخلي هم من الكفاءة والمهنية والخلفية التعليمية المناسبة لطبيعة التدقيق الذي يقومون به.

ب - المعلومات والمهارات والتخصصات: ينبغي أن يتوافر في إدارة التدقيق الداخلي المعلومات والمهارات والتخصصات اللازمة لقيامها بمهام عملها بطريقة سليمة.

ج - الإشراف: ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي التأكد من توافر إشراف كاف على أعمال التدقيق الداخلي.

وقد جاء في قائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين المعيار الخامس عشر وذلك تحت عنوان: (الإشراف)، وقد صدر في كانون أول عام ١٩٩٦ - ما يلي:

على مدير دائرة التدقيق الداخلي توفير التأكيدات حول الإشراف على عملية التدقيق بشكل مناسب، وتتمثل تلك التأكيدات من خلال عملية الرقابة المستمرة طوال عملية التدقيق، وذلك منذ بداية التخطيط لعملية التدقيق، ويستمر الإشراف خلال عملية الفحص والتقييم وتقديم التقارير لتصل إلى مرحلة متابعة الملاحظات التي تم التطرق إليها من خلال التقارير النهائية وتشمل عملية الإشراف النقاط الرئيسية الآتية:

أ - يجب أن يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بالعمل.

ب - التأكد من توفر خطة مناسبة لعملية التدقيق، ومن توفر برنامج تدقيق شامل وكامل لجميع النشاطات الواقعة ضمن عملية التدقيق.

ج - التأكد من أن إجراءات برنامج التدقيق المعدة مسبقاً قد تم اتباعها ومحاولة تفسير وتبرير أي مخالفات أو تغييرات قد طرأت على البرنامج.

د - التأكد من إذا ما تم تقديم التقارير المناسبة عن المخالفات المكتشفة.

هـ - التأكد من دقة وموضوعية التقارير النهائية لعملية التدقيق، ومن أنها قد قدمت في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

- و - التأكد من تحقيق أهداف عملية التدقيق.
- ي- فتح المجال أمام المدققين الداخليين لتطوير معرفتهم وقدراتهم العلمية والمهنية (شحروري، د. ت).
- ٢- المدقق الداخلي: يتطلب توافر بعض الصفات في المدقق حتى يكون ناجحاً وهي:
 - أ- الوعي الإداري: ويتمثل في قدرة المدقق الداخلي على التفكير كمدير يستطيع أن يحدد احتياجاته ويحاول تلبيتها من خلال المعلومات التي توفرها عملية التدقيق الداخلي.
 - ب- الدافع الشخصي: وذلك من خلال تطلعات المدقق الداخلي ورغباته في تحسين نوعية عمله.
 - ج- القدرة الاتصالية: يجب أن يمتلك المدقق الداخلي القدرات المناسبة على توصيل المعلومات إلى المستويات الإدارية المناسبة.
 - د- المثابرة: وذلك من خلال بذل الجهود الذهنية والجسدية اللازمة للوصول إلى النتائج المناسبة وفي الوقت المناسب.
 - هـ- الابتكار: يجب على المدقق الداخلي أن يكون دائم البحث عن أحسن الطرق التي تستخدم لإنجاز عمله وكذلك تلك التي يستخدمها باقي موظفي المنشأة لأداء أعمالهم.
 - و- اللباقة: يستطيع المدقق الداخلي من خلال هذه الصفة أن يصل إلى المعلومات ويوصلها دون أن يسبب أي سوء تفاهم مع الجهات الخاضعة لعملية التدقيق والمستفيدة منها (العمرات، ١٩٩٠).

ثالثاً- نطاق عمل المدقق الداخلي(مجال التدقيق):

- يجب أن يحتوي نطاق عمل التدقيق الداخلي فحصاً وتقييماً لمدى كفاءة الرقابة الداخلية للمنشأة ومدى الالتزام بالصلاحيات والمسؤوليات، ولقد جاء بالمعيار رقم (١) من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي تحت عنوان "فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية" أن على المدقق الداخلي القيام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت الإجراءات اللازمة للتأكد من الأهداف والغايات التي تم وضعها من قبل الإدارة، وتقديم الأدلة المنطقية على أنها ملائمة ويمكن تحقيقها، وتمثل مسؤولية المدقق الداخلي بما يلي:
- ١- التأكد من وضع أهداف عملية التدقيق الداخلي بشكل مسبق.
 - ٢- التأكد من تنفيذ الأنشطة كما هو مخطط لها، وتوثيقها بشكل ملائم، وأنها تساعد في تحقيق الأهداف.

٣ - التأكد من صلاحيات السلطات ومدى الالتزام بها.

٤ - تحديد الانحرافات إن وجدت عن ما هو مخطط له.

ويشتمل هذا القسم على مجموعة من المعايير الفرعية التالية:

١ - صحة المعلومات ومصداقيتها.

٢ - تقييم مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة.

٣ - حماية الأصول.

٤ - الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد المتاحة.

٥ - تحقيق أهداف العمليات والبرامج.

رابعاً - أداء أعمال التدقيق:

بين (2007) IIA أن أعمال التدقيق الداخلي تشتمل على: تخطيط عملية التدقيق، وفحص وتقييم المعلومات، والتقرير عن النتائج، ومتابعة التوصيات، ويحتوي هذا القسم على مجموعة من المعايير الفرعية، وهي:

١ - تخطيط عملية التدقيق: تتضمن عملية التخطيط لعملية التدقيق ضرورة وضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، كما يشترط الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق، والاتصال بكل من له علاقة بعملية التدقيق والأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق، وفي بعض الأحيان يتوجب القيام بمسح للتعرف على الأنشطة والمخاطر والإجراءات الرقابية، وذلك لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام أكبر، وإجراء فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق، وكتابة برامج التدقيق، وتحديد كيف ترسل نتائج التدقيق ولمن، وأخيراً الحصول على الموافقة من المشرف على دائرة التدقيق الداخلي على خطة أعمال التدقيق.

٢ - فحص وتقييم المعلومات: يبين الصبان وآخرون (١٩٩٦) أن عملية فحص وتقييم المعلومات ضرورة لقيام المدقق بتجميع المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وتوثيقها لتدعيم نتائج التدقيق، وتتم عملية فحص وتقييم المعلومات على النحو التالي:

أ - تجميع المعلومات المتعلقة بموضوع التدقيق بما يتفق مع أهداف ونطاق عملية التدقيق الداخلي، ويتم ذلك باستخدام إجراءات المراجعة التحليلية، التي تشتمل على المقارنات بين الفترة الحالية والفترات السابقة، والمقارنات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية التي تتعلق بها،

ودراسة العلاقات بين عناصر المعلومات، ومقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة في تنظيمات أخرى.

ب- أن تكون المعلومات كافية ويمكن الاعتماد عليها، وأن تكون ملائمة ومفيدة لتوفير أساس قوي يمكن الاستناد إليه في الوصول إلى النتائج وتعميم التوصيات، وهذا يعني أن تكون المعلومات مبنية على حقائق كافية ومقنعة بحيث يمكن للشخص المؤهل أن يصل إلى نفس النتائج وأن تكون ملائمة لتحقيق أهداف التدقيق.

ج- يتم اختيار إجراءات المراجعة بما فيه نوعية الاختبارات المطلوبة بناءً على المراجعة التحليلية التي تم إجراؤها سابقاً، وتحديد أساليب المعاينة الإحصائية المستخدمة مقدماً.

د- توفير الإشراف الكافي على عملية جمع البيانات وتحليلها، وتفسيرها وتوثيقها بما يوفر تأكيدات كافية حول موضوعية المدقق الداخلي والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التدقيق.

هـ- إعداد أوراق العمل لتوثيق عملية التدقيق وذلك عن طريق المدقق الداخلي مع مراجعة هذه الأوراق من قبل مشرف قسم التدقيق الداخلي ويمكن تعريف أوراق العمل بأنها: "أدلة مكتوبة وملموسة يتم تجميعها بواسطة مراقب الحسابات خلال القيام بإجراءات عملية التدقيق وإعداد التقارير وتشتمل على كل ما قام بإعداده مراقب الحسابات وما تم الحصول عليه والطرق التي تم اتباعها، والنتائج التي تم التوصل إليها".

٣- على المدقق إعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص والتقييم، وقد يُعدّ المدقق الداخلي تقارير مؤقتة خلال عملية التدقيق في بعض الحالات، مثل اكتشاف مخالفات وأخطاء مؤثرة يجب معالجتها بسرعة لتلافي أخطاء أخرى، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون التقرير موقعاً عليه من قبل المدقق الداخلي، كما ويجب على المدقق مناقشة النتائج والتوصيات التي توصل إليها مع المستويات الإدارية المناسبة قبل إصدار تقريره النهائي، ويجب أن تكون التقارير موضوعية، وواضحة، ومحددة، وبناءة، ومُعدّة في الوقت المناسب، كما يشتمل التقرير على الغرض من إعداده ونطاق ونتائج عملية التدقيق، ويجب أن يحتوي كذلك على رأي المدقق الداخلي وتوصياته بشأن التحسينات المناسبة لتطوير العمل، مع ذكر بعض الجوانب المرضية في الأداء، وقد يشتمل التقرير على ردود الموظفين محل الرقابة، ويجب مراجعة التقرير قبل رفعه من قبل مشرف دائرة التدقيق.

وقد سعت الهيئات والجمعيات المهنية إلى وضع مجموعة من المعايير التي ينبغي أن يلتزم بها المدققون الداخليون عند إعدادهم التقرير، وقد جاء في إصدار المعهد الأمريكي للمدققين

الداخليين مجموعة من المعايير وكان أحدها المعيار الثاني، والخاص بالممارسة المهنية لتوصيل نتائج التدقيق وهي (الصبان وآخرون، ١٩٩٦):

أولاً- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص عملية التدقيق، ويتم توصيله بصورة رسمية أو غير رسمية، وربما يعد المدقق التقارير المؤقتة مكتوبة أو شفوية،

ثانياً- يجب مناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية التي تقع عليها عملية التدقيق قبل إصدار التقرير النهائي مكتوباً.

ثالثاً- يجب أن تكون التقارير التي يصدرها المدقق موضوعية وواضحة ومختصرة وضمن الوقت الملائم لاتخاذ القرارات.

رابعاً- يجب أن تحتوي التقارير على حدود وأهداف عملية التدقيق بالإضافة إلى رأي المدقق الداخلي حول عملية التدقيق بصورة واضحة.

خامساً- قد تشمل التقارير على توصيات وتحسينات مستقبلية للتوصل إلى الأداء الفعال والمناسب.

سادساً- قد يشتمل التقرير على وجهات نظر وردود الأفراد الخاضعين لعملية التدقيق حول النتائج التي توصل إليها المدقق والتوصيات التي عرضها.

سابعاً- يجب أن يفحص التقرير قبل عرضه على الإدارة العليا كما يجب تحديد الأشخاص الواجب إطلاعهم عليه.

وبينت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) المنشورة عام ١٩٩٩ والتي بدء العمل بها في مطلع عام ٢٠٠٢- أن على إدارة التدقيق الداخلي التأكد من أن الإدارة العليا والإدارة التنفيذية وعلى حد سواء، أصبح لديهما تصور واضح عن خطورة تجاهل النتائج والتوصيات التي قدمها المدققون الداخليون في تقاريرهم (الفرجات، ٢٠٠٣).

٤- المتابعة: بعد إصدار التقرير النهائي عن عملية التدقيق الداخلي يجب على المدقق الداخلي متابعة ما تم اكتشافه في التقرير للتأكد من أن الإجراءات اللازمة قد تم اتخاذها لمعالجة تلك الاكتشافات، وقد جاء في إصدار معهد المدققين الداخليين للمعيار الثالث عشر حول "متابعة الاكتشافات في التقارير" ما يلي:

تعرف عملية المتابعة على أنها "تلك العملية التي يحدد المدققون الداخليون مدى دقة وفعالية وتوقيت الإجراءات اللازم اتباعها من قبل الإدارة لمعالجة الأخطاء في تقارير التدقيق الداخلي، وقد تشمل تلك الأخطاء على مجموعة من اكتشافات المدققين الخارجيين أيضاً".

وتتبع أهمية وجود المدقق الداخلي في أي منشأة من خلال قدرته على اكتشاف التجاوزات والإجراءات المتبعة من قبل الإدارة لحل تلك التجاوزات إن وجدت، وبالتالي فإن عملية المتابعة تزيد من احتمالية تصحيح تلك التجاوزات.

وهناك مجموعة من النقاط الرئيسية في عملية المتابعة يجب إنجازها بصورة سليمة كما بينها (2007) IIA وهي:

١ - يجب تحديد مسؤولية عملية المتابعة ضمن دائرة التدقيق الداخلي بشكل مكتوب وموثق في النظام الداخلي لدائرة التدقيق.

٢ - قد تحتاج بعض الاكتشافات أثناء عملية التدقيق إلى إيجاد حلول واتخاذ إجراءات سريعة من قبل الإدارة، وبالتالي يجب متابعة تلك الإجراءات التصحيحية من قبل دائرة التدقيق الداخلي.

٣ - يجب إدراج عملية المتابعة ضمن جداول أعمال دائرة التدقيق الداخلي.

٤ - يجب أن تشمل عملية متابعة التقارير على عدم رضى المدقق الداخلي عن الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة إن وجدت.

وهناك عدد من الخدمات التي يقدمها تقرير التدقيق الداخلي للإدارة العليا في المنظمة كما حددها (السوافيري ومحمد، ٢٠٠٢)، وهي كالتالي:

١ - يوفر تقرير التدقيق الداخلي معلومات تفصيلية عن العمليات وأوجه الرقابة والتي لا تحتويها تقارير أخرى والتي تعتبر مفيدة للإدارة العليا.

٢ - يخدم التقرير الإدارة العليا من خلال تقديم معلومات غير متوافرة.

٣ - وسيلة اخبار الإدارة العليا بنتائج التدقيق الداخلي عن الأنشطة والأشخاص محل التدقيق.

٤ - يساعد على تنفيذ وتحفيز ما خططت له الإدارة العليا.

٥ - العمل على زيادة فعالية عملية الرقابة، فالتدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية، هدفها إيضاح نقاط الضعف والمخاطر، والإرشاد إلى الأعمال التصحيحية.

٦ - يُعد تقرير التدقيق الداخلي وسيلة لطمأنة الإدارة العليا على تطبيق القواعد واللوائح وبيان أي تجاوزات عنهم.

خامساً - إدارة دائرة التدقيق الداخلي:

تقضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يدير مدير دائرة التدقيق الداخلي دائرته بطريقة مناسبة وسليمة، ويكون المدير مسؤولاً عن مجموعة من الأعمال لكي يحقق ما يلي (الصبان وآخرون، ١٩٩٦):

- تحقيق أعمال التدقيق الداخلي للأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.

- استخدام الموارد المتاحة لدائرة التدقيق الداخلي بصورة فعالة.

- أن تتماشى جميع أعمال ومهام التدقيق مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

ووفقاً لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها هناك مجموعة من النقاط التي تساعد مدير دائرة التدقيق الداخلي في إنجاز المهام والأهداف المطلوبة، ويمكن توضيح تلك النقاط على النحو التالي (2007) IIA:

١ - أهداف سلطة ومسؤولية دائرة التدقيق الداخلي: يجب على مسؤول دائرة التدقيق الداخلي أن يحتفظ بوثيقة مكتوبة توضح أهداف وسلطات ومسؤوليات إدارته.

٢ - التخطيط: على مدير دائرة التدقيق الداخلي وضع الخطط التي تكفل تنفيذ مسؤوليات الدائرة وتحقيق أهدافها بكفاءة.

٣ - السياسات والإجراءات: يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي توفير تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المدققين الداخليين.

٤ - إدارة وتطوير الموارد البشرية: على مدير دائرة التدقيق الداخلي توفير برامج لانتقاء العاملين وتطوير قدراتهم بما يكفل تحقيق أهداف الإدارة.

٥ - تنسيق الجهود بين المدقق الداخلي والخارجي: يتوجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي التأكد من وجود تنسيق بين أعمال دائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.

وقد جاء في المعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حول "علاقة المدقق الداخلي بالمدقق الخارجي" بعض التعليمات التي يمكن إيرادها على النحو التالي:

- يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي التأكد من وجود تعاون مستمر بين كل من المدقق الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق التغطية الدقيقة لجميع نشاطات المنشأة وتجنب التكرار في العمل.

- يتم إجراء تقييم دوري من قبل مسؤول دائرة التدقيق لحجم التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، وإجراء لقاءات دورية لمناقشة نتائج أعمال دائرة التدقيق الداخلي.
- السماح للمدقق الخارجي بالإطلاع على برامج التدقيق الداخلي بالإضافة إلى أوراق العمل والتقارير؛ وذلك لضمان الفهم الكامل للطرق والإجراءات المتبعة في عملية التدقيق سواء كانت الداخلية أو الخارجية.
- ٦- ضمان جودة عملية التدقيق الداخلي: على مدير دائرة التدقيق الداخلي توفير برامج لتقييم صورة أعمال دائرة التدقيق بشكل مستمر.

٧- التدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية:

لم يكن هناك اهتمام بالتدقيق الداخلي في القوانين والتعليمات الأردنية، فمن خلال الإطلاع على قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ والصادر عن هيئة الأوراق المالية وقانون البنوك رقم (٢٠٠٠/٢٨) والتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة في عام ٢٠٠٤ ومشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان يلاحظ أنه لم تتطرق هذه القوانين إلى موضوع التدقيق الداخلي بأي شكل من الأشكال باستثناء تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين فقد أشارت إلى التدقيق الداخلي على النحو التالي:

تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين:

بينت المادة (١٠) من التعليمات المذكورة أن من واجبات المدقق الداخلي التدقيق على فعالية وكفاية نظام الضبط والرقابة الداخلي وعلى عمليات الشركة وفقاً لحجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها بما في ذلك ما يلي:

- ١- أن الشركة تعمل وفقاً لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها.
- ٢- أن الشركة تمارس أعمالها بشكل سليم ومنسجم مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات المقررة من مجلس إدارتها.
- ٣- أن كافة العمليات في الشركة تتم وفقاً للمسؤوليات والصلاحيات المحددة من قبل مجلس الإدارة فيها.
- ٤- أن الشركة تطبق إجراءات محاسبية ورقابية دقيقة وسليمة.
- ٥- أن استخدام موجودات الشركة وممتلكاتها يتم بشكل صحيح ومناسب وحسب الأصول.

- ٦- أن سجلات الشركة وملفاتها كاملة وشاملة ودقيقة وتحتوي على كافة المعلومات اللازمة لها.
 - ٧- أن إدارة الشركة قادرة باستمرار على تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمل وأنها تحتفظ بقاعدة رأسمالية كافية لمواجهة هذه المخاطر.
 - ٨- أن الإدارة التنفيذية في الشركة تستجيب لقرار مجلس الإدارة المتعلق بتوصيات لجنة التدقيق المستندة إلى تقارير المدقق الداخلي.
 - ٩- إعلام مجلس إدارة الشركة بشكل فوري بأي خلل أو عجز أو خطر يهددها، ومتابعة المعنيين في الشركة للقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة.
 - ١٠- تقديم تقارير بصورة منتظمة إلى مجلس إدارة الشركة حول مدى كفاية وفعالية نظام الضبط والرقابة الداخلي.
- كذلك نصت المادة (١١) من التعليمات نفسها أنه على المدقق الداخلي تقديم تقرير بنتائج عملية التدقيق الداخلي المنصوص عليها في المادة (١٠)، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما يلي:

- ١- نطاق التدقيق وإجراءاته ووقته وإنجازه.
 - ٢- الوضع المالي للشركة، وجودة الموجودات، ومدى الالتزام بالتشريعات النافذة وملاحظات المدقق الخارجي.
 - ٣- نقاط الضعف أو الغش أو الانتهاكات المادية إن وجدت.
 - ٤- الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها إذا لزم الأمر.
- كذلك بينت المادة (١١) في البند "ب" أنه على المدقق الداخلي تقديم خطة عمل سنوية مستقبلية قبل نهاية السنة السابقة، على أن تتضمن الخطة نطاق التدقيق وإجراءات التدقيق والوقت اللازم لإنجازها.
- أما في البند (ج) من نفس المادة فقد بينت أن على المدقق الداخلي الاحتفاظ بتقرير نتائج عملية التدقيق الداخلي والمستندات والوثائق المتعلقة به لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إجراء التدقيق.

وفيما يتعلق بشروط المدقق الداخلي فقد تم بيانها في المادة (١٢) بالشروط التالية:

- أ- أن يكون مستقلاً بصورة تامة، حيث يرفع تقاريره وتوصياته مباشرة إلى لجنة التدقيق.
- ب- أن يحافظ على سرية العمل والوثائق الموجودة لديه.

- ج - أن يمارس أعماله بمهنية وحسن نية وكفاءة.
- د - أن تتوفر لديه المعرفة والكفاءة والخبرة المناسبة.
- هـ - أن يلتزم بالممارسات والمعايير الدولية الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي.
- وقد بينت المادة (١٣) من التعليمات نفسها على أن تقوم الشركات بتعيين مدقق داخلي أو تشكل وحدة تدقيق داخلي وذلك وفقاً لحجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها.
- وهناك العديد من الأحكام العامة التي بيّنتها المادة رقم (١٤) فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي، فقد ألزمت الشركات بتزويد المدير العام بما يلي:
- ١ - كشف بأسماء ومؤهلات وخبرات أعضاء لجنة التدقيق.
 - ٢ - كشف بأسماء ومؤهلات وخبرات المدقق الداخلي.
 - ٣ - تقرير المدقق الداخلي، مع البيانات الختامية للشركة، على أن يتضمن أهم ملاحظاته أو نتائج أعماله.

المبحث الثالث

طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي

تمهيد.

- ١ - أهمية لجان التدقيق للتدقيق الداخلي.
- ٢ - مسؤولية لجان التدقيق تجاه التدقيق الداخلي.
أولاً- تعزيز استقلالية المدقق الداخلي.
ثانياً- مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.
ثالثاً- تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.

طبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي

تمهيد:

يؤدي إنشاء لجنة التدقيق إلى العديد من المنافع لقسم التدقيق الداخلي داخل الشركة، فوجود لجنة مستقلة تقوم باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وبتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم وبالاجتماع المستمر بهم لحل المشاكل التي تنشأ بين هذا القسم وإدارة الشركة، وفي نفس الوقت قيام قسم التدقيق الداخلي بإرسال تقاريره إلى لجنة التدقيق والتي تعتبر قناة اتصال بين هذا القسم ومجلس إدارة الشركة، كل هذا سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستقلالية وتفعيل الدور الذي يلعبه قسم التدقيق الداخلي للشركة (سليمان، ٢٠٠٦).

١ - أهمية لجان التدقيق للتدقيق الداخلي:

يلعب التدقيق الداخلي دوراً مهماً في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء داخل الشركة، نظراً لأن المدققين الداخليين يعتبرون موظفين داخل الشركة، وبالتالي لديهم الدراية الكاملة بجميع ظروف الشركة وبطبيعة عملياتها وبمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة وبإمكانية التعديل فيها، ولذلك اهتمت العديد من الهيئات بزيادة استقلالية هذا القسم، وأكدت على ضرورة قيام لجنة التدقيق بما لديها من استقلالية بمراجعة خطة التدقيق الداخلي والتأكد من استقلاليته عن إدارة الشركة، وبالاجتماع بمدير دائرة التدقيق الداخلي لمناقشته في الأخطاء التي تم اكتشافها والأساليب السليمة لمعالجة مثل هذه الأخطاء (سليمان، ٢٠٠٦).

وقد حرص معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على بيان العلاقة بين لجان التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي، فأصدر بيان حول ذلك في عام ١٩٨٥ أشار فيه إلى ما يلي:

- إن المسؤولية الأساسية للجنة التدقيق يجب أن تتضمن مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بسياسات المنشأة المحاسبية، الرقابة الداخلية، التقرير المالي.
- تضع وتحافظ لجنة التدقيق على خطوط الاتصال بين مجلس الإدارة ومدققي الشركة المستقلين (مدققي الحسابات القانونيين) والمدققين الداخليين.
- تتأكد لجنة التدقيق من قيام التدقيق الداخلي بفحص وتقويم كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة، وتقويم نوعية الأداء المنفذ من قبل المكلفين بالمسؤولية.

- استخدام التدقيق الداخلي كمصدر للمعلومات للجنة التدقيق، وفي حالات الاختلاس المهمة وغير العادية بالإضافة إلى تطبيق الشركة للنواحي القانونية.
- يُبَّع مدير التدقيق الداخلي لجنة التدقيق بنتائج التدقيق أولاً بأول.
- تحدد لجنة التدقيق مدى تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي حسب معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة.
- ضرورة أن يكون مدير التدقيق الداخلي على اتصال مباشر مع لجنة التدقيق للمساعدة في تأكيد الاستقلالية.
- يحضر مدير التدقيق الداخلي اجتماعات لجنة التدقيق والاجتماع الخاص مع لجنة التدقيق مرة واحدة على الأقل سنوياً فيما يخص عملية التدقيق الداخلي وتقريره.
- تتعزز الاستقلالية عندما تتفق اللجنة على تعيين أو إنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي (خلف، ٢٠٠٤).

وحيثما تتواجد الحاكمية المؤسسية القوية الواعية المدركة لمهامها ومسؤولياتها- تتوافر نزاهة البيانات المالية، بينما تظهر الحاكمية المؤسسية الضعيفة عندما يُسمح للمديرين بالتصرف بحرية مطلقة دون قيود رقابية أو ضوابط تنظيمية، ما يساهم في عدم موثوقية البيانات المالية وحدوث حالات الغش. ومن هنا فإن وجود أدوات رقابة داخلية وخارجية على أعمال المديرين ضروري جداً، وكذلك رسم العلاقة بين الأطراف المشاركة في الحاكمية المؤسسية، وبيان كيفية أداء كل جهة لمهامها وتحملها لمسؤولياتها. ويتمثل المشاركون في الحاكمية المؤسسية في كل من: "مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، وفريق الإدارة العليا، والمدققون الداخليون، والمدققون الخارجيون، والهيئات الحكومية والتشريعية"، ولكن القوى الثلاث المؤهلة للعب الدور الرقابي الأهم في حماية مصالح الشركة، تتمثل في التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ولجان التدقيق وتفاعل مهام هذه القوى الثلاث مع مسؤوليات مجلس الإدارة، الذي يُعد المكون الأساسي في هيكل الحاكمية المؤسسية، بصفته يتحمل أعباءً ثلاثة من مجموعات المهام الرئيسية- تنفيذية ورقابية واستشارية- وتكمن أهميته في أنه الطرف الرئيس المهيم على الأطراف الأخرى للحاكمية المؤسسية، وأن قراراته تؤثر في مصالح مجموعات مختلفة من المساهمين وذوي المصالح الآخرين بدرجات متفاوتة (السويطي، ٢٠٠٦).

٢ - مسؤولية لجان التدقيق تجاه التدقيق الداخلي:

يتمثل الدور الذي تقوم به لجان التدقيق تجاه التدقيق الداخلي بتعزيز دوره بحيث يوفر له الوضع الأمثل للعمل، ولكي يتحقق ذلك لا بد من بيان واجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق تجاه التدقيق الداخلي والتي تتمثل بالتالي:

- ١ - تعزيز استقلالية المدقق الداخلي.
- ٢ - مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.
- ٣ - تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي السنوية.

وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً - تعزيز استقلالية المدقق الداخلي:

يعد من واجبات الهيئة العامة - بصفتها أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي - انتخاب لجنة التدقيق كما هو الحال في انتخابها لمجلس إدارة الشركة التنفيذي ليكون موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي على مستوى موقع مجلس الإدارة نفسه، وبالتالي تكون لجنة التدقيق مستقلة وغير تابعة لمجلس الإدارة التنفيذي، وإنما تابعة للهيئة العامة التي تمثل الاستقلالية والحياد بمعناه الحقيقي، وهذا ما سينعكس على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي، ولكن قيام لجنة التدقيق بتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة يعكس الصورة غير المستقلة للجنة التدقيق بل يثبت تبعيتها لمجلس الإدارة، وفي هذا الصدد فإن أكبر الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي ارتباطه بإحدى إدارات الهيكل التنظيمي، مثل المدير العام أو مجلس الإدارة، لأنه بذلك يصبح أداة لتنفيذ اتجاهاتهم ومصالحهم الشخصية وليس أداة لتنفيذ مصالح الشركة، ففي حالة حدوث أي خلل مالي في الشركة فإن الجميع يضعون المسؤولية كاملة على المدقق الداخلي بتهمه عدم قيامه بالعبء المهنية المطلوبة منه (خلف، ٢٠٠٤).

ينبغي أن تكون إدارة التدقيق الداخلي مستقلة عن الإدارة العليا للشركة سواءً من حيث الإشراف أو صلاحية تعيين مدير التدقيق الداخلي وتحديد أعبائه أو عزله، ويجب أن توجه جميع تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وأن تكون مسؤولة فقط أمام هذه اللجنة، بصفة أن إحدى مهام لجنة التدقيق الرئيسية تتمثل في تنسيق أعمال التدقيق الداخلي مع أعمال التدقيق الخارجي حتى تكون اللجنة مطلعة على كافة الجوانب المحيطة بأعمال الرقابة، ومعالجة ما يتم اكتشافه من حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، وبالتالي تحسين فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والعمل على ضمان استقلالية التدقيق الداخلي من خلال توافر الأمور التالية:

- وجود سياسة واضحة تمنح إدارة التدقيق الداخلي الحرية الكاملة في جميع الأوقات للوصول إلى أي سجلات أو ممتلكات أو موارد للشركة، لها صلة بالأمور التي تتناولها أنشطتها.
- حرية الوصول إلى رئيس وأعضاء لجنة التدقيق والاجتماع بأي منهم في أي وقت.
- تحرير وظيفة التدقيق الداخلي من أية تأثيرات أو تهديدات أو ضغوط تمارس عليها من شأنها أن تؤدي إلى تغيير محتويات التقرير أو تؤثر في مسار التحقيق.
- عدم وجود أي قيود على نطاق عمل فريق التدقيق الداخلي بحيث يخول بالحصول على أي تفسيرات أو معلومات يعتبرها ضرورية لاستيفاء مسؤولياته تجاه الإدارة العليا.
- وضع سلطة اختيار وتعيين مدير التدقيق الداخلي وتحديد أتعابه وعزله في يد لجنة التدقيق.
- رفع تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق وليس للإدارة العليا للشركة (السويطي، ٢٠٠٦).

ويرى Kevin (2000) أنّ الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي تتمثل في أن لا تكون هذه الأنشطة مرتبطة بالإدارة العليا للشركة، لأنّ ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال التدقيق الداخلي على منع الغش، وتنعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة التدقيق، بالإضافة إلى أنّ تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ومن ثمّ قيام اللجنة بمتابعة ما يتم بشأنها.

إن قيام مجلس الإدارة بانتخاب لجنة التدقيق سيجعلها تابعة له، وهذا يعبر بكل وضوح عن عدم استقلاليتها، وبالتالي عدم استقلالية دائرة التدقيق الداخلي، وإذا كان الموقع الأعلى في الهيكل التنظيمي غير مستقل وغير محايد (لجنة التدقيق) فإن الأولى في الهيكل التنظيمي (دائرة التدقيق الداخلي) أنها ستكون تابعة لغير مستقل، وبالتالي ستكون تابعة للجنة تدقيق غير مستقلة (خلف، ٢٠٠٤).

تمثل علاقة لجنة التدقيق بالهيئة العامة للمساهمين الحلقة الأخيرة في سلسلة العلاقات القائمة مع لجنة التدقيق سنوياً حيث تعرض ما توصلت إليه من ملاحظات لم يأخذ بها مجلس إدارة الشركة، أو مخالفات تم اكتشافها خلال السنة ولم يتم تسويتها. ويمكن أن يتضمن تقرير اللجنة إلى الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي العادي تسجيل أية مواقف على الإدارة بعدم أخذها بملاحظات المدقق الداخلي، أو أيّ مخالفات جسيمة لم تقم الإدارة بتصحيحها وعرض تلك المخالفات من أجل تدارك الأمور واتخاذ ما يلزم بشأنها (السويطي، ٢٠٠٦).

يعتبر الغرض من لجنة التدقيق هو الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، ما يزيد من استقلالية دائرة التدقيق الداخلي عن الإدارة، وكلما زادت العلاقة بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلي زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية، ويجب أن تكون لجنة التدقيق مسؤولة على الأقل على الإشراف على توظيف وترقية ومكافأة مدير دائرة التدقيق الداخلي، ويجب أن يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي عن طريق لجنة التدقيق (عبيرات ونقاز، ٢٠٠٧).

في حين يرى (Brody and Lowe (2000 أن الدور المزدوج للمدقق الداخلي من حيث أنه مراقب على الإدارة ومستشاريها في الوقت ذاته، ما يصعب عليه الحفاظ على الموضوعية والاستقلالية في أحكامه وتقديراته.

وفي ضوء ما أوصت به لجنة Blue Rihboa Committee 1999 أن لجنة التدقيق تقوم بإنشاء قنوات اتصال بينها وبين قسم التدقيق الداخلي من أجل دعم كل منهما للآخر، حيث يعتبر قسم التدقيق الداخلي مصدراً أساسياً تعتمد عليه لجنة التدقيق في الحصول على المعلومات والبيانات التي تساعد على الوفاء بمسؤولياتها (سليمان، ٢٠٠٦).

إن توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه ليس من مهام لجنة التدقيق، بل تختصر مهمتها الأساسية في مساعدته على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية، خاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية ودعم أنظمة الرقابة الداخلية ودعم استقلال المدققين الداخليين (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

ويرى السويطي (٢٠٠٦) أن لجنة التدقيق هي التي تقوم بتعيين وإنهاء خدمات وتحديد أتعاب مدير التدقيق الداخلي.

ويرى الباحث ضرورة ارتباط دائرة التدقيق الداخلي بمستويات إدارية معينة كلجنة التدقيق، بحيث تكون هذه المستويات ملائمة لصنع القرارات، ولها القدرة على حل المشاكل، وتقديم الدعم الكافي للمدقق الداخلي، كما أنه في هذا الارتباط يتحقق أعلى مستويات الاستقلالية الكاملة للتدقيق الداخلي، ويقصد بذلك المستويات التي ليس لها علاقة بالعمل اليومي، سواء من ناحية المهام أو التقارير التي ترفع، أو من ناحية التعيين والترقيات والزيادة السنوية، حتى لا يكون هناك أي تأثير ينعكس بشكل سلبي على المدقق الداخلي.

ثانياً - مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي:

إن من مهام لجنة التدقيق تقييم فاعلية التدقيق الداخلي، والذي يعتبر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، وتعتمد لجنة التدقيق في هذا المجال على إدارة التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية وكفاءة

نظم الرقابة الداخلية كمصدر للمعلومات عن مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة. ولذلك يمكن أن تكون إدارة التدقيق الداخلي تابعة للجنة التدقيق في الأمور الفنية وذلك لدعم استقلالها وموضوعيتها والتخفيف من أي نظرة عدائية داخل المؤسسة، وكذلك تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين عمل المدققين الداخليين والخارجيين، ما يؤدي إلى تحسين الاتصال بهم وزيادة جودة عملية التدقيق الداخلي وتحقيق التكامل بينهم (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

وتعد وظيفة لجنة التدقيق هي وظيفة إشرافية ورقابية، إذ لا يدخل في دورها القيام بإعداد القوائم المالية، أو اتخاذ قرارات فعلية فيما يخص إعداد هذه القوائم، إذ أن ذلك من مسؤولية الإدارة وجهاز التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، فدور لجنة التدقيق ينحصر في استعراض نتائج التدقيق الداخلي والخارجي بما في ذلك أية ملاحظات يتضمنها رأي المدقق الخارجي، وكذلك أية إجابات على تلك الملاحظات من الإدارة (سليمان، ٢٠٠٦).

ولكي تكون لجنة التدقيق فعالة في إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية فإنها لا يمكن أن تعمل في فراغ، وبما أن لجنة التدقيق تعتمد على المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة المالية العليا، وموظفي التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين للقيام بمسؤولياتها فإن من المهم أن تقوم اللجنة بخلق حوار مفتوح وحر وصريح ومنظم مع كل من أولئك المشاركين في العمل.

وتنحصر مسؤولية لجنة التدقيق تجاه إعداد التقارير المالية بالتالي:

- القيام بمراجعة القوائم المالية سواء كانت سنوية أو فترية.
- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة.
- مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى إمكانية حدوث تلاعب.

وتشتمل هذه المراجعة على قيام أعضاء اللجنة بمراجعة الأنظمة الرقابية التي أنشأتها الشركة بهدف ضمان سلامة إعداد هذه القوائم ومناقشة كل من إدارة الشركة ورئيس قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي فيما يتعلق بالسياسات التي قد تراها اللجنة غير مناسبة.

كذلك يقع على عاتق لجان التدقيق مسؤولية مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في عملية إعداد القوائم المالية، وخاصة الاحتياطات والمخصصات التي قامت إدارة الشركة على تقديرها، وعلى إدارة الشركة إخبار اللجنة بالطرق التي اتبعتها في معالجة المعاملات غير العادية والمؤثرة التي قد تواجهها الشركة، وعلى اللجنة التأكد من أن الإدارة استخدمت الطرق المحاسبية السليمة لمعالجة هذه المعاملات (سليمان، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أن هذه الإجراءات المتبعة من قبل لجان التدقيق لها تأثير جذري في تحسين مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، والذي يعتبر جزءاً من النظام المحاسبي المتبع داخل الشركة، إلا أن أعضاء لجنة التدقيق هم من أعضاء لجنة الإدارة غير المتفرغين ولديهم الكثير من المسؤوليات الأخرى خارج الشركة ما يجعل عملية إشرافهم على قسم التدقيق الداخلي أمراً من الصعوبة بمكان.

ويمكن اعتبار الوضع الأمثل للتدقيق الداخلي هو توجيه تقاريره إلى لجنة التدقيق التي تتولى رفعها إلى لجنة الإدارة بعد الاطلاع عليها ودراستها وإبداء ملاحظاتها عليها (السويطي، ٢٠٠٦).

ولذلك فإن وجود لجنة التدقيق يدعم عملية التدقيق الداخلي ويضمن زيادة كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة بمفهومها الشامل، وهي ضمان صحة التقارير المالية والمحافظة على الأصول وضمان تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد والتحقق من صحة تنفيذ الإجراءات والسياسات الموضوعية، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارة المالية بالشركة (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

كما أن قيام أعضاء لجنة التدقيق بمراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركة يمكنهم من إعطاء رأي محايد في نطاق القوة والضعف فيها، مع اقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فاعليتها، ولكي تتمكن اللجنة من القيام بذلك يجب على أعضائها مراجعة برامج التدقيق الداخلي للتأكد من مناسبتها وأيضاً مراجعة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها بوساطة المدققين الداخليين وخاصة المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية وتقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة، كذلك الاجتماع بمدير دائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي بعيداً عن إدارة الشركة بهدف مناقشة فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة، والحلول البديلة التي يجب على إدارة الشركة الأخذ بها بهدف زيادة فاعليتها (سليمان، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أن وظيفة التدقيق الداخلي تتناول المجال التقييمي في المؤسسة، بالإضافة إلى المجال الوقائي لأصول المؤسسة، ومن ثم تقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمة المؤسسة، وبالتالي يتسع مجالها ويجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة، وفي النتيجة فإن عمله ينحصر في تقييم عمل الغير ولكنه لا يواجههم في العمل، فهو لا يتمتع بسلطة مباشرة على الموظفين الذين يراجع عملهم، وبالتالي فإن هذه المهمة تصبح من مهمة لجنة التدقيق، فهي التي تمتلك السلطة في إعطاء الأوامر بصورة مباشرة للموظفين.

ثالثاً - تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي:

يرى Kevin (2000) أن لجنة التدقيق يجب أن تدرج في تقريرها السنوي ما توصلت إليه من ملاحظات لم يأخذ بها مجلس إدارة الشركة، أو مخالفات تم اكتشافها خلال السنة ولم يتم تسويتها، كذلك يجب أن يتضمن تقريرها تسجيلاً لأيّ مواقف تجاه الإدارة بعدم أخذها بملاحظات المدقق الداخلي.

يعتبر التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والخارجيين من مهام لجنة التدقيق ما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية التدقيق الداخلي والخارجي وتحقيق التكامل بينهما. كذلك العمل كحلقة صلة بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة من جهة والمدققين الخارجيين من جهة أخرى، وبالتالي فهي تعمل على دعم وتحسين عملية الاتصال بالمدققين وعلى دعم استقلال المدقق الخارجي (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

كما يرى (Anderson 1996) أنّ المدخل التقليدي لتنفيذ أعمال التدقيق الداخلي يتمثل في تأسيس قسم أو إدارة مستقلة تحتفظ بكادر كامل على أساس دائم يقوم بجميع وظائف التدقيق الداخلي، بينما يقوم المدخل غير التقليدي على أساس أن تبقى المسؤولية عن التدقيق الداخلي من مسؤولية الإدارة، وتوضع في يد شخص كفاء مؤهل من إدارة الشركة، مع جواز تكليف مصدر خارجي لتقديم خدمات التدقيق الداخلي بهدف تحسين الأداء كإستراتيجية عمل تتم بجودة عالية وتكلفة معقولة. ويحبذ انتهاج هذا الأسلوب عندما يتوافر لدى المصدر الخارجي كفاءات نادرة وأشخاص متخصصين في استخدام الأتمتة والتكنولوجيا الحديثة، التي قد لا تستطيع الشركة الحصول عليها من مواردها الخاصة. ويجب التنبيه إلى أن امتداد خدمات التدقيق وتوسيعها يجب أن تتم بطريقة مهنية، كي يتاح للإدارة التركيز على أنشطة أخرى.

وقد بينت تعليمات الحاكمية المؤسسية تحت بند إدارة المخاطر ونظام الضبط والرقابة الداخلي في المادة (٨) أنه يجب أن يتوفر لدى الشركة سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر تتلاءم مع حجم أعمال الشركة ومع طبيعة نشاطها، تكون كفيلة بتحديد المخاطر بالسرعة الممكنة وقياس تلك المخاطر وتقييمها والإفصاح عنها واحتوائها، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب أن تتضمن ما يلي:

- تغطية كافة أوجه عمليات الشركة، ووضع مقاييس وحدود واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر وإجراءات التعامل معها، ويجب أن يتم التأكد من أن كافة الموظفين - كل حسب مستواه الإداري - على اطلاع ودراية تامة بها.
- مراقبة التزام الشركة بسياسة إدارة المخاطر وحدود المخاطر بكافة أنواعها.

- اتباع الشركة إجراءات تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار عن أي تجاوزات ذات أثر مادي والخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات ومتابعة تنفيذها.
- تقييم منتظم لإجراءات وسياسات إدارة المخاطر وحدودها، وذلك في ضوء خطورة المشاكل التي قد تظهر إستراتيجية الشركة وتطورات السوق، كذلك لا بد على الشركة من وضع الترتيبات الداخلية اللازمة لإدارة ورقابة جميع المخاطر المترتبة على كافة عملياتها.
- وقد بينت المادة (٩) من القانون نفسه أن على الشركة وضع نظام ضبط ورقابة داخلي موثق يعتمد على مجلس إدارتها يتلاءم مع حجم أعمال الشركة ومع طبيعة نشاطها ومع التشريعات ذات العلاقة، وأن يكون مدعماً بأنظمة معلومات تكفل تدقيق المعلومات، وعلى أن تتم مراجعة هذا النظام بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والخارجي والاكتواري للتأكد من انسجامه مع أحكام التشريعات ذات العلاقة ولتقييم مدى فاعليته وكفايته، ويجب أن يتضمن نظام الضبط والرقابة الداخلي للشركة كحد أدنى ما يلي:
- توفر بيئة رقابية لدى الإدارة التنفيذية حسب الهيكل التنظيمي وبما يتلاءم مع طبيعة عمل الشركة، على أن يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات ولكل وحدة إدارية.
- وجود وصف وظيفي مفصل للمؤهلات المطلوبة، ودليل عمل وإجراءات مفصلة لتنفيذ أعمال الشركة المختلفة.
- توفر الضوابط الرقابية، والفصل بين المسؤوليات، والتأكد من الفصل بين الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر والمراقبين على تلك المخاطر.
- توفر إجراءات معتمدة من مجلس إدارة الشركة، تكفل تنفيذ ومراجعة استراتيجيات أنظمة المعلومات بشكل يضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار بشكل فعال وفي الوقت المناسب بما فيها خطة للتعامل مع الحالات الطارئة.
- أسس رقابة واضحة لجميع أعمال الشركة التي تم تنفيذها من قبل جهات خارج الشركة، للتحقق من أن تنفيذها يتم وفقاً لضوابط الرقابة الداخلية التي تعتمدها الشركة.
- ويرى الباحث أن الالتزام بهذه التعليمات وتطبيقها يدعم الدور الحوكمي للتدقيق، ويزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقارير التدقيق، ويحسن خطة عمل المدقق الداخلي السنوية وهذا ما أكدته (علي وشحاته ٢٠٠٧)، فإن تحقيق ما سبق لا بد أن ينتج عنه زيادة مستوى جودة المعلومات، وإتاحة الفرص بشكل أفضل أمام متخذ القرار الاستثماري، سواء لتقييم الأسهم التي يرغب في شرائها أو الاحتفاظ بها، أو لتقييم الأسهم التي يرغب في بيعها والتخلص منها. وكذلك قرارات تنويع محافظ الأوراق المالية التي يديرها بغرض توزيع المخاطر أو تشتيتها.

ويمكن إضافة مهام ومسؤوليات للجنة التدقيق تتمثل بالبند التالية:

١ - عملية الإبلاغ المالي:

وتتمثل بالأمور التالية:

- أ - تقوم اللجنة بمراجعة قضايا الإبلاغ المالي ابتداء من الإشراف على تحضير الإدارة للبيانات المالية والمرحلية، والتأكد من وضوح واكتمال الإفصاح عن هذه البيانات.
- ب - مراجعة التقديرات المحاسبية والتغير في السياسات المحاسبية المتبعة، والوقوف على وجهة نظر المدقق الخارجي في اتباع هذه السياسات، وعندما لا تقع اللجنة بأي من الأمور المختلف عنها، تقوم بنقل وجهة نظرها إلى مجلس الإدارة.

٢ - نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر:

تقوم اللجنة بمراجعة كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وكيفية إدارة المخاطر المالية وغير المالية، وعندما لا توجد وظيفة تدقيق داخلي في الشركة يجب أن تدرس الحاجة لهذه الوظيفة سنوياً، وأن توضح الأسباب لعدم وجودها، مع تقديم توصية للمجلس حول هذا الأمر، وأن تذكر ذلك في التقرير السنوي، كما أن مراقبة أنشطة التدقيق الداخلي تتطلب من اللجنة القيام بالاتي:

- أ - وجود اتصال مباشر بين مدير التدقيق الداخلي وكل من لجنة التدقيق - الذي يكون مسؤولاً مباشرةً أمامها - ورئيس لجنة الإدارة.
- ب - مراجعة وتقييم خطة التدقيق الداخلي.
- ج - تلقي تقارير عن نتائج عمل المدققين الداخليين على أساس دوري.
- د - مراجعة ومراقبة استجابة الإدارة لتوصيات ونتائج أعمال التدقيق الداخلي.
- هـ - عقد اجتماع سنوي واحد على الأقل مع مدير التدقيق الداخلي بدون حضور الإدارة.
- و - مراقبة وتقييم دور وفاعلية التدقيق الداخلي في البيئة الكلية لنظام إدارة مخاطر الشركة (السويطي، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أن وجود لجنة التدقيق يدعم عملية التدقيق الداخلي، ويضمن زيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي المتبع، كما يضمن صحة التقارير المالية، ويحافظ على الأصول، ويتأكد من صحة تنفيذ الإجراءات والسياسات الموضوعية والالتزام بالقوانين واللوائح. ومما سبق يلاحظ أن الوظائف التي تقوم بها لجان التدقيق تهدف إلى المحافظة على حقوق المساهمين، ودعم مجالس الإدارة للتقدم بالشركة نحو الأفضل من خلال التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية والسياسات المخطط لها.

الفصل الثالث

الطريقة والجراءات

المبحث الأول - منهجية الدراسة.

المبحث الثاني - نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات.

المبحث الثالث - النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

- ١ - منهجية الدراسة.
- ٢ - مجتمع الدراسة وعينتها.
- ٣ - أداة الدراسة.
- ٤ - اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها.
- ٥ - الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

١ - منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات من مصدرين:

أ - مصادر ثانوية: وتتلخص في مراجعة الأدبيات المحاسبية المتعلقة بمفهوم التدقيق الداخلي، ومعايير التدقيق الداخلي، والإجراءات التي يجب على المدققين تنفيذها لأداء مهامهم، إضافة إلى الأدبيات المتعلقة بمفهوم لجان التدقيق، والتطرق إلى القوانين والتعليمات الأردنية التي اهتمت بلجان التدقيق، ومن ثم بيان العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجان التدقيق، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات السابقة والرسائل العلمية المتعلقة بذلك.

ب - مصادر أولية: وتتلخص في تصميم استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين ومديري التدقيق الداخلي وأعضاء لجان التدقيق في شركات التأمين الأردنية، وذلك من أجل معرفة دور لجان التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق.

٢ - مجتمع الدراسة وعينتها:

تم تطبيق الدراسة العملية في شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (٢٩) شركة مساهمة عامة مسجلة في سوق عمان المالي في مركز إيداع الأوراق المالية، والملحق رقم (٢) يبين أسماء شركات التأمين التي شملتها عينة الدراسة، باستثناء الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو) فهي فرع لشركة أجنبية غير مدرجة في سوق عمان المالي.

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين:

الأولى: المدققون الداخليون، ومديري دائرة التدقيق الداخلي في هذه الشركات، وبلغ عددهم (٤٢) مدققاً داخلياً ومدير دائرة تدقيق داخلي، حيث تم توزيع (٤٢) استبانة تم استرداد منها (٣٠) استبانة وعليه فإن نسبة الاسترداد تبلغ (٧١,٤%).

والثانية: أعضاء لجان التدقيق في شركات التأمين الأردنية، وبلغ عددهم (٨٤) عضواً، وعليه تكون كل شركة قد شكلت لجنة تدقيق مكونة من (٣) أعضاء وفق المادة رقم (٧) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦، حيث تم توزيع (٨٤) استبانة على أعضاء لجان التدقيق

وتم استرداد (٤٤) استبانة وعليه فإن نسبة الاسترداد تبلغ (٥٢,٣%)، وهو ما يوضحه الجدول (١).

جدول (١)

خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار الكلي	النسبة الكلية	أعضاء لجان التدقيق		مدراء التدقيق الداخلي		مدقق داخلي	
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الوظيفة		74	100.0	44	59.5	20	27.0	10	13.5
المؤهل العلمي	بكالوريوس	42	.57	21	.48	13	.65	8	.80
	دبلوم عالي	1	.01	-	-	1	.05	-	-
	ماجستير	19	.26	14	.32	3	.15	2	.20
	دكتوراه	10	.14	9	.20	1	.05	-	-
	أخرى	2	.03	-	-	2	.10	-	-
	المجموع		74	100.0	44	100.0	20	100.0	10
التخصص العلمي	محاسبة	36	.49	14	.32	13	.65	9	.90
	مالية ومصرفية	16	.22	12	.27	3	.15	1	.10
	اقتصاد	9	.12	7	.16	2	.10	-	-
	أخرى	13	.18	11	.25	2	.10	-	-
	المجموع		74	100.0	44	100.0	20	100.0	10
الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات	10	.14	9	.21	1	.05	-	-
	من ٥-١٠ سنوات	19	.26	8	.18	5	.25	6	.60
	من ١١-١٥ سنة	11	.15	5	.11	3	.15	3	.30
	من ١٦-٢٠ سنة	13	.17	6	.14	6	.30	1	.10
	أكثر من ٢٠ سنة	8	.11	3	.07	5	.25	-	-
	لا يوجد	13	.17	13	.30	-	-	-	-
	المجموع		74	100.0	44	100.0	20	100.0	10
هل تحمل شهادات مهنية	نعم	34	.46	18	.41	13	.65	3	.30
	لا	40	.54	26	.59	7	.35	7	.70
	المجموع		74	100.0	44	100.0	20	100.0	10

٣ - أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استبانة الدراسة كمصدر أولي رئيس لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية وتم تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول:

ويحتوي على معلومات شخصية عن المجيب (بيانات شخصية) تتمثل في: الوظيفة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة العملية، وهل يحمل شهادات مهنية، بهدف وصف عينة الدراسة .

القسم الثاني:

ويحتوي على ثلاثة مجالات للتعرف إلى المتغيرات التالية:

١. أسئلة خاصة لبيان دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وقد تضمن (١٩) فقرة مثلت فرضية الدراسة الفرعية الأولى.
 ٢. أسئلة خاصة لبيان دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وقد تضمن (١٢) فقرة مثلت فرضية الدراسة الفرعية الثانية.
 ٣. أسئلة خاصة لبيان دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وقد تضمن (١٢) فقرة مثلت فرضية الدراسة الفرعية الثالثة.
- وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فنوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وتحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائياً وفقاً لما يلي وكما يظهرها الجدول (٢).

جدول (٢)

مستوى الموافقة ودرجتها لمقياس ليكرت الخماسي

مستوى الموافقة	درجة الموافقة	الوزن النسبي
موافق جداً	5	100 %
موافق	4	80 %
حيادي	3	60 %
غير موافق	2	40 %
غير موافق بشدة	1	20 %

٤ - اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم اختبار صدق أداة الدراسة (الاستبانة) قبل صياغتها النهائية للتأكد من مدى ملائمتها لقياس أهدافها ، من خلال تحكيم الاستبانة وعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، والبالغ عددهم (١٢) أكاديمياً في كل من جامعة جدارا، جامعة اليرموك، جامعة آل البيت، جامعة عمان العربية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، والملحق (٣) يبين ذلك، وقد تم إبداء بعض الملاحظات على الاستبانة عدلت بموجبها، والملحق (٢) يبين أداة الدراسة بشكلها النهائي، حيث تم الحصول على مجموعة من المقترحات والملاحظات أخذت بعين الإعتبار عند إعداد الإستبانة بصياغتها النهائية.

وتم اختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) إحصائياً من خلال إخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، إذ بلغت قيمته للأداة ككل (٠,٩١) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (٦٠%)، وعدت هذه النسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة وبمدى إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبانة وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، أي أنه كلما كان المعامل قريباً من الواحد الصحيح كان ذلك أفضل، ويعد المعامل ضعيفاً إذا كان المعامل أقل من (٦٠%)، ومقبولاً بين (٦٠%-٧٠%)، وجيداً بين (٧٠%-٨٠%)، وممتازاً إذا كان أكثر من (٨٠%) ويوضح الجدول (٣) معامل الثبات لكل مجال من المجالات وللأداة ككل.

جدول (٣)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمجالات وللأداة ككل

المجال	الاتساق الداخلي
تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي	0.82
مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي	0.80
تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي	0.79
الأداة ككل	0.91

٥ - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Package For Statistical Social Sciences) لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، وقد تم اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة بحيث تفي بأهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث استخرجت التكرارات من أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة ويمكن تلخيص هذه الأساليب على النحو التالي:

أ - أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك بعرض نتائج الدراسة ووصف الإجابات التي انبثقت عنها أسئلة الاستبانة وهي:

* الوسط الحسابي (Arithmetic Mean)، ويعد من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات، ويستخدم لقياس متوسط الإجابات عن أسئلة الدراسة، وترتيب أهمية البنود ودرجات الموافقة أو الرفض للبنود الواردة في الاستبانة.

* الانحراف المعياري (Standard Deviation)، ويستخدم لمعرفة درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي، من أجل تأكيد دقة التحليل.

ب - اختبار ثبات الدراسة ومصداقيتها كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، ويستخدم هذا الاختبار لقياس الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة.

ج - اختبار (One Sample T. test)، ويستخدم لاختبار الفرضيات، وقد تم استخدام الوسط الفرضي (٣) معيار القبول وهو الفئة الوسطى من تدرج ليكرت الخماسي المعتمد في أداة الدراسة بهدف التحقق من صحة الفرضيات.

المبحث الثاني

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الثاني

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

في هذا القسم من التحليل تم فحص دور لجنة التدقيق في تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، ولتحقيق هذه الغاية فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل الإجابات على الأسئلة من ١-٤٣ المتمثلة في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم إعطاء الإجابات أوزاناً لتتناسب مع المدى الفعلي لتطبيق كل جانب من الجوانب، وتراوحت قيمة هذه الأوزان من (١-٥) كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور للجنة التدقيق في عملية تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية لا بد أولاً من اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة من وجهة نظر عينة الدراسة ومن ثم سيتم مناقشة هذه الفرضية لاحقاً.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

تم اختبار هذه الفرضية من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق بالإضافة إلى وجهة نظر كليهما معاً، وذلك على النحو التالي:

أولاً- من وجهة نظر المدققين الداخليين:

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من وجهة نظر المدققين الداخليين، وذلك بالاعتماد على الأسئلة من (١-١٩) من أسئلة المجال الأول في القسم الثاني من استبانة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (٤).

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية
التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٦	تتأكد لجنة التدقيق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها.	4.7	.57
٢	١١	تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي.	4.6	.50
٣	١٤	تضع لجنة التدقيق شروطاً يجب أن تتوفر في مدير دائرة التدقيق الداخلي، كأن يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولى أو شهادة مهنية معينة، أو عدد كاف من سنوات الخبرة المهنية.	4.55	.60
٤	١	تتابع لجنة التدقيق مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها.	4.45	.60
٤	٧	تتأكد لجنة التدقيق من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي.	4.45	.68
٥	٨	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ لجنة التدقيق عن أي ضغوط يتعرض لها من أي جهة كانت.	4.40	.50
٥	٩	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف الكافي على أعمال التدقيق الداخلي.	4.40	.59
٦	٥	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة.	4.35	.98
٧	٢	تتأكد لجنة التدقيق من عدم إخفاء الإدارة أي معلومات لازمة لأداء مهام التدقيق عن المدقق الداخلي.	4.30	.65
٧	١٠	تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي.	4.30	.65

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	١٣	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتحسين كفاءة وفاعلية وجودة خدمات دائرة التدقيق الداخلي.	4.25	.63
٩	١٦	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة.	4.20	.89
٩	٣	تتأكد لجنة التدقيق من وجود هيكل تنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي تحدد فيها المهام والوظائف.	4.20	.83
١٠	١٥	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي.	4.15	.74
١٠	١٧	تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أعباءه وعزله.	4.15	.74
١١	١٨	تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله.	4.00	.79
١٢	١٩	تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	3.90	1.11
١٣	٤	تقوم لجنة التدقيق بتقييم الكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي.	3.80	1.10
١٤	١٢	تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي.	3.65	.80
		تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ككل.	4.25	.49

يبين الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين، حيث جاءت الفقرة رقم (٦) "تتأكد لجنة التدقيق بأن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٠) وانحراف معياري (٠,٥٧)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١١) "تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٠) وانحراف معياري (٠,٥٠)،

بينما جاءت الفقرة رقم (١٢) "تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٥) وانحراف معياري (٠,٨١)، وبلغ المتوسط الحسابي لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ككل (٤,٢٥) والانحراف المعياري (٠,٤٩) ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة إلى أن المدققين الداخليين يرون أن اهتمام أعضاء لجان التدقيق بموقع دائرة التدقيق الداخلي ينتج عنه تحديد لمراكز المسؤولية بهدف تقييم الأداء الداخلي كأحد أهداف الرقابة الإدارية، ومن ثم التحديد السليم للاختصاصات وبكل وضوح لمراكز المسؤولية الفرعية داخل دائرة التدقيق الداخلي، بحيث لا يكون هناك تداخل في المسؤوليات بين المراكز على مستوى الشركة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (٥).

جدول (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	2.093	19	11.248	.490	4.25	20	تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي.

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ١١,٢٤٨، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض الفرضية العدمية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين.

ثانياً - من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق:

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق، وذلك بالاعتماد على الأسئلة من (١-١٩) من أسئلة المجال الأول في القسم الثاني من هذه الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (٦).

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	١٠	تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي.	4.57	.58
١	١١	تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي.	4.57	.50
٢	١٣	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتحسين كفاءة وفاعلية وجودة خدمات دائرة التدقيق الداخلي.	4.55	.54
٣	٦	تتأكد لجنة التدقيق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها.	4.50	.55
٤	١	تتابع لجنة التدقيق مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها.	4.45	.58
٤	٣	تتأكد لجنة التدقيق من وجود هيكل تنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي تحدد فيها المهام والوظائف.	4.45	.66
٥	٩	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف الكافي على أعمال التدقيق الداخلي.	4.43	.58
٦	٢	تتأكد لجنة التدقيق من عدم إخفاء الإدارة أي معلومات لازمة لأداء مهام التدقيق عن المدقق الداخلي.	4.41	.62
٦	١٢	تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي.	4.39	.65
٦	١٦	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة.	4.41	.72
٧	٨	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ لجنة التدقيق عن أي ضغوط يتعرض لها من أي جهة كانت.	4.36	.48
٧	١٧	تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أعباءه وعزله.	4.34	.47
٨	١٥	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير	4.32	.77

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي.		
٩	١٨	تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله.	4.30	.59
١٠	١٤	تضع لجنة التدقيق شروطاً يجب أن تتوافر في مدير دائرة التدقيق الداخلي، كأن يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولى أو شهادة مهنية معينة، أو عدد كاف من سنوات الخبرة المهنية.	4.16	1.21
١٠	٥	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة.	4.16	.80
١١	٧	تتأكد لجنة التدقيق من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي.	4.05	.96
١٢	١٩	تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	3.95	1.05
١٣	٤	تقوم لجنة التدقيق بتقييم الكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي.	3.93	1.08
		تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ككل.	4.33	.195

يبين الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق، فقد جاءت الفقرة رقم (١٠) "تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧) وانحراف معياري (٠,٥٨)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١١) "تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧) وانحراف معياري (٠,٥٠)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤) "تقوم لجنة التدقيق بتقييم الكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ

(٣,٩٣) وانحراف معياري (١,٠٨)، وبلغ المتوسط الحسابي لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ككل (٤,٣٣) والانحراف المعياري (١,٠٨).

ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة إلى أن هناك ثقة كبيرة بدائرة التدقيق الداخلي من قبل أعضاء لجان التدقيق؛ ما يشير إلى وجود الخبرات والكفاءات في دائرة التدقيق الداخلي، وإلى توفر المهارة العالية التي يتمتع بها أفراد الدائرة، وهناك عامل آخر قد يفسر هذه النتيجة وهو أن أعضاء لجان التدقيق يقومون بالمتابعة والتنسيق مع مجلس الإدارة بمجرد اكتشاف أي أخطاء، وما يشير أيضاً إلى أنه يوجد هناك تنسيق مستمر بين المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق أولاً بأول .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (٧).

جدول (٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	2.021	43	45.253	.195	4.33	44	تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٤٥,٢٥٣، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض الفرضية العدمية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.

ثالثاً - من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً:

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق، وذلك بالاعتماد على الأسئلة من (١-١٩) من أسئلة المجال الأول في القسم الثاني من هذه الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (٨)

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٦	تتأكد لجنة التدقيق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها.	4.57	.58
٢	١١	تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي.	4.51	.58
٣	١٠	تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي.	4.43	.62
٤	١	تتابع لجنة التدقيق مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها.	4.42	.57
٥	٩	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف الكافي على أعمال التدقيق الداخلي.	4.36	.65
٥	١٣	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتحسين كفاءة وفاعلية وجودة خدمات دائرة التدقيق الداخلي.	4.36	.67
٧	٨	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ لجنة التدقيق عن أي ضغوط يتعرض لها من أي جهة كانت.	4.34	.63
٨	٣	تتأكد لجنة التدقيق من وجود هيكل تنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي تحدد فيها المهام والوظائف.	4.32	.72
٩	٢	تتأكد لجنة التدقيق من عدم إخفاء الإدارة أي معلومات لازمة لأداء مهام التدقيق عن المدقق الداخلي.	4.30	.68
١٠	١٤	تضع لجنة التدقيق شروطاً يجب أن تتوافر في مدير دائرة التدقيق الداخلي، كأن يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولى أو شهادة مهنية معينة، أو عدد كاف من سنوات الخبرة المهنية.	4.26	1.05
١٠	١٧	تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أتعابه وعزله.	4.26	.64
١٢	١٦	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي التدقيق الداخلي	4.24	.84

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بأخلاقيات المهنة.		
١٣	١٥	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي.	4.22	.78
١٤	٥	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة.	4.16	.91
١٥	٧	تتأكد لجنة التدقيق من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي.	4.14	.90
١٦	١٨	تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله.	4.12	.79
١٧	١٢	تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي.	4.09	.78
١٨	١٩	تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	3.85	1.09
١٩	٤	تقوم لجنة التدقيق بتقييم الكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي.	3.80	1.11
		تعزير استقلالية التدقيق الداخلي ككل.	4.25	.39

يبين الجدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق، حيث جاءت الفقرة رقم (٦) "تتأكد لجنة التدقيق بأن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليته ويسمح له بالقيام بواجباته" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧) وانحراف معياري (٠,٥٨)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١١) "تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥١) وبانحراف معياري (٠,٥٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤) "تقوم لجنة التدقيق نفسها بتقييم الكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٠) وانحراف معياري

(1,11)، وبلغ المتوسط الحسابي لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ككل (4,25) والانحراف المعياري (0,39).

ويعلل الباحث ذلك أنه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة على الدور الفعال الذي تقوم به لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، وهذا يدل على أمرين:

الأول: إن أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية أعمال لجنة التدقيق، وبالتالي حكموا على دور هذه اللجنة في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي بهذه الدرجة المرتفعة.

الثاني: إن أعضاء لجان التدقيق يعون دورهم فيما يتعلق بتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وخاصة وأن لجنة التدقيق حريصة بدرجة كبيرة جداً على التأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بموقع مناسب، وهذا يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها.

إن هذه النتائج تتلاءم مع نتائج ما يقابلها من الدراسات السابقة، حيث خلصت دراسة الفرخ (2001) إلى أن لجان التدقيق تقوم بتدعيم استقلال المدقق الداخلي، وأنها تتمتع بفعالية من وجهة نظر التدقيق الداخلي.

كما توصلت دراسة (Ortman, Mande and Lee (2004) إلى أنه ينتج عن استقلالية أعضاء لجان التدقيق التعاون الجاد مع المدقق، إضافة إلى التقليل من احتمالية استقالته. كذلك ما توصلت إليه دراسة جمعة (2004) إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت من الوظائف المساندة المهمة للإدارة وللجنة التدقيق ولمجلس الإدارة وللمدققين الخارجيين ولأصحاب المصالح الرئيسيين، حيث ينظر إلى وظيفة التدقيق الداخلي على أنها الأكثر تأهيلاً للمساعدة في تحسين التحكم المؤسسي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (3) كما في الجدول (9).

جدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	"ت" المحسوبة	درجات الحرية	"ت" الجدولية	الدلالة الإحصائية	التكرار	
4.25	.388	27.755	73	1.990	0.001	74	تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٢٧,٧٥٥، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"

تم اختبار هذه الفرضية من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق بالإضافة إلى وجهة نظر كليهما معاً وذلك على النحو التالي:
أولاً- وجهة نظر المدققين الداخليين:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية من وجهة نظر المدققين الداخليين، وذلك بالاعتماد على الأسئلة (١-١٢) من أسئلة المجال الثاني في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (١٠).

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين

الترتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٢	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.	4.55	.51
٢	٧	تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.	4.50	.60
٢	١٠	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها.	4.50	.60
٣	٣	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم.	4.45	.82
٣	٤	تتحقق لجنة التدقيق من أن الخطط والبرامج والسياسات	4.45	.82

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة.		
٣	٨	تتابع لجنة التدقيق الملاحظات والتوصيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل قسم التدقيق الداخلي.	4.45	.60
٤	٦	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة.	4.40	.59
٥	١٢	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع المدقق الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية التدقيق في جميع مراحلها.	4.35	.67
٦	٥	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات والإرشاد للمدققين الداخليين.	4.25	.78
٧	٩	تتأكد لجنة التدقيق من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية.	4.20	.69
٧	١١	تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة.	4.20	.69
٨	١	تحتفظ لجنة التدقيق بجدول عمل تتضمن النشاطات التي يجب تدقيقها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية التدقيق، والوقت المقدر لعملية التدقيق (برامج التدقيق).	3.90	.91
		مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي ككل.	4.35	.45

يبين الجدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث جاءت الفقرة رقم (٢) " تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) وانحراف معياري (٠,٥١)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٧) " تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين " بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠) وانحراف معياري (٠,٦٠)، بينما جاءت الفقرة رقم (١) " تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٠) وانحراف

معياري (٠,٩١)، وبلغ المتوسط الحسابي لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي ككل (٤,٣٥) والانحراف المعياري (٠,٤٥).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء لجان التدقيق يمتلكون المهارة الكافية والمعرفة في النواحي المحاسبية والمالية؛ ما يشير إلى أنهم يمتلكون شهادات محاسبية أو خبرة في التدقيق، وهذا ما أشارت إليه نتائج البيانات الشخصية في الاستبانة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (١١).

جدول (١١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	2.093	19	13.354	.45	4.35	20	مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ١٣,٣٥٤، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض هذه الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين.

ثانياً - وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق، وذلك بالاعتماد على الأسئلة (١-١٢) من أسئلة المجال الثاني في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (١٢).

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٥	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات والإرشاد للمدققين الداخليين.	4.73	.45
٢	١٢	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع المدقق الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية التدقيق في جميع مراحلها.	4.70	.46
٣	٧	تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.	4.66	.47
٣	٨	تتابع لجنة التدقيق الملاحظات والتوصيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل قسم التدقيق الداخلي.	4.66	.47
٤	٩	تتأكد لجنة التدقيق من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية.	4.61	.49
٥	١٠	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها.	4.59	.54
٦	٣	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم.	4.50	.50
٧	٤	تتحقق لجنة التدقيق من أن الخطط والبرامج والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة.	4.48	.50
٧	٢	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.	4.48	.69
٨	١	تحتفظ لجنة التدقيق بجدول عمل تتضمن النشاطات التي يجب تدقيقها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية التدقيق، والوقت المقدر لعملية التدقيق (برامج التدقيق).	4.23	.91
٩	٦	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي	4.00	.88

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة.		
١٠	١١	تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة.	3.98	1.02
		مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي ككل.	4.47	.22

يبين الجدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث جاءت الفقرة رقم (٥) "تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات والإرشاد للمدققين الداخليين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٣) وانحراف معياري (٠,٤٥)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٢) "تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع المدقق الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية التدقيق في جميع مراحلها" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٠) وانحراف معياري (٠,٤٦)، بينما جاءت الفقرة رقم (١١) "تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٨) وانحراف معياري (١,٠٢)، وبلغ المتوسط الحسابي لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي ككل (٤,٤٧) والانحراف المعياري (٠,٢٢).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء لجان التدقيق يتقيدون بتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن إدارة هيئة التأمين رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ حيث أشارت التعليمات إلى أن لجنة التدقيق تقوم بمهمة التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (١٣).

جدول (١٣)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق

التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	"ت" المحسوبة	درجات الحرية	"ت" الجدولية	الدالة الإحصائية
44	4.47	.221	44.055	43	2.021	0.001

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٤٤,٠٥٥، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض هذه الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

ثالثاً- وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق وذلك بالاعتماد على الأسئلة (١-١٢) من أسئلة المجال الثاني في القسم الثاني من الاستبانة حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (١٤).

جدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً

الترتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٧	تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.	4.55	.58
٢	٨	تتابع لجنة التدقيق الملاحظات والتوصيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل قسم التدقيق الداخلي.	4.50	.65
٣	١٢	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع المدقق الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية التدقيق في جميع مراحلها.	4.49	.73
٤	١٠	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها.	4.47	.65
٥	٢	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.	4.46	.76
٥	٣	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم.	4.46	.67
٧	٩	تتأكد لجنة التدقيق من أن الإجراءات التصحيحية	4.45	.64

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية.		
٨	٥	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات والإرشاد للمدققين الداخليين.	4.41	.81
٩	٤	تتحقق لجنة التدقيق من أن الخطط والبرامج والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة.	4.38	.68
١٠	٦	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة.	4.15	.82
١١	١	تحتفظ لجنة التدقيق بجدول عمل تتضمن النشاطات التي يجب تدقيقها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية التدقيق، والوقت المقدر لعملية التدقيق (برامج التدقيق).	4.08	.92
١٢	١١	تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة.	4.04	.91
		مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي ككل.	4.37	.42

يبين الجدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث جاءت الفقرة رقم (٢٦) "تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) وانحراف معياري (٠,٥٨)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢٧) "تتابع لجنة التدقيق الملاحظات والتوصيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل قسم التدقيق الداخلي" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠) وانحراف معياري (٠,٦٥)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣١) "تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع المدقق الداخلي للتسيق في المجالات التي تغطيها عملية التدقيق في جميع مراحلها" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٩) وانحراف معياري (٠,٧٣)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٠) "تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٤) وانحراف معياري (٠,٩١)، وبلغ المتوسط الحسابي لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي ككل (٤,٣٧) والانحراف المعياري (٠,٤٢).

وهذا يشير إلى أنه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة في شركات التأمين الأردنية على الدور الفعال الذي تقوم به لجان التدقيق في مجال مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية أعمال لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بهذه الدرجة المرتفعة.

ويعلل الباحث هذه النتيجة بأن أعضاء لجان التدقيق ملتزمون بتنفيذ تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن هيئة التأمين حيث نصت المادة (٧) بند ٨ على أن لجنة التدقيق تتأكد من تقييد الشركة بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تخضع لها أعمال الشركة وأنشطتها؛ ما ينعكس إيجابياً على التزام المدقق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والقوانين والأنظمة، كذلك نصت المادة السابقة نفسها بند ٥ على أن لجنة التدقيق تقوم بدراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها، ما يؤكد مدى التزام أعضاء لجان التدقيق بتنفيذ تعليمات الحاكمية المؤسسية.

إن هذه النتائج تتلاءم مع نتائج ما يقابلها من الدراسات السابقة، حيث خلصت دراسة الفرح (٢٠٠١) إلى أن لجنة التدقيق تراجع نطاق عملية التدقيق الداخلي وخطته السنوية، كما توصلت دراسة جمعة (٢٠٠٤) إلى أن دور وظيفة التدقيق الداخلي يتعاظم بسبب سعي المنظمات الدولية لتحسين أساليب إدارة المخاطر وتحسين الجودة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (١٥).

جدول (١٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لمراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	1.990	73	28.201	.418	4.37	74	مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٢٨,٢٠١، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض هذه الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"

تم اختبار هذه الفرضية من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق ومن وجهة نظر كليهما معا وذلك على النحو التالي:

أولاً- وجهة نظر المدققين الداخليين:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وذلك بالاعتماد على الأسئلة (١-١٢) من أسئلة المجال الثالث في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (١٦).

جدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	١٢	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي في أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام.	4.50	.60
٢	١٠	تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات.	4.40	.68
٢	٤	تطلع لجنة التدقيق على الخطط المعتمدة لعملية التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي.	4.40	.50
٣	١١	تناقش لجنة التدقيق مدير التدقيق الداخلي في أي مصاعب واجهت المدققين الداخليين خلال تنفيذ عملية التدقيق.	4.35	.67
٤	٨	تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وتراقب كذلك استمرار فعاليتها.	4.30	.73
٤	٢	تقترح لجنة التدقيق أي تحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في دائرة التدقيق الداخلي.	4.30	.65

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٥	٩	تدرس لجنة التدقيق خطة عمل المدقق الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة.	4.20	.69
٦	٧	تتأكد لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع تطبيق برنامج التدقيق المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.	4.15	.93q
٦	٥	تتابع لجنة التدقيق تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة.	4.15	.87
٧	٦	تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات.	4.10	.85
٨	٣	تطلع لجنة التدقيق على قيام مدير التدقيق الداخلي بإجراء أي تغيير في المجال الذي يعمل فيه المدققون الداخليون دورياً.	3.95	.88
٩	١	تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي.	3.55	1.09
		تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.	4.20	.60

يبين الجدول (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث جاءت الفقرة رقم (١٢) "تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أية قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠) وانحراف معياري (٠,٦٠)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٠) "تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠) وبانحراف معياري (٠,٦٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (١) "تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٥) وانحراف معياري (١,٠٩)، وبلغ المتوسط الحسابي لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي ككل (٤,٢٠) والانحراف المعياري (٠,٦٠١).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء لجان التدقيق يمتلكون المعرفة الكافية والخبرة المالية والمحاسبية التي تمكنهم من مناقشة مدير دائرة التدقيق الداخلي بأي قضايا جوهرية مهمة. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (١٧).

جدول (١٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين

التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	"ت" المحسوبة	درجات الحرية	"ت" الجدولية	الدلالة الإحصائية
20	4.20	.601	8.897	19	2.093	0.001

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٨,٨٩٧، وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض هذه الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

ثانياً - وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وذلك بالاعتماد على الأسئلة (١-١٢) من أسئلة المجال الثالث في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (١٨).

جدول (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	١٠	تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات.	4.64	.48
٢	٨	تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي	4.57	.50

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وتراقب كذلك استمرار فعاليتها.		
٣	٦	تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات.	4.55	.50
٣	١١	تناقش لجنة التدقيق مدير التدقيق الداخلي في أي مصاعب واجهت المدققين الداخليين خلال تنفيذ عملية التدقيق.	4.55	.50
٤	١٢	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي في أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام.	4.52	.50
٥	٥	تتابع لجنة التدقيق تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة.	4.41	.58
٦	٤	تطلع لجنة التدقيق على الخطط المعتمدة لعملية التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي.	4.36	.48
٧	٣	تطلع لجنة التدقيق على قيام مدير التدقيق الداخلي بإجراء أي تغيير في المجال الذي يعمل فيه المدققون الداخليون دورياً.	4.32	.60
٨	٩	تدرس لجنة التدقيق خطة عمل المدقق الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة.	4.11	.1.06
٩	٧	تتأكد لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع تطبيق برنامج التدقيق المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.	4.05	.98
١٠	٢	تقترح لجنة التدقيق أي تحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في دائرة التدقيق الداخلي.	4.00	1.05
١١	١	تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي.	3.16	1.44
		تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.	4.21	.23

يبين الجدول (١٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث جاءت الفقرة رقم (١٠) "تؤكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٤) وانحراف معياري (٠,٤٨)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٨) "تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وتراقب كذلك استمرار فعاليتها" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧) وانحراف معياري (٠,٥٠)، بينما جاءت الفقرة رقم (١) "تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) وانحراف معياري (١,٤٤)، وبلغ المتوسط الحسابي لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي ككل (٤,٢١) والانحراف المعياري (٠,٢٣).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن لجنة التدقيق هي أداة رقابية على المدقق الداخلي وغيره في الشركة؛ مما ينعكس إيجابياً على عمله، وبالتالي على الشركة، فهي جهة مساندة للإدارة تخفف الضغط الرقابي عنها، ما سيؤدي إلى قيام دائرة التدقيق الداخلي بأعمالها بفعالية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (١٩).

جدول (١٩)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من

وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	2.021	43	35.725	.236	4.27	44	تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٣٥,٧٢٥ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض هذه الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

ثالثاً - وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وذلك بالاعتماد على الأسئلة (١-١٢) من أسئلة المجال الثالث في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما في الجدول (٢٠).

جدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	١٢	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي في أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام.	4.51	.53
٢	١٠	تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات.	4.49	.60
٣	١١	تناقش لجنة التدقيق مدير التدقيق الداخلي في أي مصاعب واجهت المدققين الداخليين خلال تنفيذ عملية التدقيق.	4.46	.55
٤	٨	تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وتراقب كذلك استمرار فعاليتها.	4.42	.60
٥	٤	تطلع لجنة التدقيق على الخطط المعتمدة لعملية التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي.	4.36	.48
٦	٦	تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات.	4.34	.71
٧	٥	تتابع لجنة التدقيق تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة.	4.27	.75
٨	٣	تطلع لجنة التدقيق على قيام مدير التدقيق الداخلي بإجراء أي تغيير في المجال الذي يعمل فيه المدققون الداخليون دورياً.	4.16	.76

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	٩	تدرس لجنة التدقيق خطة عمل المدقق الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة.	4.16	.94
١٠	٢	تقترح لجنة التدقيق أي تحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في دائرة التدقيق الداخلي.	4.07	.94
١١	٧	تتأكد لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع تطبيق برنامج التدقيق المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج.	4.03	1.02
١٢	١	تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي.	3.24	1.34
		تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.	4.21	.41

يبين الجدول (٢٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث جاءت الفقرة رقم (٤٣) "تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أية قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥١) وانحراف معياري (٠,٥٣)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤١) "تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٩) وانحراف معياري (٠,٦٠)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٢) "تناقش لجنة التدقيق مدير التدقيق الداخلي حول أية مصاعب واجهت المدققين الداخليين خلال تنفيذ عملية التدقيق" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٦) وانحراف معياري (٠,٥٥)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٢) "تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٤) وانحراف معياري (١,٣٤)، وبلغ المتوسط الحسابي لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي ككل (٤,٢١) والانحراف المعياري (٠,٤١).

وهذا يعني أنه يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة على تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي؛ ما يشير إلى أن لجنة التدقيق على اطلاع مستمر بمجريات الأحداث أو أي تطور قد يحدث داخل شركات التأمين.

ويعمل الباحث هذه النتيجة بمدى رضى وقناعة لجنة التدقيق بدائرة التدقيق الداخلي . إن هذه النتائج تتلاءم مع نتائج ما يقابلها من الدراسات السابقة، حيث خلصت دراسة الفرخ (٢٠٠١) إلى أن لجنة التدقيق تقوم بدراسة ومراجعة المصاعب التي واجهت عملية التدقيق الداخلي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "ت" بين تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار قبول الفرضية (٣) كما في الجدول (٢١).

جدول (٢١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق معاً

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	1.990	73	25.098	.415	4.21	74	تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣)، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٢٥,٠٩٨ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض هذه الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى السابقة تم استخدام اختبار "ت" بين تحسين وظيفة التدقيق الداخلي والوسط الفرضي معيار القبول (٣) كما في جدول (٢٢)

جدول (٢٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لتحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.001	1.990	73	30.376	.360	4.27	74	تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

يتبين من الجدول أعلاه وجود فرق ذي دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لدى مقارنة تحسين وظيفة التدقيق الداخلي بالوسط الفرضي (٣) حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٣٠,٣٧٦، وبدلالة

إحصائية ٠,٠٠١، ما يشير إلى رفض الفرضية العدمية، وهذا يعني أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين، وأعضاء لجان التدقيق معاً.

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) بين وجهات نظر كل من المدققين الداخليين وبين أعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بتفعيل واجبات لجنة التدقيق ومسؤولياتها في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" بين وجهات نظر كل من المدققين الداخليين وبين أعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بتفعيل واجبات لجنة التدقيق ومسؤولياتها في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية كما في الجدول (٢٣).

جدول (٢٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبين دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الداخليين وبين أعضاء لجان التدقيق

الدلالة الإحصائية	"ت" الجدولية	درجات الحرية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار		
.028	1.990	72	2.236	.195	4.33	44	عضو لجنة تدقيق	تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي
				.545	4.13	30	مدقق داخلي	
.013	1.990	72	2.545	.221	4.47	44	عضو لجنة تدقيق	مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي
				.575	4.22	30	مدقق داخلي	
.136	1.990	72	1.508	.236	4.27	44	عضو لجنة تدقيق	تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي
				.581	4.12	30	مدقق داخلي	

يتبين من الجدول (٢٣) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$)، حيث بلغت قيمة "ت" ٢,٢٣٦ وبدلالة إحصائية ٠,٠٢٨، وكانت الفروق لصالح فئة عضو لجنة تدقيق، في مجال تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي.
 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$)، حيث بلغت قيمة "ت" ٢,٥٤٥ وبدلالة إحصائية ٠,٠١٣، وكانت الفروق لصالح فئة عضو لجنة تدقيق، في مجال مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.
 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$)، بين وجهة نظر كل من المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق، حيث بلغت قيمة "ت" ١,٥٠٨ وبدلالة إحصائية ٠,١٣٦، في مجال تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.
- وقد يعزى سبب ذلك إلى ما يلي:
- الدور الكبير الذي تقوم به لجان التدقيق في تعزيز استقلالية المدققين الداخليين من خلال اهتمامها بموقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي.
 - إن الدور الذي تلعبه لجنة التدقيق من خلال مناقشة مدير التدقيق الداخلي في أي تطورات قد تؤثر على سير العمل، ولها الأثر الكبير على الشركة.
 - إن تجاوب وتعاون المدققين الداخليين كان له الأثر الكبير في نجاح عمل لجان التدقيق من خلال التعاون بين الطرفين في كافة الجوانب.
 - معرفه والخبرة المالية والمحاسبية المميزة لدى أعضاء لجان التدقيق أعطتهم المرونة في عملهم وساهمت في إنجاز العمل بطريقة علمية.
 - إن تعليمات الحاكمية المؤسسية لها الأثر الكبير الناتج عن المتابعة والرقابة من هيئة التأمين عن مدى الالتزام بتنفيذ هذه التعليمات بشكل كامل

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً - نتائج الدراسة.

ثانياً - التوصيات.

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:

جاءت هذه الدراسة لبيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وفيما يلي ملخص لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج:

- ١ - يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليتها، ويسمح لها بالقيام بواجباتها، كذلك تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي.
- ٢ - يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.
- ٣ - يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، حيث تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل، وكذلك تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة ليتمكن المدقق الداخلي من القيام بمهمته بدون معوقات.
- ٤ - إن الاتجاه العام من قبل المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي نحو تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية هي اتجاهات إيجابية مرتفعة.
- ٥ - لا توجد أي فروق جوهرية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.
- ٦ - يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق فيما يتعلق بدور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي وفي مجال مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي.

ثانياً - التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج سيتناول هذا القسم منها التوصيات التي من شأن الأخذ بها أن يرفع من دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

أولاً - ضرورة قيام مجالس الإدارة في شركات التأمين الأردنية بتحديد موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للشركة، وتحديد العلاقة بين اللجنة وكل من التدقيق الداخلي وبقية أقسامها.

ثانياً - ضرورة قيام لجنة التدقيق بمراجعة الملاحظات والتعديلات التي تم الإبلاغ عنها من قبل دائرة التدقيق الداخلي، وكذلك أسباب تلك التعديلات، وأثرها على البيانات المالية، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

ثالثاً - ضرورة أن يتم تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذي خبرة مالية ومحاسبية، وأن لا تقتصر الخبرة المالية على عدد محدد من الأعضاء، وتأتي الخبرة المالية والمحاسبية في المقام الأول كون أن أعضاء لجان التدقيق في هذه الشركات على أعتاب مرحلة جديدة ومهمة كوظائف إشرافية، تستلزم التأكد من توافر خصائص ومقومات ضرورية أهمها الخبرة المالية.

رابعاً - ضرورة أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية وبشكل دائم مع المدقق الداخلي لمتابعة كافة الأمور والأحداث في الشركة أولاً بأول.

خامساً - قد يكون من المناسب إعادة تطبيق الدراسة نفسها في السنوات القادمة بعد أن تكون تجربة لجان التدقيق في الأردن قد تم تعميمها على كافة الشركات، وبذلك تكون عينة الدراسة أكبر مما عليه في هذه الدراسة .

سادساً - ضرورة تفعيل المادة (٤٦) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ المتعلقة بتشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة، لما لها من نفع كبير ودور رقابي فاعل في دعم وظيفة التدقيق الداخلي .

المراجع

المراجع العربية

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٥). إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ط ١.
- أزمقنا، تيسير أحمد (١٩٩٤). تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة في الأردن. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- البطاح، حسام عمر (٢٠٠٢). المراجعة الداخلية وأثرها في إنجاح المشروع. رسالة ماجستير. جامعة حلب. حلب. سوريا.
- جمعه، أحمد حلمي (١٩٩٩). نحو تحقيق فعالية وكفاءة لجان التدقيق لدعم الرقابة الإستراتيجية في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (٢٣)، العدد (١)، ص١٣٧-١٩١.
- جمعه، أحمد حلمي (٢٠٠٤). التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٢).
- جمعه، أحمد حلمي (٢٠٠٦). إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي دراسة تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، ١٣(١)، ٣٧ - ٦٦.
- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥). حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، مصر: الدار الجامعية.
- الخريسات، حمدان فرحان محمد (١٩٩٣). تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.
- خشارمة، صهيب حسين (٢٠٠٥). العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- خلف، عماد عبد القادر يوسف (٢٠٠٤). مدى تأثير قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان. الأردن.

دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٧). دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات في سوريا، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد (١١)، العدد (١).

أبو زر، عفاف إسحق محمد (٢٠٠٦). إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني. أطروحة دكتوراه. جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، الأردن.

سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة، القاهرة: الدار الجامعية.

السوافيري، فتحي رزق ومحمد، أحمد عبد المالك (٢٠٠٢). دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

السويطي، موسى سلامة (٢٠٠٦). تطوير نموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، أطروحة دكتوراه. جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، الأردن.

شحروري، محمود عبد الرحيم محمود (د. ت). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

شفور، عمر فريد مصطفى (٢٠٠٠). مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

الشمري، احمد محمد عصمان (٢٠٠٦). تقييم فاعلية التدقيق الداخلي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت. رسالة ماجستير، جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، الأردن.

الشمري، عيد (١٩٩٤). معايير المراجعة الدولية، مدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث.

الصبان، محمد سمير، وآخرون (١٩٩٦) الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الله، خالد أمين (١٩٩٨). التدقيق والرقابة في البنوك. عمّان: دار وائل للنشر. الأردن.

عبد المغني، فضل علي عبد الفتاح (٢٠٠٣). مدى تدقيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. إربد. الأردن.

عبد الوهاب، نصر وشحاتة، شحاتة السيد (٢٠٠٦). الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبيرات، مقدم، ونفاز، أحمد (٢٠٠٧). المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد ٢. .web site: www.ao_academy.org

علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاتة السيد (٢٠٠٧). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، القاهرة: الدار الجامعية.

العمرات، أحمد صالح (١٩٩٠). المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي، عمان: دار البشر للنشر والتوزيع.

الفرجات، أحمد خليل موسى (٢٠٠٣). تقييم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الفرح، عبد الرزاق "محمد سعيد" (٢٠٠١). مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

قانون الأوراق المالية (رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢). Web site: www.jsc.gov.jo

قانون البنوك الأردني (رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠). نشر في صفحه ٢٩٥٠ من العدد ٤٤٤٨ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١.

مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE (٢٠٠٣). حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين. غرفة التجارة الأمريكية. واشنطن دي سي.

مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE (٢٠٠٥). دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية.

مقداد، عمر يوسف محمد (٢٠٠٢). المهنية لدى المدققين الداخليين في البنوك الأردنية وعلاقتها بمخرجات العمل دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الهنيني، إيمان أحمد (٢٠٠٤). تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني. أطروحة دكتوراه. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

هيئة الأوراق المالية (٢٠٠٤). تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق. صادر بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٠٠٤/٥٣).

هيئة الأوراق المالية (٢٠٠٦). مشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة أيلول، عمّان، الأردن. Web site: governance@jsc.gov.jo.

هيئة الأوراق المالية (٢٠٠٨). نشرة مركز إيداع الأوراق المالية لشركات التأمين المساهمة العامة، عمّان، الأردن. http://sde.com.jo/arabic/index.php?option=com_public&member_cat=900&member_sub

هيئة التأمين الأردنية (٢٠٠٦). تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها، (رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦)، نشر في الصفحة ١١٩ من العدد ٤٨٠٤ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٦.

هيئة التأمين الأردنية، (٢٠٠٦)، نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية للسنة المالية ٢٠٠٦، التقرير السنوي السادس، عمّان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Cahill, Edward (2006). Audit committee and internal audit effectiveness in amultinational bank subsidiary:acase study. Journal of banking regulation vol 7 p160-179.

Chen, Yi Meng and Moroney, Robyn and Houghton, Keith (2005). Audit committee composition and the use of on industry specialist audit firm. accounting and finance, 45 p217- 239.

Lee, Ho Young and Mande, Vivek and Ortman, Richard (2004). The effect of audit committee and board of director in dependence on auditor resignation, auditing a journal of practice and theory vol 23 no 2 p131 –146.

Mangena, Musa and Pike, Richard (2005). The effect of audit committee shareholding financial expertise and size on interim financial disclosures Accounting and business research vol 35 no 4 p327-349.

Vermeer, Thomas and Raghunandan, k and Forgione, Dana (2006). The composition of nonprofit audit committee. Accounting Horizons vol 20 no 1 march p75-90.

- William, Jetel (2004). Implementation chief audit executives navigate, section 404. Auditing Journal Vol. 19, no 9, p. 1140-1147.
- Spira, L.F (2003). Audit committees: Begging Question Corporate Governance. An International Review Vol 11 Issue 3. P180-188.
- IIA (2007). Institute Of Internal Auditors. USA E Mail: standards@theiia.org.
- Bean, JR and James, W (1999) The Audit committees Roadmap. Journal Of Accountancy. Vol 187 Issue 1 P47-55.
- Brody, R. G and Golen, S.P and Reckers, P M (1998) An Empirical Investigation Of The Interface Between Internal And External Auditors Accounting And Business Research. Vol 28 Issue 3 P160-171.
- Brody, R. G And Lowe, D. J (2000) The New Role Of The Internal Auditor: Implications For Internal Auditor Objectivity International Journal Of Auditing Vol 4, Issue 2, P169-176.
- Anderson, R. J (1996) New Ethics Rules For CPA Firms, Journal Of Accountancy, Vol 182 Issue 2 P61-64.
- Rabinawitz, A.M (1996) Rebuilding Public Confidence in Auditors And Organizational Controls , The CPA Journal. Vol 66 Issue 1 . P30-35
- Bradbury, M.E (1990). The Incentives For Voluntary Audit Committee Formation. Journal Of Accounting And Public Policy. Vol 9, Issue 1 P19-36.
- Kevin, L.J (2000) The Effects Of Internal Audit Outsourcing On Financial Statement Users Confidence In Their Protection From Fraudulent Financial Reporting. Unpublished Doctoral Dissertation, The University Of Tennessee, Knoxville, USA [HTTP:// Library. tamu. Edu/umi](http://Library.tamu.edu/umi) microform.

الملاحق

ملحق (١)

قائمة أسماء شركات التأمين التي شملتها عينة الدراسة

اسم الشركة	تسلسل
الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	١
الشركة الأولى للتأمين	٢
الشركة العربية الألمانية للتأمين	٣
الشركة المتحدة للتأمين	٤
المجموعة العربية الأردنية للتأمين	٥
شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين	٦
شركة الأراضي المقدسة للتأمين	٧
شركة الأردن الدولية للتأمين	٨
شركة البحار العربية للتأمين	٩
شركة البركة للتأمين التكافلي	١٠
شركة التأمين الأردنية	١١
شركة التأمين الإسلامية	١٢
شركة التأمين العامة العربية	١٣
شركة التأمين الوطنية	١٤
شركة الشرق الأوسط للتأمين	١٥
شركة الشرق العربي للتأمين	١٦
شركة الضامنون العرب	١٧
شركة العرب للتأمين	١٨
شركة القدس للتأمين	١٩
شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميد غلف)	٢٠
شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	٢١
شركة النسر العربي للتأمين	٢٢
شركة الواحة للتأمين	٢٣
شركة اليرموك للتأمين	٢٤
شركة تأمين القروض السكنية (داركم)	٢٥
شركة جراسا للتأمين	٢٦
شركة دلتا للتأمين	٢٧
شركة فيلادلفيا للتأمين	٢٨

ملحق (٢)

الاستبانة

جامعة جدارا

كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية

قسم المحاسبة

استبانة تبين معرفة دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي

في شركات التأمين الأردنية

أخي الكريم، أختي الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نضع بين يديك هذه الاستبانة، الغرض الأساسي منها إنجاز دراسة تحت عنوان "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية"، وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة وعددها (٤٣) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات، هي: تعزيز استقلالية المدققين الداخليين، ومراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، وتحسين خطة عمل التدقيق الداخلي السنوية، وقد وقع اختيارنا عليك لتكون أحد أفراد عينة الدراسة، والمطلوب منك أن تقرأ كل فقرة من فقرات الاستبانة ثم تضع إشارة (ü) عند الدرجة التي تعبر عن رأيك مقابل كل فقرة.

- لا ضرورة لكتابة اسمك أو وضع أي إشارة تدل على شخصيتك، ونؤكد لك أن إجابتك على الفقرات هي لغايات البحث العلمي فقط.
- لا تنسَ أي فقرة من فقرات الاستبانة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث:

نبيه توفيق أحمد المرعي

ت: ٠٧٩٩٠٥٦٣٨٦

٠٧٧٦٦٠٨٩٠٥٥

E_mail: nabh193@yahoo.com

القسم الأول: بيانات شخصية

الوظيفة : **q** عضو لجنة تدقيق **q** مدير التدقيق الداخلي **q** مدقق داخلي

q أخرى (انكرها)

المؤهل العلمي : **q** بكالوريوس **q** دبلوم دراسات عليا **q** ماجستير **q** دكتوراه

q أخرى (انكرها)

التخصص العلمي : **q** محاسبة **q** مالية ومصرفية **q** اقتصاد

q أخرى (انكرها)

الخبرة العملية في مجال التدقيق : **q** أقل من ٥ سنوات **q** من ٥ - ١٠ سنوات

q من ١١ - ١٥ سنة **q** من ١٦ - ٢٠ سنة

q أكثر من ٢٠ سنة **q** لا يوجد

هل تحمل شهادات مهنية؟ : **q** نعم **q** لا

القسم الثاني - بيانات متغيرات الدراسة:

المجال الأول : ما دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	تتابع لجنة التدقيق مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها					
٢-	تتأكد لجنة التدقيق من عدم إخفاء الإدارة لأي معلومات لازمة لأداء مهام التدقيق عن المدقق الداخلي					
٣-	تتأكد لجنة التدقيق من وجود هيكل تنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي تحدد فيها المهام والوظائف					
٤-	تقوم لجنة التدقيق بتقييم الكفاءات الموجودة في دائرة التدقيق الداخلي					
٥-	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة					
٦-	تتأكد لجنة التدقيق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي بشكل يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها					
٧-	تتأكد لجنة التدقيق من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي					
٨-	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ لجنة التدقيق عن أي ضغوط يتعرض لها من أي جهة كانت					
٩-	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف الكافي على أعمال التدقيق الداخلي					
١٠-	تقوم لجنة التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي					
١١-	تهتم لجنة التدقيق بتوصيات المدقق الداخلي					
١٢-	تطلب لجنة التدقيق من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المدقق الداخلي					

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١٣-	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتحسين كفاءة وفاعلية وجودة خدمات دائرة التدقيق الداخلي					
١٤-	تضع لجنة التدقيق شروطاً يجب أن تتوافر في مدير دائرة التدقيق الداخلي، كأن يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولى أو شهادة مهنية معينة، أو عدد كافٍ من سنوات الخبرة المهنية					
١٥-	تتابع لجنة التدقيق قيام إدارة التدقيق الداخلي بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي					
١٦-	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة					
١٧-	تقوم لجنة التدقيق بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد أتعابه وعزله					
١٨-	تتحرى لجنة التدقيق عن عدم وجود أي علاقات وظيفية أو استثمارات تخص الأقارب المباشرين لمدير التدقيق الداخلي في الشركة لضمان حياديته في عمله					
١٩-	تضمن لجنة التدقيق عدم الاستغناء عن المدقق الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة					

المجال الثاني: ما دور لجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	تحتفظ لجنة التدقيق بجدول عمل تتضمن النشاطات التي يجب تدقيقها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية التدقيق، والوقت المقدر لعملية التدقيق (برامج التدقيق)					
٢-	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية					
٣-	تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم					
٤-	تتحقق لجنة التدقيق من أن الخطط والبرامج والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي تتفق مع القوانين والأنظمة					
٥-	تتحقق لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات والإرشاد للمدققين الداخليين					
٦-	تتأكد لجنة التدقيق من قيام إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج وتوصيات عملية التدقيق مع المستويات الإدارية المختلفة					
٧-	تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين					
٨-	تتابع لجنة التدقيق الملاحظات والتوصيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل قسم التدقيق الداخلي					
٩-	تتأكد لجنة التدقيق من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية					
١٠-	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها					
١١-	تدرس لجنة التدقيق مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة					
١٢-	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع المدقق الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية التدقيق في جميع مراحلها					

المجال الثالث: ما دور لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية؟

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	تطلب لجنة التدقيق المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في دائرة التدقيق الداخلي					
٢-	تقترح لجنة التدقيق أي تحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في دائرة التدقيق الداخلي					
٣-	تطلع لجنة التدقيق على قيام مدير التدقيق الداخلي بإجراء أي تغيير في المجال الذي يعمل فيه المدققون الداخليون دورياً					
٤-	تطلع لجنة التدقيق على الخطط المعتمدة لعملية التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي					
٥-	تتابع لجنة التدقيق تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة					
٦-	تتأكد لجنة التدقيق من وجود نظام فعال لتقارير التدقيق الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات					
٧-	تتأكد لجنة التدقيق من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع تطبيق برنامج التدقيق المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج					
٨-	تشرف لجنة التدقيق على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وتراقب كذلك استمرار فعاليتها					
٩-	تدرس لجنة التدقيق خطة عمل المدقق الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة					
١٠-	تتأكد لجنة التدقيق من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات					
١١-	تناقش لجنة التدقيق مدير التدقيق الداخلي في أي مصاعب واجهت المدققين الداخليين خلال تنفيذ عملية التدقيق					
١٢-	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي في أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام					

ملحق (٣)

قائمة أسماء محكمي أداة الدراسة

تسلسل	الاسم	التخصص	جهة العمل
١ -	أ. د. بشير البنا	محاسبة	جامعة عمان العربية
٢ -	أ. د. تركي راجي الحمود	محاسبة	جامعة اليرموك
٣ -	أ. د. حسين يوسف القاضي	محاسبة	جامعة جدارا
٤ -	أ. د. خالد أمين عبد الله	محاسبة	الأكاديمية العربية
٥ -	د. أحمد محمد العمري	محاسبة	جامعة اليرموك
٦ -	د. جمال البدور	محاسبة	جامعة اليرموك
٧ -	د. رشا حماده	محاسبة	جامعة جدارا
٨ -	د. عبير خوري	محاسبة	جامعة اليرموك
٩ -	د. علي الدوعجي	محاسبة	جامعة عمان العربية
١٠ -	د. محمد ياسين رحاحله	محاسبة	جامعة آل البيت
١١ -	د. محمد المومني	محاسبة	جامعة جدارا
١٢ -	د. محمد مجيد سليم	محاسبة	جامعة عمان العربية